جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

النمطُ اللغَوي والسبب النحوي عِنْد ابن يعيشَ في شرح المفَصل في ضوءِ علمِ اللغةِ المعاصِر

إعداد الطالب
نواف مسلم الهوانية

إشراف الأستاذ الدكتور
يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمـــادة الدراسات العليـــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول علـــى درجـــــة
الماجستير في اللغويات قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2006

الإهداء

- إلى روح والدي التي لم تفارق وجداني .
- إلى نبع الحنان أمي .
- إلى إخواني وأخواتي .
- إلى زوجتي التي عانت وأعانت .
- إلى درتي ....تقى ....
- إلى رفاق الخير ....أصدقائي جميعاً .

نواف الهوانيـــة

الشّكر والتّقدير

أتقدم من أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة بخالص الشكر والتقدير على ما أولاني إياه من لطيف الرعاية وحسن الدراية وكريم الأخلاق ، في إشرافه علي في هذا البحث منذ أن كان فكرة إلى أن رأى النور على يديه ، آملاً أن أسجل لديه كل الفضل فجزاه الله عني وعن زملائي كل خير ، وأسأل الله أن يكون هذا العمـل فـي ميـزان حسناته.

كما وأتوجه بالشكر العظيم إلى أساتذتي الذين تفضلوا بمناقشة هذه الرسالة واعداً إياهم أن أولي ملاحظاتهم القيمة كل عناية واهتمام لأنها - بلا شك - ستثري هـذا البحـث وترفع من قدره ، فجزاهم الله خيراً.

نواف الهوانية

فهرس المحتويات

الملخّص

النمط اللغوي والسبب النحوي عند ابن يعيش
في شرح المفصل في ضوء علم اللغة المعاصر

نواف مسلم عودة الهوانية

جامعة مؤتة ، 2006 م

اعتد ابن يعيش في كتابه (شرح المفصل) بأساليبٍ لغويةٍ , أثمـرت عـن أنمـاط تستحق أن يكون لها بحث مستقل في اللغة العربية ، ومن الإحساس بقيمة التفسير النحوي عند ابن يعيش لهذه الأنماط , انطلقت هذه الدراسة , التي تفسر سر ما نراه من اخـتلاف في التفسير النحوي للظاهرة اللغوية .

وتتبنى هذه الدراسة الحديث عن التفسير التركيبي لهذه الأنماط الجديدة , والسـبب النحوي لها عند ابن يعيش . ولقد تكونت دراستي من خمسه فصول وخاتمة ، وتناولت في الفصل الأول التفسير التركيبي لأنماط المرفوعات , من خلال الوقوف على الأنماط التـي وقعت في الأبواب النحوية التالية : الإسناد الاسمي (المبتدأ والخبـر) ، الإسـناد الفعلـي (الفاعل ونائبه) النواسخ الفعلية، والنواسخ الحرفية ، في حين تحدثت في الفصل الثـاني عن التفسير التركيبي لأنماط المنصوبات ,من خلال الوقوف على الأنماط التي وقعت فـي الأبواب النحوية التالية :المفعولات ، المحمول على المفعول ، المشبه بالمفعول في اللفظ ، وقد حاولت في هذا الفصل الحديث عن التحويلات الأسلوبية وأثرها في تفسـير بعـض الحركات الإعرابية ، وحاولت تطبيقها ما أمكن في ثنايا هذا الفصل ، وأما الفصل الثالـث فقد تحدثت فيه عن التفسير التركيبي لأنماط المجرورات من خلال الوقوف على الأنمـاط التي وقعت في الأبواب النحوية التالية:الجر بالإضافة الجر بحرف الجر ، وأمـا الفصـل الرابع , فقد تحدثت فيه عن التفسير التركيبي لأنماط التوابع من خـلال الوقـوف علـى الأنماط التي وقعت في الأبواب النحوية التالية: العطف التوكيد , البـدل ، النعـت أمـا الفصل الخامس ، فقد تحدثت فيه عن التفسير التركيبي لأنماط حروف المعاني من خـلال الوقوف على الأنماط التي وقعت في الأبواب التالية:الحروف المختصة ، الحروف غيـر المختصة ، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أوردتها في الخاتمة .

Abstract

Linguistic mode and the syntactic reason in the of Ibn Ya`ish , Sharh Al Mufassal , in the light of the modern linguistics

Nawaf Muslim Awdeh Al Hawanieh

Mu'tah University, 2006

In his book (Sharh Al Mufassal), Ibn Ya`ish used some linguistic patterns which generated new modes of Arabic which worth to be studied separately. As we appreciate the high value of Ibn Ya`ish`s syntactic interpretation of these modes , we started this study which explains the secret of what we note in respect of the difference of the syntactic interpretation for this linguistic phenomena.

This study discussed the structural interpretation of these new modes and its syntactic reason as to Ibn Ya`ish . The study contains five chapters and a conclusion. In the first chapter, the structural interpretation of the subjective modes has been discussed through understanding the modes which were under the following syntactic categories : nominal predication (subject & predicate), verb predication (subject & subjective agent), verb abrogatives, and particle abrogatives.

The second chapter discussed the structural interpretation of the accusative modes which were under following categories: objects, participial and what is similar to the object in pronunciation . Here, in this chapter, I also explained the stylistic transitions and their impact on understanding some inflectional marks which I tried to apply as possible as I can where needed. The third chapter studied the structural interpretation of the dative modes through focusing the light on: prepositional phrases and prepositions.

The fourth chapter was about the structural interpretation of the subordinators through understanding the modes which were under the following categories: assertion, conjunction, appositive assertion and attributive. Finally, the fifth chapter explained the structural interpretation of the articles of meaning through discussing the modes which were under the following categories : specialized articles and unspecialized articles . As to the results, they will be clearly clarified at the end of this study .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وبعد:

فتبحث هذه الدراسة في موضوع النمط اللّغوي والسبب النحوي عند ابن يعيش في كتابه (شرح المفصل)، وقد اخترت موضوع هذه الدراسة لأن موضوع التفسير النحوي للأنماط اللغوية لاقى في نفسي حباً دفعني إلى اختياره، وبخاصة أن ابن يعيش واحد من أبرز أولئك الشراح الذين بسطوا القول في الأنماط اللغوية , وقدموا لها الأسباب والحجج وأظهروا قدرة رائعة في مناقشة الاجتهادات النحوية وتوجيهها فكان يطوف بين تلك الاجتهادات مخالفاً قسماً منها ومنَبهاً على ما فيها من ضعف وبعد عن المنطق النحوي تارةً، وموافقاً قسمها الآخر مضيفاً إليها ما قد قوي به من العلل والحجج تارة أخرى .

ومن الإحساس بقيمة التفسير النحوي عند ابن يعيش لهذه الأنماط، انطلقت هذه الدراسة إلى تفسير سر ما تراه من اختلاف في التفسير النحوي للظاهرة اللغوية فالأصل أن الباحث يصف اللغة وصفاً محايداً دون تدخّل، وعليه فالمتوقع أن تكون القاعدة موحدة وهذه الدراسة تسعى لتفسير وجوه الاختلاف في القاعدة على الرغم من أن الأنماط المستعملة فيها واحدة، ولذا ستسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الملح في هذا المقام، وهو: هل تختلف القاعدة عن النمط الاستعمالي؟ وهل تبدى ذلك في كتاب شرح المفصل بوصفه أحد الكتب المهمة في النحو العربي؟.

كما تظهر أهمية هذه الدراسة في أن القواعد اللغوية الموجودة في كتب النحاة كانت وضِعت أصلاً استناداً إلى استقراء اللغة في بيئاتها الاستعمالية في البادية من خلال الكلام المكتوب والمروي الذي يصل إلى النحاة بطرق مختلفة: كالقران الكريم والحديث النبوي والشعر والنثر والأمثال، وواجب النحوي أن يضع القاعدة النحوية للأنماط اللغوية دون أن يتدخل فيها، ولكن عندما استقرت القواعد من وجهة نظر النحاة وجدت أنماط لغوية جديدة، استطاع النحاة العرب القدماء إيجاد تبرير لهذه الأنماط من خلال النظرية الموسومة بنظرية العامل، التي وجِدت منذ نشأة النحو العربي، ولم تتغير حتى يومنا هذا.

وستقوم هذه الدراسة برصد الاستعمالات المفسرة نحوياً في شرح المفصل لقياس مدى التباين أو التشابه بين النمط اللغوي والتفسير النحوي له عند ابن يعيش.

ومن أجل هذا عكفْتُ على دراسة كتاب (شرح المفصل)، مستخرجاً هذه الأنماط المفسرة نحوياً عند ابن يعيش، ودراسة السبب النحوي الذي تسبب به مع بيـان مـدى موافقتها لهذا السبب، أو مجانبتها إياه.

فدفعني هذا إلى قراءة أي موضوع يتصل بابن يعيش، وكذلك دراسة كل ما توافر لي من دراسات حول كتاب (شرح المفصل)، حتـى رأيـت أن فكـرة الدراسـة قـد وضحت وبان لي طريقُها وتمثلُها تمثلاً ساعدني في الوقوف علـى الأنمـاط اللغويـة الجديدة التي وقفتُ عليها من خلال قراءة كتاب (شرح المفصل).

وكان مما دفعني إلى مثل هذه الدراسة أنه لم تقع عيني علـى دراسـة موسـعة مستفيضة لتفسير هذه الظاهرة اللغوية، ولعل ذلك كان من أبرز المشاكل التي واجهتني، غير أنني وجدت بعض الدراسات التي أشارت إلى المفردات التـي اسـتخدمتها فـي دراستي مثل كتاب (المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي) لخليـل عمـايرة، وكتاب (إحياء النحو) لإبراهيم مصطفى، وكتاب (تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري) ليحيى عبابنة.

وثمة بحث منشور في مجلة أبحاث اليرموك للأستاذ الدكتور يحيى عبابنة بعنوان (أثر التحويلات الأسلوبية في تفسير الإعراب في الآيات القرآنية والظواهر الشعرية) لا شك في أنه اضاء لي بعضاً من جوانب هذه الدراسة.

وأما المنهجية التي اتبعتها في الدراسة، فقد استخدمت المنهج الوصفي التفسـيري القائم على رصد الظاهرة في مصدرها، ثم تصنيف المادة بناء على الجوانب النحويـة التي تتخللها الدراسة، ثم دراسة هذه المادة دراسة تحليلية مبيناً من خلالها مدى التباين أو التشابه بين النمط اللغوي والتفسير النحوي، فأوردت في بداية كل قضيةٍ الأصلَ في الاستعمال والقاعدة للظاهرة ثم الآراء المختلفة، ثم رأي ابن يعيش وسببه ودليلـه، ثـم أذكر - كلما أعوزني الأمر - تفسير ما حدث في كثير من الأمثلة الاسـتعمالية وفقـاً للنظرة المعاصرة إلى الأصول الاستعمالية التي أقرها القدماء.

ولقد جاءت دراستي في خمسة فصول وخاتمة: تناولت في الفصل الأول التفسير التركيبي لأنماط المرفوعات من خلال الوقوف على الأنماط التي وقعت في الأبـواب النحوية التالية:

1) الإسناد الاسمي (المبتدأ والخبر) .
2) الإسناد الفعلي (الفاعل ونائبه) .
3) النواسخ الفعلية .
4) النواسخ الحرفية.

وأما الفصل الثاني فقد تحدثت فيه عن التفسير التركيبي لأنماط المنصوبات مـن خلال الوقوف على الأنماط التي وقعت في الأبواب النحوية التالية:

أ- المفعولات .
ب- المحمول على المفعول .
ج- المشبه بالمفعول في اللفظ .

وقد تناولت في هذا الفصل الحديث عن التحويلات الأسلوبية، وأثرها في تفسـير بعض الحركات الإعرابية، وحاولت تطبيقها ما أمكن في ثنايا هذا الفصل.

وأما الفصل الثالث فقد تحدثت فيه عن التفسير التركيبي لأنماط المجرورات مـن خلال الوقوف على الأنماط التي وقعت في الأبواب النحوية التالية:

أ-الجر بالإضافة.
ب- الجر بحرف الجر.

وأما الفصل الرابع فقد تحدثت فيه عن التفسير التركيبي لأنماط التوابع من خلال الوقوف على الأنماط التي وقعت في الأبواب النحوية التالية:

1) العطف.
2) التوكيد.
3) البدل.
4) النعت.

أما الفصل الخامس فقد تحدثت فيه عن التفسير التركيبي لأنماط حروف المعـاني من خلال الوقوف على الأنماط التي وقعت في الأبواب التالية:

أ- الحروف المختصة.

ب- الحروف غير المختصة.

وأود أن أشير إلى أنني قد تجنبت الإشارة إلى مجمل القضايا التي تتعلق بحيـاة ابن يعيش، من مثل ولادته وأسلوب حياته وتلاميذه وشيوخه ووفاته وغير ذلك لأننـي لم أُرد لبحثي أن يكون مكروراً ؛ فقد طالعت كثيراً من الدراسات التـي أوفـت هـذا الموضوع حقه، فرأيت أن ليس من الضروري أن أعيد ذلك لأن قد يعد من قبيل الحشو والتكرار .

وأما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة .

وبعد:

فإني أسأل الله عز وجل أن يجعلَ عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعلـه علماً ينتَفع به في الدنيا وأنتفع به في الاخرة.

الفصل الأول
المرفوعات

وقد درستُ في هذا الباب التفسير التركيبي لأنماط المرفوعات عند ابن يعيش في كتابه (شرح المفصل)، وقد ترتب على هذا أن قسمت المرفوعات إلى ثلاثة أقسام:

1- الإسناد الاسمي.
 أ - المبتدأ.
 ب- الخبر.
2- الإسناد الفعلي (الفاعل ونائبه).
3- النواسخ.
 أ - النواسخ الفعلية.
 ب- النواسخ الاسمية.

1.1 الإسناد في الجملة الاسمية:

1.1.1 المبتدأ والخبر:

هما ركنا الجملة الاسمية، فالمبتدأ هو المسند إليه، وهو المتحدث عنه والخبر هو المسند، وهو المتحدث به , وقد عرض سيبويه للعلاقة القائمة بين الابتداء والخبر فقال: " المبتدأ كل اسم ابتُدِىء به ليبنَى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفـع، فالمبتـدأ لا يكون إلا مبنياً عليه، فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه" [(1)].

كما قال ابن جنّي: " اعلم أن المبتدأ كل اسمٍ ابتدأته وعريته من العوامل اللفظيـة وعرضته لها، وجعلته أولاً لثانٍ، يكون الثاني خبراً عن الأول، وهو مرفوع بالابتـداء" [(2)].

([1]) سيبويه، الكتاب: 2 /126.

([2]) ابن جني، اللمع في العربية: ص 25.

أما ابن السراج فقال: " المبتدأ هو ما جردته من عوامل الأسماء ومـن الأفعـال والحروف , وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ، مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبراً له، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبداً " (3).

وقد ذهب ابن يعيش إلى أن المبتدأ كل اسمٍ ابتدأته وجردته من العوامل اللفظيـة للإخبار عنه، والعوامل اللفظية هي أفعال وحروف تختص بالمبتدأ والخبر فأما الأفعال: فنحو(كان وأخواتها)، والحروف نحو: (إن وأخواتها)، (وما الحجازية) (4).

وقد اختلف النحاة في تحديدهم له، فرأينا سيبويه يذكر أنه اسم ابتُدئ به ليبنـى عليه الكلام (5) , على حين لم يحدده ابن السراج بالاسمية، فقد كان أكثر تحديـداً مـن غيره، فهو عنده مستعمل بلفظ " ما جردته من عوامل الأسماء" (6) , أما ابن جني فقـد حصر المبتدأ بأنّه اسم.

ويبدو أن المتأخرين قد أفادوا من هذا، فكانوا أكثر تحرزاً من ابن جنّـي وابـن السراج، فهو عند ابن هشام:" الاسم أو ما كان بمنزلته " (7).

وعليه فإن المبتدأ اسم مرفوع، ولم يسبق بعامل لفظي، وإنه المسند إليـه فهـو الذي يبنى عليه الكلام، وإن الخبر مسند يكمل الجملة ويتم معناها ؛ لأنه حكم صـادر على المبتدأ، وهذا يقتضي أن يكون المبتدأ - غالباً- معرفة.

ولم يخرج المحدثون كثيراً على هذا النمط الذي تتكون منه الجملة الاسمية فيقول مهدي المخزومي في تعريفه الجملة الاسمية: " هي الجملة التي يكون فيها المسـند دالا على دوام انتسابه إلى المسند إليه " (8).

فالجملة تتألف من ركنين رئيسين هما: المسند إليه وهو موضوع الجملة المتحدث عنه، والمسند وهو الحديث الذي يتحدث به عن موضوع الجملة.

---

(3) انظر: ابن السراج ، الأصول في النحو:1 / 83 – 163 ، وابن هشام ، قطر الندى: ص 116 – 125، وابن هشام ، أوضح المسالك:1 /0 13 – 163.

(4) انظر: ابن يعيش ، شرح المفصل: 1 / 221.

(5) سيبويه ، الكتاب:2 / 126 .

(6) ابن السراج , الأصول في النحو: 1 / 62 – 63.

(7) ابن هشام , أوضح المسالك: 1 / 131.

(8) مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق: ص 144.

وذلك نحو: (الجو لطيفٌ) , فالجو: مسند إليه مبتدأ مرفوع، ولطيفٌ: المسند خبر المبتدأ.

ويرى إبراهيم أنيس أن الجملة " هي أقل قدرٍ من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه، سواء تَركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر" [9].

نلاحظ من حديث النحاة عن المسند والمسند إليه أن لقضية الإسناد أثراً كبيراً في تشكيل القاعدة النحوية عندهم، فالمسند والمسند إليـه، أي: الفعـل والفاعـل والمبتـدأ والخبر، يمثلان ركني الجملة العربية، وتوافرهما شرطٌ كافٍ لقيام الجملة التـي يبنـي النحاة عليها تحليلهم، والدليل على ذلك أنهم ينظرون إلى هذين الركنين على أنهما عماد الجملة، وما عداهما فضلة يستقل الكلام دونه، فهذه الثنائية في الجملة العربية (المبتـدأ والخبر) تكون وحدة لغوية مفيدة في التحليل اللغوي، إذ يترتب عليها ما لا ينحصر من الأنماط اللغوية، بتغيراتٍ وعوارض تُكسِبها وظائفَ مختلفة، ويكون الحاصـل كلامـاً مفيداً يحسن السكوت عليه، لذا كان من المفيد اعتماد هذه الوحدة منطلقاً في التحليـل، تُرد إليها جميع عناصر التركيب ؛ لكونها " وحدة الكلام وقاعدة الحديث " [10]، وهي " الجملة الصغرى" على حد قول ابن هشام الأنصاري[11].

فالنحاة إذاً استنبطوا مقاييسهم وأحكامهم مما جمعوه من المادة اللغوية التي تهيأت لهم، وهي مادة تتفاوت في الخصائص، لذا فسرعان ما اكتُشِف ظهور أنماط جديدة لـم تنطبق عليها هذه المقاييس والأحكام، فعمدوا إلى مجموعة من الافتراضات والتأويلات لتلافي خروج هذه الأنماط عن القواعد التي صاغوها وللوقوف عنده سأتناول الأنمـاط اللغوية والتفسير النحوي لها عند ابن يعيش في شرح المفصل وبيـان مـدى مطابقـة السبب النحوي من أجل الوصول إلى دراسة وصفية لهذه الأنماط ودراستها كما هـي دون تدخل، وسوف تقتصر هذه الدراسة على الأنماط اللغوية الواردة عند ابن يعيش في شرح المفصل.

2.1.1 الابتداء بالنكرة :

(9) إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة العربية: ص277.

(10) ابن جني ، الخصائص: 1 / 29.

(11) ابن هشام الأنصاري ، المغني: ص497.

قرر النحاة أن أصلَ الكلام وأحسنَه أن يبتدأ بالمعرفة، قال سيبويه: "ولـو قلـت: (رجلٌ ذاهب) لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول: (راكب من بني فلانٍ سائر) وتبيـع الدار فتقول: (حد منها كذا وحد منها كذا) فالأصلُ الابتداء بالمعرفة، فلما ُأدخلت فيـه الألف واللام وكان خبراً حسن الابتداء، وضعف الابتداء بـالنكرة، إلا أن يكـون فيـه معنى منصوب " [12].

والأصل الاستعمالي يقتضي أن يكون المبتدأ معرفة، وأن يكون في أول جملتـه، لأنه الاسم الذي يحتاج إلى ما يكمل معناه، وما يخبر عنه، فالمرء لا يتحدث عن نكرة، ولا يستقيم في الذهن أن يتحدث عن مجهول، ومن هنا كـان رأي النحـاة أن المبتـدأ معرفة، وأنه أصل الكلام، يقول ابن يعيش: " اعلم أن أصل المبتدأ أن يكون معرفـة، وأصل الخبر أن يكون نكرة، وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، ألا تـرى أنك لو قلت:(رجلٌ قائم) أو (رجلٌ عالم) لم يكن في هذا الكلام فائدةٌ " [13].

إلا أنه ورد في الاستعمال اللغوي ما يخالف هذا الأصل، ومن ذلك ما جاء فـي المثل: (شر أهر ذا نابٍ) [14]، إذ جاء المبتدأ نكرة وهو(شر)، والسبب عند ابن يعيش هو أن المثل محمول على معنى (ما أهر ذا ناب إلا شر)، فيقول :" فالابتداء بالنكرة فيه حسن، لأن معناه (ما أهر ذا ناب إلا شر) , فالابتداء ههنا محمولٌ على معنى الفاعـل، وجرى مثلاً، فاحتُمِل" [15]، فنلاحظ أن ابن يعيش يحاول إرجاع هذا المثل الذي ابتُـدئ بنكرة إلى القاعدة التي تمنع الابتداء بالنكرة إلا إذا اعتمدت على نفي أو استفهام، فهـو يحمل هذا المثل على معنى النفي،ولكنه في الوقت نفسه يحمله علـى معنـى الفاعـل، وكأنه لم يستطع التصريح بأن الجملة فعلية، نظراً لثبات القاعدة التي تمنع تقدم الفاعـل على الفعل، فحملها على معنى الفاعل، ويتبدى لي أن هذا المثل جملة محولـة عـن أصل فعلي، فأصل المثل (أهر شر ذا ناب) ولكن قُدم الفاعل للأهمية , لأن الغـرض

([12]) سيبويه ، الكتاب: 1 / 329.

([13]) ابن يعيش ، شرح المفصل: 224/1.

([14]) هذا القول من أمثال العرب وقـد ورد فـي خزانـة الأدب: 469/4 , وابـن منظـور ، لسـان العـرب: 261/5(هرر) , والميداني ، مجمع الأمثال: 37/1.

([15]) ابن يعيش ، شرح المفصل: 225/1.

في هذا المثل ليس الإخبار عن (شر)، وإنما يريدون أن ارتفاع صياح الكلاب من شـر داهمهم على حد قول سيبويه:" العرب إذا أرادت الاهتمام بالشيء قدمتـه "[16]، ومـن الشواهد أيضاً قول حسان من (الوافر):[17]

كأن سبيئةً من بيتِ رأسٍ يكون مِزاجها عسلٌ وماء

والشاهد في البيت نصب (مزاجها) على أنه خبر (يكون) وهو معرفـة، ورفـع (عسل) على أنه اسمها، وهو نكرة، والسبب عند ابن يعيش في نصب (مزاجها) علـى أنه خبر يكون وهو معرفة، ورفع (عسلٌ) على أنّه اسمها وهو نكرة بقولـه: "حيـث كان(المزاج) مضافاً إلى ضمير (سبيئة)، وهي نكرة، وضمير النكرة لا يفيد المخاطـب أكثر مما يفيده ظاهرها، وإن كان المضمر معرفة من حيث يعلم المخاطب أنه عائد إلى المذكور، إلا أن المذكور غير متميز، فكان حكمه حكم النكرة , مع أن (عسلاً) و(ماء) جنسان، ولا فرق بين تعريف الجنس وتنكيره , من حيث لم يكن لأجزائه لفظٌ يخصـه، بل يعبر عنه بلفظ الجنس، فإذاً لا فرق بين قولك:(عسلٌ) و(العسلُ) إذا أُريـد الجـنس" .[18]

فنلحظ أن ابن يعيش في هذا الشاهد حاول أن يرجع هذا المثال الاستعمالي إلـى القاعدة الأصلية , التي تقتضي الابتداء بالمعرفة، والسبب عنده أن (مزاج) مضافة إلى ضمير يعود على (سبيئة) وهي نكرة، وضمير النكرة لا يفيـد المخاطـب وإن كـان المضمر معرفة، فكان حكمه حكم النكرة، فهو بذلك يعتبر(مزاجهـا) نكـرة و(عسـلٌ) و(ماء) جنسان، ولا فرق بين تعريف الجنس وتنكيره من حيث لم يكن لأجزائـه لفـظٌ يخصه، بل يعبر عنه بلفظ الجنس، فقولك (عسلٌ) أو (العسل) عنـده واحـد إذا أُريـد الجنس، فهو بذلك يعد (عسلٌ) معرفة.

ويتبدى لي أن ثبات القاعدة النحوية هو الذي دفع ابن يعيش إلى إيراد مثل هـذا التعليل، مع أنه صرح في بداية حديثه بقوله "وهو نكرة ضرورةً كون القافية مرفوعة"

([16]) سيبويه ، الكتاب: 15/1.

([17]) البيت لحسان بن ثابت ،انظر: ديوانه ص 71، وخزانة الأدب: 224/9، والكتـاب: 49/1، ولسـان العـرب 93/1(سبأ).

([18]) ابن يعيش، شرح المفصل: 341/4.

[19] , فلو اكتفى ابن يعيش بإيراد السبب الأول , وهو(الضرورة الشعرية) لكان أكثـر مطابقة لهذا النمط من السبب الثاني.

ومن هنا نلاحظ أن النحاة صاروا يبحثون عن مسوغات للابتداء بالنكرة، وعـن أي شيءٍ يجعل النكرة معرفة حتى يسوغ الابتداء بها، والإخبار عنها.

ولذا فقد أكثر النحاة من الحديث عن مسوغات الابتداء بالنكرة , ولا يكاد يخلـو منها كتاب نحوي، وقد زادوا فيها ونقصوا منها حتى جاؤوا بمسوغات لا تثبـت أمـام النظر الجاد، قال ابن هشام:" لم يقل المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأي المتأخرين أنه ليس كلّ أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها، فمن مقل مخـل، ومن مكثرٍ موردٍ ما لا يصلح أو معددٍ لأمور متداخلة " [20].

وكانت مسوغات الابتداء بالنكرة تزيد كلما مضى الزمن وتقدم، فهي عند سيبويه أربعة [21] , وعند الزمخشري خمسة [22] , وعند ابن يعيش سـبعة [23] والشـلوبيني ثمانية[24] .

كما أنها عند السيوطي عشرة[25]، وعند ابـن عصفور ستة عشر[26], وعند ابن

([19]) ابن يعيش ، شرح المفصل: 341/4 .

([20]) ابن هشام، مغني اللبيب: ص 52.

([21]) سيبويه، الكتاب: 1 / 54 – 55.

([22]) الزمخشري ، المفصل: ص 25.

([23]) ابن يعيش، شرح المفصل: 1/ 225 - 226.

([24]) الشلوبيني ، التوطئة: ص 206.

([25]) السيوطي، الأشباه والنظائر: 2 / 62.

([26]) ابن عصفور، المقرب: 1 / 82.

عقيل أربعة وعشرون [27].

وأرى أن توسع النحاة في حشد مسوغات الابتداء بالنكرة محاولة لتفسير شـواهد من فصيح كلام العرب قبلت فعلاً , وقد تكون زيادة النحاة في عدد المسوغات سـبيلاً يمكن الدارس من أن يرد رأياً ويقرر غيره.

3.1.1 التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر:

لم يكن التقديم والتأخير في كلام العرب ظاهرة اعتباطية أو عشوائية، إنما عرفها العرب في كلامهم وألزمتهم الضرورة بها في أشعارهم، فضلاً عما عرفه بيان القرآن الكريم وبلاغته، فجاءت على صور متعددة، فمنها تقديم المفعول على الفاعل، وعلـى الفعل والفاعل، وجاء تقديم شبه الجملة على الفاعل، وعلى الفعل وجاء تقديم الخبر في الحدود التي نص عليها النحاة، فمن هنا لم تتأتّى الاعتباطية أو العشـوائية، إذ إن وراء كل تقديم غرض يتعلق بالمعنى، فهي أنماط يلزم بها المتكلم وفقـاً للأغـراض التـي تتماشى مع المعنى، وهي السبب في موافقة استعمال المتكلم لقواعد اللغة، أو تجنبهـا، أما فيما يتعلق بالجملة الاسمية فإن التقديم والتأخير قد يكون سبباً في خروجهـا عـن الأصل الاستعمالي.

ولا بد لنا - قبل الحديث عن أنماط تقدم الخبر عند ابن يعيش - من أن نوضـح معنى الخبر، فالخبر في اللغة: " ما أتاك من نبأ عمـن تسـتخبر" [28]، وهـو يحمـل مدلولين، الأول: المدلول البلاغي , وذلك هو الخبر الذي هو ضد الإنشاء , وهو الكلام الذي يحتمل الصدق أو الكذب [29], والثاني: هو المدلول النحوي , وهو ما يطلق علـى المسند في الجملة الخبرية الاسمية , وهو لفظٌ مجرد من العوامل اللفظية مسنداً إلى مـا تقدمه , وهو المبتدأ لفظاً , نحو(زيد قائم) أو تقديراً نحو، (أقائم زيد ؟) أي هو الجـزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة مع المبتدأ غير الوصف [30].

([27]) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل : 83/1.

([28]) ابن منظور، لسان العرب: 4 / 226 (خبر) .

([29]) الشريف الجرجاني, التعريفات: ص101، أبو البقاء الكفوي , الكليات: ص 2 / 283.

([30]) عبدالغني الدقر ، معجم النحو: ص 181، وأحمد قصيد العاملي ، متن الأجرومية: ص 107 – 108.

وقد عرف سيبويه الخبر في معرض حديثه عن المبتدأ فقال: " المبتدأ الاسم الذي ابتُدىء ليبنى عليه الكلام، والمبني عليه هو الخبر, ومعنى المبني على المبتـدأ يعنـي حصول الفائدة من التركيب , وليس في الدنيا مبتدأ لا يبنى عليه الكلام" [(31)].

أما يحيى عبابنة فيقول: " إن مصطلح الخبر ولد في زمان سيبويه، إذ لو كـان قديماً لاستخدمه في كتابه كثيراً، ولكان أشهر المصطلحات في بابه عنده , وهو يـرجح أن النحويين السابقين لم يستخدموه إلا للدلالة على معناه في باب الخبر والإنشاء" [(32)].

ويقول المبرد:" واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء فـي المعنـى نحو: (زيد أخوك) و (زيد قائم) " [(33)].

كما قال ابن السراج: " وخبر المبتدأ ينقسم إلى قسمين: إما أن يكون هو الأول في المعنى، غير ظاهر فيه ضمير , نحو:(زيد أخوك)، (عبد الله منطلقٌ)... وأمـا القسـم الثاني من خبر المبتدأ , وهو الذي يكون غير الأول ويظهر فيه ضميره " [(34)].

وقال ابن جني: " فإذا كان المبتدأ مفرداً، فهو الخبر في المعنى" [(35)]، كما أن ابـن يعيش تحدث عن الخبر فقال: "واعلم أن خبر المبتدأ هو الخبر المستفاد الذي يسـتفيده السامع ويعد مع المبتدأ كلاماً تاماً , والذي يدل على ذلك أن به يقع التصديق والتكذيب" [(36)]، وبناء عليه فقد تعددت المصطلحات التي تتمحور حول الخبر, مثل المبني علـى المبتدأ والمسند والمستقر، أما بالنسبة إلى تقدم الخبر, فقد مر بنا أن السـياق الطبيعـي للجملة أن يتقدم فيها المبتدأ ثم يتبعه الخبر , ولكن الموقف اللغوي أو السياق الاجتماعي للكلام قد يفرض تقدم الخبر على المبتدأ.

وقد أطال النحاة في الحديث عن حالات تقدم الخبر على المبتدأ مفصلين ومعللين، منطلقين في ذلك من موضوع الإسناد الذي حدد موضع كل ركنٍ من ركنـي الجملـة

([31]) سيبويه ، الكتاب : 2 / 126.

([32]) يحيى عباينة ، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري: ص 76.

([33]) المبرد،المقتضب: 4 / 127.

([34]) ابن السراج ، الأصول في النحو: 1 / 168 – 169.

([35]) ابن جني ، اللمع في العربية: ص (26).

([36]) ابن يعيش , شرح المفصل: 1 / 227.

الاسمية، فقد ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه [37].

أما ابن يعيش – الذي يدور عليه محور الدراسة - فقد ذهب إلى ما ذهـب إليـه البصريون، وسوف أورد الأنماط التي وردت في شرح المفصل والسبب النحوي لها.

4.1.1 تقدم الخبر جوازاً:

لقد أجاز ابن يعيش تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملةً، نحو: (قائم زيد) و(أبوه قائم زيد)، فـَ(قائم) خبر عن (زيد) وقد تقدم عليه، والجملة (أبوه قـائم) خبـر عن (زيد).

والسبب عند ابن يعيش في هذا النمط يتمثل في كثرة استعماله في كلام العـرب وقد استشهد بقول العرب:(مشنوء من يشنؤك) و(تميمي أنا)،فَـ (من يشـنؤك) مبتـدأ و(مشنوء) خبر مقدم [38]، وكذلك (أنا) مبتدأ و(تميمي) خبر مقدم، أمـا بالنسـبة إلـى المثال الأول فلعله مثال مصنوع، وليس مثالاً استعمالياً.

ويعود ابن يعيش ويرد على الكوفيين بسبب آخر حيث يقول:" وأما قـولهم: إنـه يؤدي إلى تقديم المضمر على الظاهر , فنقول: إن تقديم المضمر على الظـاهر إنمـا يمتنع إذا تقدم لفظاً ومعنى , نحو:(ضرب غلامه زيداً)، وأما إذا تقدم لفظاً، والنية بـه التأخير فلا بأس به , نحو:(ضرب غلامه زيد)، ألا ترى أن الغـلام ههنـا مفعـول؟ ومرتبة المفعول بعد الفاعل؟ فهو - وإن تقدم لفظاً - مـؤخر تقـديراً وحكمـاً " [39]. فنلحظ أن ابن يعيش قد قاس تقدم الخبر على المبتدأ في الأمثلة السـابقة علـى تقـدم المفعول به على الفاعل، وكان سببه أنه تقدم لفظاً، وهو مؤخر تقديراً وحكماً.

وذكر ابن يعيش الأمثلة التي استشهد بها البصريون نفسها،ومنها قولـه تعـالى: "فَأَوجس فِي نَفسِهِ خِيفَةً موسى" [40]، فالهاء في (نفسه) عائدة على موسـى، وإن كـان الظاهر متأخراً ؛ لأنه في حكم المقدم , من حيث كـان فـاعلاً , ومثلـه قـولهم فـي

([37]) ابن الانباري, الإنصاف: 1/ 68 – 69، والسيوطي, همع الهوامع: 1 / 232.

([38]) ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 235.

([39]) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 235, وابن الأنباري, الإنصاف في مسائل الخلاف:1 / 68 – 69.

([40]) طه/ 67.

المثل:(في بيتِهِ يؤتَى الحكَم) [41] , فقد تقدم المضمر على الظـاهر ؛ لأن النيـة فيـه التأخير , والتقدير:(يؤتَى الحكَم في بيتِهِ)، ويتبدى لي أن ابن يعيش يدرك تماماً ثبـات القاعدة التي تقتضي تقدم المبتدأ، فانصرف لإيجاد الأسباب والمسوغات لهذا الخـروج عن القاعدة، ولم يتعد كلامه كلام البصريين [42].

5.1.1 تقدم الخبر وجوباً:

في هذا النمط ذكر ابن يعيش الأمثلة التي ذكرها الزمخشري نفسها، وهي:

قوله تعالى:(السلام علَيك سَأَستَغفِر لَك ربي) [43].

قوله تعالى:(ويلٌ لِلمطَفِّفِين) [44].

(أين زيد ؟) [45].

(كيف عمرو ؟) [46].

(متى القتالُ ؟) [47].

ولكنه لا يتفق معه في الالتزام في تقديم الخبر في الأمثلة السابقة , حيث يقول ابن يعيش:" أورد على نفسه إشكالاً وهو قولهم: (سلام عليك) و(ويلٌ له) فإن المبتدأ نكـرة والخبر جار ومجرور، ولم يتقدم على المبتدأ، ثم أجاب بأن المبتدأ في نحو: (لك مالٌ) و(تحتَك بساطٌ) إذ التزم تقديم الخبر هناك خوفاً من التباس الخبـر بالصـفة وههنـا لا يلتبس ؛ لأنه دعاء ومعناه ظاهر[48].

ومما يتبدى لي أن ابن يعيش في الأنماط السابقة يسوغ تقدم الخبر على أن هـذه الجمل على سبيل الدّعاء.

فلو عدنا للأصل التركيبي لهذه الجمل, لوجدناه على النحو التالي:

([41]) ورد المثل في جمهرة الأمثال: 1 / 368، ومجمع الأمثال: 2 / 72، اللسان: 12 / 142، (حكم).

([42]) لإنعام النظر في رأي البصريين انظر: ابن الأنباري, الإنصاف في مسائل الخلاف: المسالة (9).

([43]) مريم/ 47.

([44]) المطففين/1.

([45]) ابن يعيش, شرح المفصل 1 / 237.

([46]) المصدر نفسه .

([47]) المصدر نفسه .

([48]) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 237

(عليك سلام).

(للمطففين ويلٌ).

فلما كان المبتدأ هو موضع العناية , فقد قدم , فخرجت الجملة عن نمطها الأصلي الذي كان نحاة العربية قد قالوا فيه بوجوب تقدم الخبر.

فنلحظ أنه يدرك تماماً ثبات هذه القاعدة , وعدم قدرته على التدخل في مثل هـذه الأنماط , ويحاول أن يتأول لها على سبيل الدعاء , ولكن هذا الكلام لا ينطبـق علـى جميع الأحوال، أما في قولهم: (أين زيد) و (كيف عمرو) و (متى القتالُ) فقد سوغ ابن يعيش تقدم الخبر هنا لتضمنه همزة الاستفهام، وذلك أنك إذا قلت: (أين زيد ؟) فأصله: (أزيد عندك ؟)، فحذفوا الظرف وأتَوا بـ (أين) وضمنوها معنـى همـزة الاسـتفهام، فقدموها لتضمنها الاستفهام , لا لكونها خبراً، وكذلك إذا قلت: (كيف زيـد ؟) فمعنـاه: (على أي حالٍ زيد ؟) , وإذا قلت: (متى القتالُ؟) فمعناه: (ألقتالُ غداً ؟) (49) .

ولعل المتمعن في كلام ابن يعيش يدرك تماماً أن هذا النمط من الجمل يكون من الجمل التحويلية بالحذف أو الزيادة، وذلك يظهر في قوله: " إنك إذا قلت: (أين زيد ؟) فأصله: (أزيد عندك ؟) فحذفوا الظرف وأتَوا بـ (أين) مشتملة علـى الأمكنـة كلهـا، وضمنوها معنى همزة الاستفهام، فقدموها لتضمنها الاستفهام لا لكونها خبراً"(50).

6.1.1 مجيء المبتدأ والخبر معرفتين:

لقد اختلف النحاة في تحديد المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين، فمنهم من قـال: مـا شئت منهما فاجعله مبتدأ , ومنهم من قال: إن الأعم هو الخبر , ومنهم مـن قـال: إن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول الخبر وإن اختلفت رتبتهما في التعريـف، فأعرفُهما المبتدأ وإلا فالسابق (51).

---

(49) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 237 – 238.

(50) ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 237 ، ولمزيد من الفائدة، انظر: خليل عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: ص 153.

(51) انظر: السيوطي, همع الهوامع: 1 / 325 – 326، الزمخشري، المفصل في علم العربية: ص26 – 27 ابـن هشام، مغنى اللبيب: 2 / 5.3 ابن السراج, الأصول في النحو: 1 / 66.

وقال ابن يعيش: " وقد يكون المبتدأ والخبر معاً معرفتين , نحو:(زيـد أخـوك) و(عمرو المنطلق) و (اللهُ إلهنا) و(محمد نبينا)، ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بـل أيهمـا قدمت فهو المبتدأ " [52].

ولعل السبب في عدم تقديم الخبر عند ابن يعيش يعود إلى أمن اللـبس كونهمـا معرفتين، وقياس ذلك على الفاعل والمفعول، إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب فإنه لا يجوز تقديم المفعول، نحو: (ضرب عيسى موسى) إلا إذا توافر دليل علـى المبتـدأ منهما [53]، ونظير ذلك عنده قول الفرزدق [54]:

بنُونَا بنُو َأبنَائنا وبنَاتُنَا   بنُوهن َأبنَاء الرجال الأباعِدِ

وعند النظر في السبب النحوي لمنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين نجد أنه يتعارض مع الاستعمال اللغوي لهذا النمط، ففي البيت السابق تقدم الخبر(بنونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا) , حيث لا يحسن أن تكون (بنونا) في المبتدأ لأنه يلزم منه ألا يكون له بنون إلا بنو أبنائه , وليس المعنى على ذلك , فجاز هنا تقديم الخبر مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس.

ويرى خليل عمايرة أن المتكلم أراد إبراز العناية بالخبر وتوكيده، فقدم (بنونا) في هذا الشاهد، وأصل البيت (بنو أبنائنا بنونا) [55] .

7.1.1 تعددية الخبر للمبتدأ الواحد:

لقد أجاز النحاة أن يكون للمبتدأ الواحد أكثر من خبر , وقد أورده سيبويه في باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة، إذ قال: " وذلك قولـك: (هـذا عبـد الله منطلقٌ)، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمن يوثق به من العـرب، وزعـم الخليـل رحمه الله أن رفعه يكون على وجهين: فوجه أنك حين قلت: (هذا عبد الله) أضـمرت (هذا) وهو كأنك قلت: (هذا منطلق) والوجه الآخر أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك (هذا حلو حامض) , لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع بين الطعمـين":

([52]) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 247.

([53]) انظر ابن يعيش, شرح الفصل: 1/ 247 – 248.

([54]) الفرزدق، خزانة الأدب: 1 / 442، تخليص الشواهد: 198 شرح الأشموني: 1 / 99، شرح شواهد المغنى: 3 / 883 .

([55]) انظر:خليل عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: ص 145.

[56]، وقال عز وجل: " كَلا إنها لَظَى، نَزاعةً لِلشَّوى" [57]، وقال مثل هذا المبـرد فـي المقتضب [58] وابن السراج في الأصول[59] وابن مالك في التسهيل[60] السيوطي فـي الهمع[61].

أما ابن يعيش فقد وافق رأي البصريين في جواز تعدد الخبر , والسـبب عنـده قوله:" فالخبر وإن كان متعدداً من جهة اللفظ، فهو غير متعدد من جهـة المعنـى" [62] واستشهد على ذلك بقول الشاعر من الرجز[63]:

من يك ذَا بت فَهذا بتـي
مقَيـظٌ مصيـفٌ مشَتـي

وقوله تعالى: " وهو الغَفُور الودود، ذُو العرشِ المجِيد، فَعالٌ لِما يريد " [64].

يسوغ ابن يعيش لتعدد الخبر في النمط السابق بأنك إذا أخبرت بخبرين فصـاعدا كان العائد على المبتدأ راجعاً من مجموع الجزأين، والمراد العائد المستقبل به جميـع الخبر، وذلك إنما يعود من مجموع الاسمين، فأما كل واحد منهما على انفـراد ففيـه ضمير يعود إليه لا محالة من حيث كان راجعاً إلى معنى الفعل، ويقيس ذلك على عودة الضمير من الصفة إلى الموصوف [65].

ففي الرجز السابق وردت أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عطف وهذه الأخبار هي: مقِيظٌ ومصيفٌ ومشتّي (مشَت)، للمبتدأ (هذا) ومن كلام ابن يعيش أن العائد على المبتدأ يكون من جميع هذا الأخبار، وفي الآية الكريمة وردت أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عطف يربطها وهي: الغفور، الودود، ذو العرش المجيد، فعال.

([56]) سيبويه , الكتاب: 2 / 83

([57]) المعارج/ 15–16 .

([58]) المبرد, المقتضب: 4 / 308.

([59]) ابن السراج, الأصول في النحو: 1 / 71.

([60]) ابن مالك, تسهيل الفوائد: ص 50.

([61]) السيوطي, همع الهوامع: 1 / 346.

([62]) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 250.

([63]) الرجز لرؤبة، ديوانه: ص189، المقاصد النحوية: 1 / 561. وهو بلا نسبة في الإنصاف: 2 / 725 شـرح أبيات سيبويه: 2 / 33.

([64]) البروج/ 14–16.

([65]) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 250.

8.1.1 دخول الفاء على الخبر:

ذكر الفراء أن دخول الفاء وخروجها واحد في خبر الموصوف لشبهه باسم الشرط [66]، وذكر الهروي أنها تكون زائدة في خبر كل شيءٍ يحتاج إلى صلة [67] وهو قول أبي عمر الجرمي وكثير من النحويين [68]، وقال السيوطي: " لما كان الخبر مرتبطاً ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه، لم يحتَج إلى حرف رابط بينهما كما لم يحتَج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيءٍ من خبر المبتدأ، لكنه لما لُحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت، وهو الشرط والجزاء " [69] .

لم يختلف ابن يعيش[70] مع النحاة في عدم جواز دخول الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ لا يتضمن معنى الشرط والجزاء, ولكنه اصطدم بالاستعمال اللغوي في قول الشاعر (من الطويل) [71]:

وقَائِلَةٍ خَولان فَانكِح فَتَاتَهم وأُكْرومةُ الحيين خِلْو كما هِيا

فقد دخلت الفاء هنا على الخبر (فَانْكِح) دون أن يتضمن المبتدأ معنى الشرط والجزاء , واكتفى ابن يعيش بإيراد رأي أبي الحسن الأخفش الذي يجيز ذلك على زيادة الفاء، أما سيبويه[72] فلا يرى زيادتها، ويتأول ما ورد من ذلك على أنها عاطفة، وأنه من قبيل عطف جملة فعلية على جملة اسمية، ولم يبين رأيه في هذا الشاهد، ويبدو لي أن ابن يعيش أدرك ثبات القاعدة النحوية، والدليل على ذلك أنه لم يورد سبباً لدخول الفاء على الخبر، واكتفى بإيراد آراء النحاة، كما أنه اشترط لدخول الفاء على الخبر أن يكون المبتدأ متضمناً معنى الشرط والجزاء , وذلك في حالتين[73]:

([66]) انظر: الفراء، معاني القرآن: 3 / 155 – 156.

([67]) انظر: الهروي, الأزهية في علم الحروف: ص 256.

([68]) انظر: المصدر السابق ، وحاشية الشهاب: 2 / 173.

([69]) السيوطي, همع الهوامع: 374/1 .

([70]) أنظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 250.

([71]) البيت بلا نسبة في: الأزهية: ص 243، الجنى الداني: ص71، الرد على النحاة: ص104.

([72]) سيبويه،الكتاب: 1 / 138 – 140.

([73]) انظر: ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 250 - 251 ، السيوطي،همع الهوامع: 1 / 35.

1- أن يكون المبتدأ من الأسماء الموصولة كما في قوله تعالى: (وما بِكُم مِن نِعمةٍ فَمِن اللهِ) (74).

2- أن يكون المبتدأ نكرة موصوفة , مثل: (كُل رجلٍ يأْتِينِي فَلَه دِرهم).

فإن دخلت على هذا الموصول أو النكرة الموصوفة الحروف الناصبة للمبتدأ الرافعة للخبر, وهي (75): (إن، أن، ليت، لعلّ، لكن) فإنها تمنع دخول الفاء على الخبر ؛ لأنها عوامل تغير اللفظ والمعنى , فهي جارية مجرى الأفعال، فلما عملت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة بعدت عن الشرط والجزاء، فلم تدخل الفاء في خبرها , ولكن سرعان ما اصطدمت هذه القاعدة بما ورد به التنزيل في قوله تعالى:" إن الذِين قَالُوا ربنَا اللهُ ثُم استَقَاموا فَلا خَوفٌ علَيهم ولا هم يحزنُون"(76) وقوله تعالى: " قُلْ إِن الموتَ الذِي تَفِرون مِنْه فَإِنه ملاقِيكُم" (77)، فأُدخلت الفاء في الخبر , ويحمل الأخفش الفاء في ذلك كله على الزيادة، أما سيبويه فذهب إلى جواز دخول الفاء في خبرها ؛ لأنها وإن كانت عاملة، فهي غير مغيرة لمعنى الابتداء والخبر , ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء.

ومما سبق نلاحظ أن ابن يعيش يتفق مع سيبويه في تسويغ دخول الفاء في خبر(إن) وقد اكتفى بقوله: " والأول أظهر لأن الزيادة على خلاف الأصل" (78).

8.1.1 حذف المبتدأ أو الخبر:

لقد طال الحذف معظم أبواب النحو العربي، ولم يختص بفضلة دون عمدة وعد ابن جني الحذف من شجاعة العربية (79), فقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، ولكن لا بد في ذلك كله من الدليل سواء أكان هذا الدليل معنوياً أم صناعياً، وسواء تدل عليه قرينة لفظية أم قرينة المقام (80).

---

(74) النحل/ 53.

(75) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 252 – 253.

(76) الأحقاف/ 13.

(77) الجمعة / 8.

(78) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 253.

(79) ابن جني، الخصائص: 2 / 360.

(80) فاضل السامرائي، الجملة النحوية: ص 84.

والحذف ليس أمراً اعتباطياً يسير حسب ذوق المتكلم، بل هـو الـذي تقتضـيه الصناعة النحوية , ويكاد الحذف يكون ظاهرة مشتركة بين اللغات الإنسانية جميعاً.

والحذف نوعان[81]: واجب وجائز , فالواجب نحو: حذف الفعـل فـي التحـذير والجائز فيما دل عليه دليل لفظي أو مقامي[82], ويطال الحذف ركني الجملة الاسـمية فنحذف المبتدأ ونحذف الخبر , جوازاً أو وجوباً بشرط أن يدل عليهما دليل.

وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني في الحذف: " هو باب دقيق المسـلك، لطيـف المأخذ، عجيب الأم ر, شبيه بالسحر , فإنك ترى به ترك الذكر أفصـح مـن الـذكر والصمت عند الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكـون بياناً إذا لم تُبِن " [83] .

وقد تحدث النحاة عن حذف المبتدأ أو حذف الخبر في الجملة الاسمية , إذا كـان في الكلام دلالة على المحذوف [84], وقد تحدثوا عن حذف المبتـدأ جـوازاً ووجوبـاً وكذلك عن حذف الخبر , والحذف في شرح المفصل خِصيصة بارزة في كل نمط من أنماط الجملة، وفي ما يلي عرض لبعض هذه الأنماط في مجال الجملة الاسمية التـي نتحدث عن بعض صورها في هذا الفصل.

1.9.1.1 حذف المبتدأ جوازاً :

يقول ابن يعيش: " اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل للفائدة، فلا بد منهما , إلا أنه قد توجد قرينة لفظيـة أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه ؛ لأن الألفاظ إنما جيء بهـا للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به، ويكون مراداً حكمـاً وتقديراً " [85].

([81]) ابن هشام، مغنى اللبيب: ص853.

([82]) فاضل السامرائي، الجملة النحوية: ص 89.

([83]) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني: ص 95.

([84]) أنظر: سيبويه، الكتاب: 2 / 129، ابن جني, اللمع: ص 114، المبـرد، المقتضـب: 4 / 129، ابـن مالـك التسهيل: ص 45.

([85]) ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 239.

ومن الأمثلة التي أوردها ابن يعيش على هذا الـنمط , قـول الشـاعر[86](مـن السريع):

لا يبعِد اللهُ التلَبب والـ   غَاراتِ إِذَا قَالَ الخَمِيس نَعم

فالتلبب: لبس السلاح والخميس:الجيش، والنعم: الإبل .

ففي هذا الشاهد حذف المبتدأ , والتقدير: (إذا قال الخميس: هـذا نعـم)، فحـذف المبتدأ (هذا) وبقي الخبر (نعم) فنلاحظ أن السبب هنا القرينة الحالية، فيقـول الجـيش (نَعم) أي: (هذا نعم فاطلبوه).

وفي الحقيقة أن الحذف يكون من المتكلم بحذف كلمة أصلية في التركيب الجملي أي حذف أحد الأركان الرئيسة للجملة، وتتحول الجملة بهذا الحذف من معناها الـدلالي الأول إلى معنى دلالي آخر , فتصبح الجملة تحويلية اسمية أو تحويلية فعلية [87] , فلو وضعنا هذا المحذوف في الجملة لأصبح أقل فائدة على حد قول الجرجاني : "الحـذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ وشبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح مـن الذكر" [88].

2.9.1.1 حذف الخبر:

لقد تحدث النحويون في مؤلفاتهم عن حذف الخبر وجوباً وجوازاً وعـن بعـض المواطن التي يحذف فيها، وأشاروا إلى أن حذف الخبر جائز إذا دل عليه دليـل فـي سياق الكلام [89]، وذكر ابن جني أن ما يحذف خبره لدلالة أكثر من أن يحصى ويكاد حديثهم عن حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية يكون أوفى ما يكون في هذه المواطن.

---

(86) هذا البيت للمرقش الأكبر ، إصلاح المنطق: ص 6 ، شرح الشواهد المغنى: 2 / 889 ، لسان العـرب: 12 / 427 (عمم).

(87) انظر: خليل عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: ص 167.

(88) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ص 95.

(89) انظر: ابن جني, الخصائص: 2 / 362، ابن هشام، مغني اللبيب: ص 824، السيوطي، همـع الهوامـع: 1 / 336 – 337 ، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 1 / 178.

كما أن ابن يعيش قد تناول هذه المسألة قائلاً:"...فإذا أتيت بـ(لولا) وقلت: (لولا زيد قائم لخرج محمد) ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى , إلا أنه حذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره , ولم يجز استعماله" [90].

فنلحظ من كلام ابن يعيش أن الخبر بعد لولا يحذف وجوباً لكثرة الاستعمال ففي المثال السابق: (لولا زيد لخرج محمد) نجد أن الخبر محذوف وهو(موجود) والتقدير (لولا زيد موجود لخرج محمد)، وفي هذا النمط يوافق ابن يعيش رأي البصريين في حذف الخبر وجوباً.

وذهب الفراء إلى ما ذهب إليه الكوفيون أن الاسم الواقع بعد (لولا) ليس مبتدأ بل مرفوعاً بها [91].

وابن يعيش يضعّف رأي الكوفيين ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا اختص بالمعمول، و(لولا) هذه غير مختصة بل تدخل على الأسماء والأفعال، وذكر قول الشاعر من (البسيط) [92]:

قَالَتْ أُمامةُ لمَا جِئْتُ زائِرها: هلا رميتَ ببعض الأسهمِ السودِ

لا در درك إنني قَد رميتُهم لولا حدِدتُ ولا عذْرى لمحدودِ

لقد استشهد في هذا الشاهد على وجوب حذف الخبر وجوباً بعد (لولا)، مع أن ما تبعها فعل هو(حدِدت) على اعتبار المعنى أن المراد بـ (حددت) هو(الحد) فنلحظ في هذا النمط، أن أصل الجملة قبل الحذف حسب كلام ابن يعيش (لولا زيد موجود لخرج محمد) فحذِف الخبر (موجود)، وسبب الحذف عند ابن يعيش هو كثرة الاستعمال، حتى رفض ظهوره .

ولو تساءلنا لماذا كل ذلك الجهد الذي بذله النحاة في التعرف على الكلمة المحذوفة ؟ ولِم يبقي النحاة مكان الحذف شاغراً على الرغم من عدم وجود الكلمة ؟ وماذا يحصل لو أننا لم نقدر المحذوف وقبلنا الجملة كما هي ؟.

([90]) ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 241.

([91]) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 1 / 338، الأزهري، شرح التصريح: 1 / 178.ابن مالك، أوضح المسالك: 1 / 22. – 222

([92]) البيتان للجموح الظفري، خزانة الأدب:1 / 462، لسان العرب: 4 / 545(عذر) ، تذكرة النحاة: ص 7.
والشاهد فيهما: (لولا حددت) حيث أدخل لولا على الفعل.

والحق أن فكرة الحذف التي تناولها النحاة , وهي محاولة لإثبات عـدم قسـرية القاعدة على الأنماط الاستعمالية , فواجب النحوي أن يتعامل مع النصوص بصـورتها التي تبدو عليها، وبذهنٍ خالٍ من الأفكار الفلسفية التي تضطر الدارس إلـى أن يجهـد النص، ويحمله ما لا يحتمل، أو يضيف إليه، أو يحذف منه ليستقيم مع تلك الأفكار.

2.1 الإسناد في الجملة الفعلية:

1.2.1 الفاعـــل:

هو كل اسمٍ أُسنِد إليه فعل أو شبهه , ويكون ذلك الفعل مبنيا للمعلوم , وذلك نحو: (قام زيد) , فزيد فاعل في اللفظ والمعنى ,أما في نحو: (مات زيد) فـ(زيد) فاعل فـي اللفظ فقط، وبصورة أخرى هو اسم صريح ظاهر أو مضمر، بارز أو مستتر أو ما في تأويله، أسند إليه فعل تام متصرف فقدم هذا الفعل عليه أبداً ويكون هذا الفعـل مبنيـاً للمعلوم لا للمجهول(93)، وعرفَه ابن الحاجب بأنه :" ما أُسنِد إليه الفعل أو شبهه، وقـدم عليه على جهة قيامه به , مثل: (قام زيد) و(زيد قام أبوه)" (94) .

ويمكن أن نخلص إلى تعريف جامع مانع , وهو تعريف ابن هشام فالفاعل عنده: " اسم أو ما في تأويله أُسنِد إليه فعل أو ما في تأويله , مقدم أصل المحـل والصـيغة " (95).

لقد بدأ الزمخشري حديثه في باب المرفوعات بالفاعـل علـى خـلاف النحـاة السابقين، وعلل ابن يعيش ذلك بقوله: " فقدم الكلام على الفاعل من بـين المرفوعـات وذلك لأن الفاعل يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلف زيـادة الإعراب، إنما احتمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع اللبس , فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعولاً ورفع المبتدأ أو الخبر لم يكن لأمرٍ يخشى التباسهما، بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل من

---

(93) الشريف الجرجاني, التعريفات: 170 – 171، الكفوي، الكليات، 3 / 319، الأزهري، شرح التصـريح: 1 / 267، الأهدل، الكواكب الدرية: 1 / 319.

(94) ابن الحاجب، الكافية: 1 / 70 ، ابن السراج، الأصول في النحو: 1 / 74 ، فاضل السامرائي، معاني النحو: 2 / 464.

(95) ابن هشام، أوضح المسالك: 2 / 83.

حيث كان كل واحد منها مخبراً عنه وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ولذلك رفع المبتدأ والخبر" [96].

وقبل الشروع في دراسة الأنماط الاستعمالية والسبب النحوي في باب الفاعـل لا بد لنا من أن نبين سبب رفع الفاعل عند ابن يعيش، حيث كـان السـبب عنـده مـن وجوه[97]:

1) أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول ؛ خوفاً من التوهم أنه فاعل.
2) أن الفاعل اختص بالرفع لقوته والمفعول بالنصب لضعفه.
3) أن الفاعل أقل من المفعول والضمة أثقل من الفتحة, فأعطوا الفاعل الذي هو قليـل الرفع الذي هو ثقيل، وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصب الذي هو خفيف .

1.2.1 تقديم الفعل على الفاعل:

ولا بد لبيان هذا النمط أن نورد أقوال النحاة التي - وإن بدت بعيدة عن موضوع الدراسة –تعدَ أساساً في توضيح هذا النمط.

وفي حقيقة الأمر لم يتفق النحاة على تحديد رافع الفاعل فمنهم من ذهب إلى أنـه لم يرتفع بفعله ؛ لأنه قد ينفَى الفعل أو يستفهم عنه، فلا ينسب إليه فعل، مثل: (ما قـام زيد) و (أقام زيد ؟)، وعليه يكون الفاعل قد ارتفع بإسناد الفعل إليه، وهو ما ذهب إليه ابن جني [98].

كما ذهب قوم إلى أن رافعه شبهه بالمبتدأ، من حيث إنَه يخبر عنه بفعـل، كمـا يخبر عن المبتدأ بالخبر، وذهب قوم من الكوفيين إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل [99].

ولعل أقوى المذاهب هو ما رآه ابن جني في أن رافع الفاعل هو إسناد الفعل إليه، ولعل ما يؤيد ذلك هو علامة الرفع التي أعطيت للعمدِ، وكذلك المعنى الذي لا يمكن أن يتم ويحسن السكوت عليه إلا بتلازم عنصري الإسناد.

---

(96) انظر:ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 200.
(97) انظر:ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 201 - 202 .
(98) ابن جني، اللمع: ص 33.
(99) ابن الأ نباري, الإنصاف: 1 / 79.

أما ابن يعيش فيقول: " اعلم أن القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل لأن وجوده قبل وجود فعله، لكنه عرض للفعل إن كان عاملاً في الفاعل والمفعول، لتعلقهما به واقتضائه إياهما , وكانت مرتبة العامل قبل المعمول، فقدم الفعل عليهما " (100).

من خلال ما سبق، فإن ابن يعيش يرى أن الفاعل جزء من الفعل ولا يجوز أن يتقدم عليه، كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة عليها ؛ فرتبة الفعل يجب أن يكون أولاً ورتبة الفاعل بعدها , ولهذا يكون قد وافق البصريين في عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل (101).

ويتبدى لي أن ابن يعيش قد ركز على شكلية الجملة في هذا النمط حتى توافق السبب النحوي عنده.

وإذا ما تقدم الفاعل على الفعل اعتبر هذا الفاعل مبتدأ ليوافق القاعدة التي تمنع تقدم المعمول على العامل مع أن الفاعل يبقى فاعلاً في المعنى للفعل سواء تقدم عليه أو تأخر , وهذا ما أشار إليه ابن هشام (102) إذ عد جملة (زيد قام) جملة فعلية وهو ما أجازه ابن مضاء (103).

فتخلصوا بذلك من قضية التأويل والتقدير , وإن مخالفتنا ابن يعيش في تفسير هذا النمط تستند إلى أساس قديم، " فالعرب إذا ما أرادت الاهتمام بشيء قدمته" (104) وفكرة التقديم تُعد في علم اللغة المعاصر عنصراً ينقل الجملة من جملة توليدية إلى جملة تحويلية، لغرض الاهتمام بالمقدم وتوكيده.

فجملة (زيد قام) مكونة من فاعل مقدم ثم فعل، ولهذا الأصل هي جملة تحويلية أصلها التوليدي (قام زيد) مكونة من فعل وفاعل , وقد جرى التحويل بتقديم عنصر حقه التَّأخير لغرض التوكيد(105).

---

(100) ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 202.

(101) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 203.

(102) ابن هشام، المغني: 2 / 379.

(103) ابن مضاء، الرد على النحاة: ص 25.

(104) أبو حيان، البحر المحيط: 1 / 34.

(105) انظر: خليل عمايرة ، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: ص 259 .

كما أنه قد بنى ما ذهب إليه من عدم تقدم الفاعل على فعله قياساً علـى وجـوب تأخير المفعول على الفاعل معتمداً في ذلك على الرتبة , فرتبة الفعل أولاً ورتبة الفاعل بعده، ثم تأتي رتبة المفعول به.

ولكننا نجد في كلام العرب أن المفعول قد تقدم على الفاعل في مـواطن كثيـرة فيسوغ ذلك بضرب من التوسع والاهتمام به على نية التأخير.

فجاز عنده أن يقال: (ضرب غلامه زيد) فالغلام مفعول وهـو مضـاف إلـى ضمير الفاعل المتأخر عنه , فلما كان مفعولاً كانت النية به التأخير , فلم يجز أن تقول: (ضرب غلامه زيداً) برفع الغلام ونصب زيد ؛ لأن الضمير تقدم على الظاهر لفظـاً ومعنى , وسرعان ما اصطدم كلامه بقول الشاعر من الطويل [106]:

جزى ربه عني عِدِي بن حاتِمٍ جزاء الكِلابِ العاوياتِ وقَد فَعلْ

وهذا البيت على خلاف ما ذهب إليه ابن يعيش , حيث عاد الضمير في الفاعـل (ربه) إلى المفعول به (عِدِي) وهو متأخر لفظا ورتبة.

لذا فإن القاعدة النحوية، قد اصطدمت بالاستعمال اللغوي , فحاول أن يتأول لهذا الشاهد حتى يتناسب مع تلك القاعدة النحوية , فيقول: " والصواب أن تكون الهاء عائدة إلى المصدر , والتقدير: (جزى رب الجزاءِ).

2.2.1 التنـازع:

لقد تناول ابن يعيش مسألة التنازع كما في نحو: (ضربني , وضـربتُ زيـداً) وكان الخلاف حول فاعل (ضربني), وقد ذكر ابن يعيش آراء النحاة في ذلك فسـيبويه يرى أن في (ضربني) فاعلاً مضمراً دل عليه المذكور , وذهب الكسائي إلى أن الفاعل محذوف دل عليه الظاهر , وكان الفرَاء لا يرى الإضمار قبل الذكر ثـم يـرجح ابـن يعيش رأي سيبويه، ويرى أنه هو الصحيح [107].

فإذا قلت: (ضربت وضربني زيد) برفع (زيد) أعملت الثاني، وهو فعل ومفعول، وليس بعد الفعل والمفعول إلا الفاعل، والفاعل حقه الرفـع، وحـذفت مفعـول الأول

([106]) البيت للنابغة الذبياني، ديوانه:ص191 ، ابن جني، الخصائص: 294/1 ، السيوطي, همع الهوامع: 1/ 516.

([107]) ابن يعيش، شرح المفصل:1/ 206.

استغناء عنه، وعلى هذا يعمل الأقرب أبداً، وذلك مقتضى القياس فنقـول: (ضـربتُ وضربني قومك) فأعملت الثاني، وبذلك رفعت القوم ووحدت الفعل لخلوه من الضمير.

ولو أعملت الأول بفعل (ضربتُ وضربوني قومك) بنصـب القـوم , وإظهـار ضمير الجماعة في الفعل الثاني ؛ لأن تقديره (ضربت قومك وضربوني) (108).

والوجه المختار الذي وافقه سيبويه هو(ضربتُ وضربني قومك) كما فـي قولـه تعالى : " آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْـراً" (109)، فقـد أعمـل الثـاني , ولـو أعمـل الأول لقال:(آتُوني أفرغه عليه قطراً) إذ التقدير: (آتوني قطراً أفرغ عليه).

واستشهد ابن يعيش بقول الفرزدق من الطويل (110):

ولَكِن نِصفَاً لَو سببتُ وسبني   بنُوعبدِ شَمسٍ من منافٍ وهاشمِ

ليؤكد تطابق السبب النحوي عنده مع الاستعمال اللغوي , ففي هذا البيت أعمـل الثاني، وهو(سبني)، ولو أعمل الأول لقال: (وسبوني)، وهذا مثل: (ضربتُ وضـربني قومك)، ولكن وجد في الاستعمال اللغوي قول امرئ القيس(111) (من الطويل):

ولَو أن ما أسعى لأدنَى معِيشَةٍ   كَفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

حيث جاء قوله: (قليلٌ) فاعل لـ(كفاني) وهذا يخالف كلام ابن يعيش في أن الفعل الثاني هو العامل , ولكنه لا يعد هذا الشاهد من باب التنازع ؛ لأن كل فعل من الفعلين موجه إلى آخر، فالفعل (كفاني) موجه إلى (قليل)، والفعل (أطلب) موجه إلى (المال)، فهو يعتمد في هذا التأويل على المعنى، ويقدر مفعولاً به للفعل (أطلب) فنلاحظ أن ابن يعيش حاول جاهداً أن يجعل القاعدة مطردةً، بحيث تتسع لجميع الأمثلة التي وجدت في الاستعمال اللغوي، ولكن لم يتسن ذلك له، لأن الأسباب التي أوردها لا تتطـابق مـع القاعدة النحوية.

---

(108) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 208 – 209.

(109) الكهف/ 96.

(110) البيت للفرزدق، ديوانه: 2 / 30.

(111) البيت لامرئ القيس، ديوانه: 39، خزانة الأدب: 1 / 327.

3.2.1 حذف الفعل جوازاً ووجوباً:

تناول ابن يعيش حذف الفعل جوازاً ووجوباً مع الفاعل، أما حذف الفعل جـوازاً فقد قال فيه: " اعلم أن الفاعل قد يذكر والرافع له محذوف، لأمر يدل عليه وذلـك أن الإنسان قد يرى مضروباً أو مقتولاً، ولا يعلم من أوقع به ذلك الفعل من الضـرب أو القتل، وكل واحد منهما يقتضي فاعلاً في الجملة فيسأل من الفاعل فيقول: من ضربه ؟ أو من قتله ؟ فيقول المسؤول: زيد أو عمرو فيرتفع الاسم بذلك الفعل المقدر وإن لـم ينطق به، ولو أظهره فقال: (ضربه زيد) لكان أجود شيء وصار ذكر الفعل كالتأكيد " [112].

وفي حذف الفعل وجوباً بعد (هل) في الاستفهام وبعد (إن) و(لو) الشرطيتين حيث قال: " اعلم أن الاستفهام يقتضي الفعل ويطلبه، وذلك من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل، لأنك إنما تستفهم عما تشك فيه، وتجهل عمله والشك إنما وقع فـي الفعل، وأما الاسم فمعلوم، وإذا كان حرف الاستفهام إنما دخل للفعـل لا للاسـم كـان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل من أجله، وإذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكـان بعده فعل فالاختيار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر دلّ عليه الظاهر ؛ لأنـه إذا اجتمـع الاسم والفعل كان حمله على الأصل أولى ".

ولعل ذلك متمثل بقوله تعالى:" وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ" [113] فـ(أحـد) مرتفع بفعل مضمر يفسره الظاهر(استجارك)، والتقـدير (إن اسـتجارك أحـد مـن المشركين استجارك فأجره).

وأرى أن ابن يعيش قد وافق البصريين في وجوب حذف الفعل بعد (هـل) فـي الاستفهام وبعد (إن ولو) الشرطيتين، واستشهد على ذلك في قوله تعالى : " وَإِنْ أَحَدٌ

([112]) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 214 – 216.

([113]) التوبة /6.

مِن الْمشْركين استَجارَك فَأَجِره "، وقول الشاعر (من البسيط) [114]:

إذاً لقام بنصري معشر خُشُن — عِنْد الحفيظةِ إن ذو لوثةٍ لانا

وفي المثل قولهم: " لو ذاتُ سوارٍ لطمتني " [115].

إلا أن ابن يعيش يدلل في هذه الشواهد على وجوب حذف الفعل بعد (إن) الشرطية كما في الآية السابقة حين عد (أحد) يرتفع بفعل مضمر يفسره الظاهر الذي هو (استجارك)، والتقدير: (إن استجارك احد من المشركين استجارك فأجره) وذلك أن (إن) في باب الجزاء.

وأما في قول الشاعر فإن الشاهد فيه رفع (ذو لوثة) بفعل مضمر دلّ عليه الظاهر (لان)، والتقدير: (إن لان ذو لوثةٍ لانا) مكان حرف الجزاء، وهي (إن) واقتضائها الفعل.

وفي المثل فإن الاسم الذي هو (ذات سوار) مرتفع بعد (لو) بفعل مقدر أيضاً دلَ عليه (لطمتني)، والتقدير: (لو لطمتني ذاتُ سوارٍ لطمتني)، من قبل أن (لو) تقتضي الفعل اقتضاء (إن) الشرطية؛ لأن (لو) شرط فيما مضى، كما أن (إن) شرط فيما يستقبل.

وأرى في هذا النمط أن الشواهد السابقة قائمة على فكرة التقديم التي تُعد في علم اللغة المعاصر عنصراً ينقل الجملة من توليدية إلى تحويلية لغرض الاهتمام [116].

وعليه فإن (أحد) في الآية الكريمة السابقة فاعل مقدم، دخلت عليه (إن) لزيادة التوكيد، وكذلك الحال في الشواهد الباقية.

4.2.1 نائب الفاعل:

هو كل مفعولٍ حذف فاعله، وُأسند إليه فعلٌ مبني للمجهول، وُأقيم المفعول مقام

([114]) هذا البيت للقريط بن أنيف، خزانة الأدب: 441/7، شرح شواهد المغني: 1/ 68، مجالس ثعلب: 2 / 473

([115]) ورد المثل في: جمهرة الأمثال: 2 / 193، العقد الفريد: 3 / 129، كتاب الأمثال: ص268، لسان العرب: 12/ 543 (لطم).

([116]) لمزيد من الفائدة، انظر: خليل عمايرة، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: ص259.

الفاعل المحذوف، وهو رفع أبداً دون سائر المفعولين[117]، أي أنه اسم تقدمه فعل مبني للمجهول، وحل محل الفاعل بعد حذفه، أي حلّ محله في إسناد الفعل إليه.

ولم يتفق النحاة على مسمى واحد لهذا الباب، سواء لما يتعلق بالفعل أو ما يتعلق بنائب الفاعل، فقد سمي بأسماء عديدة منها: المفعول الذي لا يذكر فاعله [118] أو ما يقوم مقام الفاعل [119] , والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر[120] , والمفعول الذي أقيم مقام الفاعل وأسند إليه الفعل[121].

وعلى الرغم من الاختلافات في تسمية عنصري هذا الباب إلا أن هنالك أموراً كثيرة اتفق عليها النحاة في هذا الباب، وما سبب الاختلاف إلا تعدد زاوية الرؤية لدى كل منهم، ومن الأمور التي اجتمع عليها النحاة، ما يتعلق بالتغيرات الصرفية وكذلك لا نكاد نجد أي اختلاف في بيان سبب حذف الفاعل وإنابة المفعول مكانه ولكن نجد بعض الخلاف فيما يتعلق بما يصلح أن ينوب عن الفاعل عند حذفه وبناء فعله للمجهول.

5.2.1 أولوية المفعول به في النيابة عن الفاعل:

يقول ابن يعيش: " فإن اجتمع معه مفعول صحيح لم يقم مقام الفاعل سواه، لأن الفعل وصل إليه بغير واسطة، فكان تعدي الفعل إليه أقوى، فإذا قلت: (دفعتُ المالَ إلى زيد)، فَـ(المال) مفعول به صحيح، والجار والمجرور في موضع المفعول به أيضاً، فلذلك تلزم إقامة المفعول الصحيح مقام الفاعل" [122].

نلاحظ من حديث ابن يعيش في هذا النمط أنه لا يجوز أن ينوب شبه الجملة عن الفاعل بوجود مفعول به صحيح، ولكن ورد ما يخالف ذلك في الاستعمال اللغوي، مثل قوله تعالى في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع: (ويخْرَج له يوم الْقِيامةِ كِتَاباً يلْقَاه منْشُوراً) [123].

([117]) الشريف الجرجاني، التعريفات: ص241.

([118]) المبرد، المقتضب: 4 / 50.

([119]) ابن السراج، الأصول: 1 / 237.

([120]) سيبويه، الكتاب: 23/1

([121]) الزمخشري، المفصل: ص258.

([122]) ابن يعيش, شرح المفصل: 4 / 313.

([123]) الإسراء/13، وهي أيضا قراءة مجاهد، انظر: معجم القراءات القرآنية:3 /311، البحر المحيط: 6 / 15.

وفيها ناب شبه الجملة عن الفاعل مع وجود المفعول الصحيح وهو (كتاباً).

فاضطر ابن يعيش إلى أن يتأول ذلك ويحمله على الشذوذ فيرى في هذه الآية أن المفعول الذي أقيم مقام الفاعل مفعول مضمر في الفعل، يعود على الطائر في قوله تعالى: " وكُلَّ إِنْسانٍ أَلْزمنَاه طَائِره فِي عنُقِهِ"، و(كتاب) منصوب على الحال وهو محذوف في قراءة الجماعة.

ومثل قوله تعالى: "لِيجزي قَوماً بِما كَانُوا يكْسِبون " [124].

وفيها ناب المصدر مقام الفاعل والتقدير: (ليجزي الجزاء قوماً بما كانوا يكسبون)، ويقول ابن يعيش عن هذا الشاهد: إنه شاذٌ وقليلٌ.

وفي قول الشاعر (من الوافر)[125]:

فلو ولَدتْ قُفَيرةُ جِرو كَلْبٍ   لَسب بِذاك الجِرو الكِلابا

ناب الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح، وقد حمله بعضهم على الشذوذ، وما يهمنا أن ابن يعيش عندما لاحظ أن هذا البيت لا يتوافق مع النمط اللغوي حاول جاهداً أن يتأوله بقوله: " فحسن إقامة المصدر مقام الفاعل ويكون التقدير: فلو ولدت قُفيرةُ الكلاب، يا جرو كلبٍ لسب السب بذاك " [126].

ومما سبق نقول: إن واجب النحوي أن يضع القاعدة النحوية دون أن يتدخل فيها، ولكن ابن يعيش أجهد نفسه في تأويل هذا الشاهد الاستعمالي وإخضاعه للقاعدة.

([124]) الجاثية/14.

([125]) البيت لجرير في خزانة الأدب: 337/1 ، ولم أقع عليه في ديوانه ، وهو بلا نسبه في الخصائص:397/1 وهمع الهوامع: 162/1.

([126]) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 4 / 314.

3.1 النواسـخ:

ويتضمن هذا الباب النواسخ الفعلية: وهي كان وأخواتها، ظن وأخواتها وأفعـال المقاربة , والنواسخ الحرفية، وهي: إن وأخواتها، والمشبهات ب(ليس) و(لا) التي لنفي الجنس.

والنسخ في اللغة: إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه، أو هو تبـديل الشـيء مـن الشَيء، والنسخ أيضاً نقل الشيء من مكان إلى مكان، والنسخ كذلك الإزالة [127].

وسميت النواسخ لذلك بهذا الاسم، إذ إنها تنسخ المعنى والإعراب، فهـي تـأتي للازمة معنوية، أما الجملة الاسمية في العربية فهي تخلو من معنى الزمن [128].

وقد اهتم النحاة العرب بالنواسخ لما لها من أهمية كبيرة في عمليات تحول الشكل والمعنى داخل وحدات الجملة الاسمية، وقد نظر المحدثون إلى النواسخ من حيث كونها ظاهرة نحوية لغوية عامة تعبر بواسطتها اللغات عن الكثير من الـدلالات والمقاصـد [129].

ولقد ظلت النواسخ متفرقة في كتب النحاة إلى أن جاء السيوطي، فجمعهـا فـي كتابه همع الهوامع [130] , ويعد ابن مالك أول من ذكر مصطلح النواسخ [131].

وليس من شأن هذه الدراسة أن تتحدث عن النواسخ حديثاً مفصلاً، ولكنها تحاول الوقوف على بعض الأنماط اللغوية المفسرة نحوياً عند ابن يعيش فـي كتابـه شـرح المفصل.

1.3.1 النواسخ الفعلية:

1.1.3.1 كان وأخواتها:

إننا إذ تناولنا الحديث عن كان وأخواتها، فإننا نجد أن الحديث لا يختلـف كثيـراً عن المبتدأ والخبر قبل دخول هذا الناسخ عليهما.

---

(127) ابن منظور، لسان العرب: 14 / 121 (نسخ).

(128) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ص 193.

(129) المنصور عاشور، بنية الجملة: ص 54.

(130) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 1 / 352 – 475.

(131) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 1 / 381.

وقد جعلها ابن مالك ثلاثة أقسام: أولها ما يعمل هذا العمل مطلقاً وهي ثمانيـة: (كان، أمسى، أصبح، ظل، بات، صار، أضحى، ليس) والثّاني: ما يعمل بشـرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء، وهي أربعة: (زالَ، برح، فَتِىء , انفـك) , أمـا النـوع الثالث: فهو ما يعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية، وهو(دام)(132).

وقد تحدث سيبويه تحت باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول فعبر عن اسمها باسم الفاعل، وعن خبرها باسم المفعول فأورد المثال الذي يشير إلى اسمها المرفوع وخبرها المنصوب، والذي يدعم تسمية هذه الأفعال بالأفعال الناقصة (كان عبد اللهِ أخاك) (133).

تدخل كان وأخواتها على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبـر خبراً لها، وكانت مسألة العامل في المبتدأ والخبر محل اختلاف واتفاق بين النّحاة فقـد ذهب البصريون إلى أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، باعتباره فاعلاً مجازياً ووقع ذلك في كلام سيبويه عندما سماه باسم الفاعل، وذهب الكوفيون إلى أنها لم تعمل به شـيئاً، وأنه باقٍ على رفعه بالابتداء، واتفق الفريقان على نصب الخبر وربما يسمى مفعـولاً، وعبر عن ذلك سيبويه باسم المفعول، وذهب الفراء إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال (134).

وقد وافق ابن يعيش البصريين في أنها ترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصـب الخبـر خبراً لها، قياساً على الفعل حيث يرفع الفاعل وينصب المفعول (135).

ومما سبق نلاحظ أن آراء النّحاة متفاوتة، وسبب هـذا التّفـاوت هـو الحركـة الإعرابية والعامل المسبب لها، وهذا التفاوت كان سبباً في ظهور أنماطاً جديدة للجملة المنسوخة بـ(كان وأخواتها)، ولا تختلف هذه الأنماط عن أنماط المبتدأ والخبـر ؛ لأن النواسخ لا تؤثر على الجملة الاسمية من حيث الإسناد، وإنما تدخل لإضـافة عنصـر تحويلي يغير في زمن الفعل، ويبقى طرفا الإسناد، فالنواسخ إذاً لا تؤثر فـي المبتـدأ

---

(132) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 1 / 231 السيوطي، همع الهوامع: 1 / 352.

(133) سيبويه، الكتاب: 1 / 44.

(134) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 1 / 353.

(135) ابن يعيش، شرح المفصل: 4 / 336.

والخبر (طرفي الإسناد)، وإنما تدخل لإضافة عنصر تحويلي يغير في زمن الفعل مـع بقاء طرفي الإسناد على حالهما قبل دخول الناسخ [136].

2.1.3.1 الأنماط التي يأتي بها اسم (كان) نكرة:

إن المعروف عند النحاة أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة، إذ لم يجز ابن يعـيش الابتداء بالنكرة إلا بمسوغات ذكرها وغيره من النحاة [137]، فقال ابن يعيش: " اعلـم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة، فالذي يجعل اسم كان المعرفـة"[138] ولـن يختلف الحديث في هذا النمط عن حديثنا في المبتدأ والخبر لأن النواسخ (كان وأخواتها) - كما قلنا سابقاً - لا تؤثر في المبتدأ والخبر وإنما تدخل لإضافة عنصر تحويلي يغير في زمن الفعل، فاسم (كان وأخواتها) يجب أن يكون معرفة، وخبرها نكرة، ولكن وجد في الاستعمال اللغوي ما يخالف هذا النمط ومنه قول الشاعر[139]:

فإنك لا تُبالي بعد حولٍ　　　أظبي كان ُأمك أم حمار

والشاهد فيه جعل اسم (كان) نكرة والخبر معرفة، إذ وقع اسم كان نكـرة وهـو (أظبي) ووقعت المعرفة (أمك) خبراً لـ (كان)، مع أن الأولوية للوقوع اسماً لـ (كـان) هي المعرفة وليست النكرة، والسبب عند ابن يعيش على حد قوله: "جعل اسم كان نكرة والخبر معرفة لأنها أفعال مشبهة بالأفعال الحقيقية، وفي الأفعال الحقيقيـة يجـوز أن يكون الفاعل نكرة والمفعول معرفة، فأُجريت هذه الأفعال مجراها"[140].

ومن ذلك قول حسان[141]:

كأن سبيئةً من بيتِ رأسٍ　　　يكون مِزاجها عسلٌ وماء

والشاهد في البيت نصب (مزاجها) على أنه خبر (يكون) وهو معرفـة، ورفـع (عسل) على أنه اسمها، وهو نكرة، وسبب ذلك عند ابن يعـيش بقولـه:"حيـث كـان

([136]) خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها: ص 102.

([137]) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 145/1, ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 225/1 .

([138]) ابن يعيش، شرح المفصل: 340/4.

([139]) البيت لخداش بن زهير في تخليص الشواهد: ص 272, شرح شواهد المغني: 918/2، الكتاب: 48/1.

([140]) ابن يعيش، شرح المفصل: 341/4.

([141]) البيت لحسان بن ثابت، ديوانه: ص 71، خزانة الأدب: 224/9، الكتاب: 49/1، لسان العرب: 93/1(سبأ).

(المزاج) مضافا إلى ضمير (سبيئة)، وهي نكرة، وضمير النكرة لا يفيد المخاطب أكثر مما يفيده ظاهرها، وإن كان المضمر معرفة من حيث يعلم المخاطب أنه عائـد إلـى المذكور، إلا أن المذكور غير متميز، فكان حكمه حكم النكرة , مع أن (عسلاً) و(ماء) جنسان، ولا فرق بين تعريف الجنس وتنكيره , من حيث لم يكن لأجزائه لفظٌ يخصـه، بل يعبر عنه بلفظ الجنس، فإذاً لا فرق بين قولك:(عسلٌ) و(العسلُ) إذا أُريـد الجـنس" [142].

فنلحظ أن ابن يعيش في هذا الشاهد حاول أن يرجع هذا المثال الاستعمالي إلـى القاعدة الأصلية , التي تقتضي الابتداء بالمعرفة، والسبب عنده أن (مزاج) مضافة إلى ضمير يعود على (سبيئة) وهي نكرة، وضمير النكرة لا يفيـد المخاطـب وإن كـان المضمر معرفة، فكان حكمه حكم النكرة، فهو بذلك يعتبر (مزاجها) نكـرة و(عسـلٌ) و(ماء) جنسان، ولا فرق بين تعريف الجنس وتنكيره من حيث لم يكن لأجزائـه لفـظٌ يخصه، بل يعبر عنه بلفظ الجنس، فعنده قولك (عسلٌ) أو (العسـل) واحـد إذا أُريـد الجنس، فهو بذلك يعد (عسلٌ) معرفة .

ويتبدى لي أن ثبات القاعدة النحوية هو الذي دفع ابن يعيش إلى إيراد مثل هـذا التعليل، مع أنه صرح في بداية حديثه بقوله: "وهو نكرة ضرورةً كون القافية مرفوعة " [143] , فلو اكتفى ابن يعيش بإيراد السبب الأول , وهو(الضرورة الشعرية) لكان أكثـر مطابقة لهذا النمط من السبب الثاني .

3.1.3.1 التقديم والتأخير في عناصر جملة (كان):

إن الأصل في ترتيب الجملة الاسمية وقوع المبتدأ أولاً ثم يليـه الخبـر، إلا أن وجود بعض الاستعمالات أدى إلى تغيير موقع كل منهما في بعـض الأمثلـة، وهـذا التغيير ظهر في بعض الاستعمالات التي اعتبرت (كان) أحد أركانها، ولم يكن هذا إلا بسبب التقديم والتأخير الذي يعد ظاهرة في النحو العربي ومما، وقع في هذا من الأمثلة الاستعمالية قول الشاعر [144]:

([142]) ابن يعيش، شرح المفصل: 341/4.

([143]) ابن يعيش، شرح المفصل: 341/4 .

([144]) البيت للمغلس الأسدي في شرح أبيات سيبويه: 278/1, وبلا نسبة في الأشباه والنظائر: 184/5 .

وقد عِلِم الأقوام ما كان داءها   بِثَهلان إلاّ الخزي ممن يقودها

إذ أجاز ابن يعيش نصب (داءها) على أنه خبر (كان) , وفي هـذا يوافـق ابـن يعيش البصريين وعلى رأسهم سيبويه في جواز تقدم خبرها على اسمها، وأنـا أوافـق رأي ابن يعيش الذي يتماشى مع النظرية التحويلية التوليدية، حيث يرى الدرس الحديث في هذه الأمثلة عنصراً من عناصر التحويل، الذي يحدث في الجملة التوليديـة علـى اعتبار أن الأصل في الجملة الاسمية هو (المبتدأ + الخبر)، وبعد دخول (كان) يصبح: (كان + المبتدأ + الخبر).

ففي هذا الشاهد: تقدم خبرها(داءها) على اسمها (الخزي)، فالرتبة أو الترتيب من أبرز عناصر التحويل وأكثرها وضوحاً ، لأن المتكلم يعمد إلى عنصر حقـه التـأخير فيما جاء عن العرب فيقدمه، أو إلى ما حقه التقديم فيؤخره، طلبـاً لإظهـار ترتيـب المعاني في النفس، وبذلك فالترتيب أمر يراد به سر من أسرار العربية ووسيلة يقـرب بها المعنى العميق والدلالة البعيدة[145].

وفي موضع آخر يقول ابن يعيش: " لما كان المرفوع بها كالفاعـل، والفاعـل لا يجوز تقدمه على الفعل، فلا يجوز تقديم أسماء هذه الأفعال عليها " [146].

ولكن ورد في قوله تعالى: " وكان حقاً علَينَا نَصر الْمؤمِنِين" [147]، وقوله تعالى: " وأَنْفُسهم كَانُوا يظْلِمون "[148]، ما يخالف قول ابن يعيش في عدم جواز تقـدم الخبـر على اسم (كان وأخواتها)، وعليها ففي الآية الأولى نجد أن (حقاً) خبر، وقد تقدم علـى الاسم وهو (نصر المؤمنين)، وفي الآية الثانية تقدم (أنفسهم) وهي الخبر على الفعل.

والمسوغ عند ابن يعيش أنه قاس التقدم على تقدم المفعول به على الفاعل، فقـد قال: " ولما كان المفعول يجوز تقديمه على الفاعل وعلى الفعل نفسه جاز تقديم أخبـار هذه الأفعال على أسمائها وعليها نفسها " [149].

([145]) خليل عمايره، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: ص 158 – 159.

([146]) ابن يعيش، شرح المفصل: 367/4.

([147]) الروم/ 47.

([148]) الأعراف/ 177.

([149]) ابن يعيش، شرح المفصل: 367/4 .

ونلاحظ أن ابن يعيش يوافق البصريين وعلى رأسهم سيبويه في جـواز تقـدم أخبارها على اسمها وعليها، وأنا أوافق رأي ابن يعيش الذي يتماشـى مـع النظريـة التحويلية التوليدية، ففي هذه الآيات السابقة مثال حي على نظريـة الجملـة التوليديـة التحويلية.

4.1.3.1 مجيء (كان) تامّة:

يرى ابن يعيش أن تكون تامة بمعنى الحدوث، نحو قولنا: (كان الأمـر) ومنـه قوله تعالى: " كُن فَيكُون " [150]، وقوله تعالى:" إلاّ أن تَكُون تِجارةً) [151].

وقول الشاعر (من الطويل) [152]:

فِدى لبني ذُهل بن شَيبان ناقِتي   إذا كان يوم ذو كواكِب أَشْهب

ويعلل ابن يعيش ورود (كان) تامة، لأنها تدل علـى الحـدث، وأنهـا اسـتغنت بمرفوعها، فهي في عداد الأفعال اللازمة، فهي في الآية الأولى بمعنى: أحدث فيحدث، وكذلك قوله في الآية الثانية بمعنى: تقع تجارة، وفي البيت الشعري (إذا حدث يـوم)، فنلاحظ أن السبب الذي أورده ابن يعيش لمجيء (كان) تامة هو دلالتها على الحـدث، فأصبحت بذلك فعلاً حقيقياً , فجاءت في الآية الأولى بمعنى أحدث فيحدث، وفي الآيـة الثانية بمعنى (تقع تجارة)، وأما في البيت الشعري فهي بمعنى (إذا حدث يـوم)، وأنـا أتفق مع ابن يعيش في ذلك السبب الـذي أورده إذ إن السـبب يوافـق هـذا الـنمط الاستعمالي، وإن الدلالة على الحدث تخرج هذه الأفعال من النقصان.

5.1.3.1 زيادة كان وأخواتها:

جوز ابن يعيش زيادة (كان) بقوله: " وحق الزائد ألاّ يكون عاملاً ولا معمولاً ولا يحدث معنى سوى التّوكيد " [153].

واستشهد على ذلك بقوله تعالى: " كَيفَ نُكَلم من كَان فِي الْمهدِ صبِياً " [154] حيث إن (كان) في هذه الآية زائدة، وليست الناقصة، إذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمـان،

([150]) آل عمران/ 47.

(151) البقرة/ 282.

(152) البيت لمقاس العائذي، الأزهية: ص186، شرح أبيات سيبويه:252/1، لسان العرب:509/1(شهب).

(153) ابن يعيش، شرح المفصل: 347/4.

الزمان، ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى عليه السلام في ذلك معجزة ؛ لأن الناس كلهم في ذلك سواء.

وقول الشاعر(155):

جِياد بني أبي بكْرٍ تَسامى   على كان المسومةِ العِرابِ

فالشاهد فيه زيادة (كان)، والمراد (على المسومة العراب).

وقد اختلف النحاة في زيادة (كان)، فذهب البصريون إلى أنهـا لا تُـزاد إلا إذا كانت بلفظ الماضي متوسطة بين مسند ومسند إليه نحو:(ما - كان- أحسن زيداً!).

وأجاز الفراء زيادة هذه الأفعال إذا لم ينقص المعنى(156) .

وابن يعيش يخالف رأي البصريين في هذا النمط - على غير عادته - وأرى أن ما ذهب إليه البصريون جيد، إذ إن من يضع (كان) في كلامه يشعر بالحاجة إلى مـا تؤديه في الدلالة على معنى ما، وأي وظيفة يؤديها جزء من التركيب، فلا تسـتطيع أن تعده زائداً.

2.3.1 اسم (ما) و(لا) المشبهتين بـ (ليس):

إن الأصل الاستعمالي لـ(ما) أن لا تعمل في المبتدأ والخبر، لأنها حرف غيـر مختص، تدخل تارةً على الأفعال وتارةً على الأسماء(157)، يقول ابن يعيش:" اعلـم أن (ما) حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسـماء على حد همزة الاستفهام، ألا ترى أنك لما قلت: (هل قام زيد ؟) و(هل زيـد قـائم ؟) فوليه الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر , ولم يجز إعمالها في شيء من الأسماء والأفعال لعدم اختصاصها , فهذا هو القياس في (ما) " (158)، إلا أنه قـد ورد فـي الاسـتعمال اللغوي عند الحجازيين ما يخرج عن هذا القياس، فهم يرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر تشبيهاً لها بـ (ليس) مثل قوله تعالى: " ما هذَا بشَراً" (159)، إذ جاء اسـم (مـا)

---

(154) مريم/ 29.

(155) البيت بلا نسبة، الأزهية: (187)، همع الهوامع: 381/1.

(156) انظر:السيوطي، همع الهوامع: 380/1 – 381.

(157) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف: مسألة 19.

(158) ابن يعيش، شرح المفصل: 268/1.

(159) يوسف/ 31.

مرفوعاً وهو (هذا)، وخبرها منصوباً، وهو (بشراً) وقد قبل ابن يعيش هذا الخروج إذ قال:" فاللغة الأولى أقيس[أي عدم عملها] والثانية أفصح وبها ورد الكتاب العزيز" [160]، فنلاحظ أن ابن يعيش يدرك تماماً ثبات القاعدة التي تقتضي عدم عملها، لأنـه عنـدما وجد في الاستعمال اللغوي ما خالف هذا الأصل اضطُر إلى أن يرجِعه إلـى القاعـدة بتشبيهه(ما) بـ(ليس) من حيث النفي.

وأنا لا اتفق مع ابن يعيش في هذا السبب الذي أورده، وهو تشبيها بـ(لـيس) إذ إن (ما) أضعف من (ليس) في العمل، لأن (ليس) تعمل في كل الأحوال، فتقول: (ليس زيد قائماً) و(ليس قائماً زيد) و(ليس زيد إلا قائماً)، أما (ما) فيبطل عملهـا إذا تقـدم خبرها على اسمها، أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر , كما في قوله تعـالى:" وما محمد إلا رسولٌ " [161]، إذ جاءت (ما) في هذه الآية غير عاملة فالمبتدأ مرفـوع والخبر مرفوع.

وأما نسبة الكوفيين النصب إلى عامل مجهول وهو نزع الخافض[162] فهو حال لا أوافقهم عليه، وأرى أن جملة (ما زيد بقائمٍ) نوع آخر من الأداء، الخبر فيه توكيد لنفي الحدث بحرف (الباء)، وهي في التحصيل جملة توليدية أصلها (زيد قائم) دخلها عنصر تحويل بالإضافة، وهو (ما) بمعنى النفي، مع اقتضائها النصب في الخبر، ثـم دخلهـا عنصر تحويلي آخر وهو (الباء) لغرض توكيد النفي فأصبحت: (ما زيد بقائمٍ).

3.3.1 أفعال المقاربة:

يوجد في اللغة العربية عدد من الأفعال عرفت في الاصطلاح اللغـوي بأفعـال المقاربة، والناظر فيها يرى أنها لا تدل جميعها على المقاربة، بل هي جزء منها فـي حين يدل جزء ثانٍ منها على الرجاء، وثالث على الشروع، وقد عد هذا الاصطلاح من باب تسمية الكل باسم الجزء[163] .

([160]) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 268/1.

([161]) آل عمران/ 144.

([162]) انظر: ابن الأنباري, الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة 19.

([163]) ابن هشام, أوضح المسالك: 1 / 301.

وينضوي تحت هذا الباب ثلاثة أنواع (164): ما وضِع للدلالة على قـرب الخبـر وهو ثلاثة: كاد وأوشك, كَرب، والثاني: هو ما موضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثـة: عسى واخلولق وحرى. والنوع الثالث: ما وضِع للدلالة على الشروع فيه وهـو كثيـر ومنه: انشأ، جعل، علق وأخذ، ويعملان عمل كان.

1.3.3.1 مجيء خبر (كاد) اسماً:

إن الأصل الاستعمالي أن يكون خبر (كاد) جملة فعلية , إذ قـال ابـن يعـيش: "واشترطوا أن يكون الخبر فعلاً ؛ لأنهم أرادوا قرب وقوع الفعل , فأتَوا بلفـظ الفعـل ليكون أدل على الغرض" (165).

وقد جاء في الاستعمال اللغوي ما يخالف ذلك , فـي قـول الشـاعر(166) (مـن الطويل):

فأُبتُ إلى فَهمٍ وما كِدتُ آئِباً وكَم مِثْلُها فَارقْتُها وهِي تَصفُر

والشاهد في هذا البيت مجيء خبر (كاد) اسماً مفرداً، والاستعمال جاء علـى أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، فنلاحظ في هذا الشاهد مجيء خبر (كاد) اسماً مفرداً وهو (آئباً) , والسبب عند ابن يعيش أن الفعل المضارع إذا تجرد من (أن)، يقع موقع اسم الفاعل، و(آئباً) اسم فاعل، فيقع موقع الفعل.

وقد سوغ ابن يعيش ذلك بقوله: " ولما كان الخبر فعلاً محضاً مجرداً مـن (أن) قدروه باسم الفاعل ؛ لأن الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل , نحـو:(زيـد يقـوم) والمراد: (قائم) " (167) .

ومعنى هذا أن ابن يعيش يشير إلى أن الأصل الاستعمالي أن لا يقترن خبر(كاد) بـ(أن)، واستخدم هذا الأصل في تسويغ مجيء خبرها اسماً مفرداً ولكن مرة أخـرى وجِد في الاستعمال اللغوي ما يخالف هذا الأصل كما في قول الشاعر(168)(من الرجز):

---

(164) انظر: ابن هشام, أوضح المسالك: 1/ 301 – 305.

(165) ابن يعيش, شرح المفصل: 4 / 377.

(166) البيت لتأبط شرا ، انظر: ديوانه: ص 91، الأغاني: 21 / 159، خزانة الأدب: 8 / 374.

(167) ابن يعيش, شرح المفصل: 4 / 377.

(168) البيت لرؤبة ، في ملحق ديوانه: 172، الدرر: 2 / 142، خزانة الأدب: 9 / 348.

قَد كاد مِن طُول البلَى أن يمصحا

والشاهد فيه اقتران خبر(كاد) بـ(أن)، ويعود مرة أخرى ويسوغ هـذا الخـروج فيقول: " وأصل (كاد) أن لا يكون في خبرها (أن) لأن المراد بها قرب حصول الفعـل في الحال، إلا أنه قد تشبه (عسى) بـ(كاد) فيشفع خبرها بـِ(أن) فيقال: (كاد زيـد أن يقوم) " [169].

مما سبق نلاحظ أن ابن يعيش تسبب بمجيء خبر(كاد) اسماً ؛ لكون خبرها فعلاً جرد من (أن) فقدر باسم الفاعل , ولكنه وجِد في الاستعمال اقتران خبر(كاد) بـ ـ(أن) فحمله ابن يعيش على المشابهة مع (عسى)، وهذا دليل واضح علـى ثبـات القاعـدة النحوية، فابن يعيش يحاول جاهداً أن يضع التأويلات والمسوغات حتى يرجِـع هـذه الأنماط إلى القاعدة الأصلية وبذلك تطّرد القاعدة على وتيرة واحدة.

([169]) ابن يعيش, شرح المفصل: 4 / 379.

2.3.3.1 إعمال (عسى) عمل (لعل):

من المعروف عند النحاة أن الأصل الاستعمالي لـ(عسى) أنها تعمل عمل كـان ولكنها جاءت في بعض الأمثلة الاستعمالية عاملة عمل (لعل) التي تُعتَبر من الأحـرف المشبهة بالفعل (أخوات إن) فهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر.

ومن الأمثلة الاستعمالية التي تعمل فيها (عسى) عمل (لعل) قول الراجز(170):

يا أَبـتَا علك أوعسـاكا

فوافق ابن يعيش سيبويه في أن الكاف من (عساك) فـي موضـع نصـب , وأن خبر(عسى) مرفوع محذوف، وأن عسى هنا بمنزلة (لعل) تنصب الاسم وترفع الخبر، فالكاف اسمها وخبرها محذوف(171)، ومثله قول عمران بن حطان (من الوافر)"(172):

ولي نَفْس أَقُولُ لَها إذا ما تُنَازِعنِي لَعَلّي أوعسانِي

فالنون والياء في ما آخره ألف لا يكون إلا نصباً , وقد اعتـرض علـى ذلـك المبرد(173) وعده من باب الغلط، وحجته في ذلك أن الأفعال لا تعمل في المضـمر إلا كما تعمل في المظهر , وعد الكاف في (عساك) خبر(عسى) أما اسمها فهو محـذوف تقديره (الخير أو الشر).

وقد رد حسام النعيمي رأي المبرد بقوله: " والذي ذهب إليه المبرد من أن الفعـل لا يعمل في المضمر إلا كما يعمل في المظهر - وإن كانت حجة قوية - إلا أنها ليست ملزمة في هذا الباب , وذلك أن من قواعدهم حمل النظير على نظيره في العمـل مـن بعض الوجوه، وعسى ولعل معناهما واحد، فهما طمع وإشفاق كما قال سـيبويه، هـذا التشابه هو الذي سوغ لـ(عسى) أن يكون لها حال تحل فيه محل نظيرهـا (لعـل) "(174).

---

(170) البيت لرؤبة: في ملحق ديوانه: ص 181، خزانة الأدب: 5 / 362، شرح أبيات سيبويه: 2 / 164.

(171) انظر: سيبويه, الكتاب: 2 / 375، ابن يعيش، شرح المفصل: 4 / 381.

(172) البيت لعمران بن حطّان ، تذكرة النحاة: ص44 ، خزانة الأدب: 5 / 337، الكتاب: 375/2.

(173) المبرد, المقتضب 3 / 71.

(174) حسام النعيمي، النواسخ في كتاب سيبويه ص186.

مما سبق نلحظ أن ابن يعيش اكتفى بإيراد رأي سيبويه دون أن يعلق عليه ولعل هذا موافقة لما جاء به سيبويه في مشابهة (عسى) لـ(لعل) في هذه الشواهد حتى تسير القاعدة التي وضعوها على وتيرة واحدة باطراد.

3.3.3.1 تجرد خبر أوشك من (أن):

إن الأصل الاستعمالي لـ(أوشك) أن يقترن خبرها بـ(أن) لا سيما أنه الأكثر استعمالاً, مع ذلك فقد أورد ابن يعيش مثالاً يخالف هذا الأصل الاستعمالي، وهو قول أمية بن أبي الصلت(من المنسرح) (175) :

يوشِكُ من فَرّ من منـيّتِهِ   في بعضِ غِراتِهِ يوافِقُها

إذ جاءت الجملة (يوافقها) خبرا لـ(يوشك) غير مقترنة بـ(أن).

وقد سوغ ابن يعيش ذلك بقوله: "اعلم أن (أوشك) تستعمل استعمال (عسى) في المقاربة، فيقال: (أوشك زيد أن يقوم) فـ(زيد) فاعل و(أن يقوم) في موضع المفعول، والمراد: (قارب زيد القيام)، ويقال: (أوشك إن يقوم زيد) فتكون(أن) وما بعدها في موضع رفع كما كانت (عسى)" (176).

فيلحظ من كلام ابن يعيش ومن خلال السبب الذي أورده لمجيء خبر (أوشك) مجرداً من (أن) في البيت السابق، والأصل أن يكون البيت: (يوشك من فر....أن يوافقها) ولكن حذفت (أن) لعلة حمل النظير على النظير , فقد حملت (أوشك) على (عسى)، وفي الأصل إذا تجرد خبر (عسى) من (أن) كان حملاً على نظيرها أم الباب (كاد)، ويتبدى لي أن السبب في تبادل استعمالات (عسى وأوشك وكاد) هو أن هذه الأفعال وضِعت تحت باب أفعال المقاربة.

فنلحظ مما سبق أن ابن يعيش قد حمل (أوشك) على معنى(كاد) ومرد هذا إلى أن هذه الأفعال وضِعت تحت باب أفعال المقاربة.

4.3.1 النواسخ الحرفيّة:

---

(175) البيت لأمية بن أبي الصلت، ديوانه: ص 42، شرح أبيات سيبويه: 2 / 167، شرح التصريح: 1 / 207 العقد الفريد: 3 / 187.

(176) ابن يعيش, شرح المفصل: 4 / 386.

سميت نواسخ لأنها تنسخ المعنى والإعراب، أما كونها حروفاً فذلك عائـد إلـى صيغتها وتركيبها , فهي ليست أفعالاً ولا أسماء، بل حروفاً دخلت على الجملة الاسمية فنصبت ما كان مبتدأ، ورفعت ما كان خبراً، وتقسم موضوعات هذا الباب إلى ثلاثـة أنواع:

أ- الأول: (إن وأخواتها) .

ب- الثاني: ما لحق بـ (إن) وهو لا النافية للجنس.

ج- الثالث: الحروف المشبهة بـ (ليس) فـي العمـل وهـي:(مـا ولات ولا وإن)[177].

كما أن النحاة أطلقوا عليها الحروف المخصوصة، ورأوا أنها ستة حـروف[178] هي (إن، أن، لكن، ليت، لعل، كأن) .

ويعلل ابن يعيش[179] سبب عملها لشبهها بالأفعال , وذلك من وجوه:

الأول: اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء.

الثاني: أنها على لفظ الأفعال إذا كانت أكثر من حرفين كالأفعال.

الثالث: أنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية.

الرابع: أنها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلق بها كتعلقه بالفعل.

ويرى إبراهيم مصطفى أن (إن) لا تعمل في اسمها بل هو مسند إليه ودل علـى هذا الإسناد الضمة عليه ؛ إذ الأصل في اسم (إن) الرفع [180]، ويستدل لإثبـات رأيـه قوله تعالى: " إن هذَان لَساحِران ".

ونلحظ مما سبق أن هذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر، وكل ما جاز فـي المبتدأ والخبر جاز في اسم وخبر هذه الحروف، فإذا اجتمع معرفة ونكرة، فالمعرفـة اسم والنكرة خبر لها، كما هو الحال في المبتدأ والخبر.

---

(177) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1 / 177.

(178) انظر: سيبويه, الكتاب: 2 / 131، المبرد، المقتضب: 2 / 384، ابن السراج, الأصول في النحو: 1 / 277 / 278.

(179) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 254.

(180) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ص64.

ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم وذلك لعدم تصرف هذه الحروف، إلا أن يكون الخبر شبه جملة، ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فلا يجوز أن تقول:(إن منطلقٌ زيداً) ويجوز أن تقول: (إن في الدار زيداً).

والسبب عند ابن يعيش أنهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال(181)، ومن الأنماط اللغوية التي وردت عند ابن يعيش في هذا الباب:

1.4.3.1 حذف خبر إن وأخواتها:

يقول ابن يعيش:"اعلم أن أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فإنه قد يجوز حذفها والسكوت على أسمائها دونها، وذلك لكثرة استعمالها، والاتساع فيها، ودلالة قرائن الأحوال عليها " (182).

ويستشهد بقول الأعشى(183) (من المنسرح):

إن محلاً وإن مرتَحلاً   وإن في السفَر إذا مضوا مهلا

فقد حذف خبر(إن) والتقدير:(إن لنا محلاً، وإن لنا مرتحلاً).

فابن يعيش هنا يوافق البصريين في تقدير خبر محذوف مع المعرفة والنكرة ولكنه يخالف الكوفيين في قولهم: " إنه لا يجوز إلا إذا كان الاسم نكرة " (184) ويخالف ما ذهب إليه الفراء: " إنه لا يجوز في معرفة ولا نكرة إلا أن كان بالتكرير" (185).

وحتى يؤكد ابن يعيش مطابقة السبب النحوي للقاعدة النحوية فقد استشهد أيضاً بقول الشاعر (من الرجز) (186):

يا ليتَ أيام الصبا رواجعاً

إذ حذف خبر (ليت) والتقدير: (يا ليت أيام الصبا لنا رواجعاً)، فتكون (أيام الصبا) اسم (ليت) والخبر الجار والمجرور المقدر، (ورواجعاً) حالاً .

---

(181) ابن يعيش, شرح المفصل 256/1.

(182) ابن يعيش, شرح المفصل 259/1.

(183) البيت للأعشى، ديوانه: 283، خزانة الأدب: 452/1.

(184) انظر: ابن يعيش, شرح المفصل: 260/1.

(185) السيوطي, همع الهوامع: 435/1.

(186) الرجز، هذا البيت للعجاج في ملحق ديوانه: 306/2 ، رصف المباني: 298.

ويتبدى لي أنه لا فرق بين خبر المبتدأ قبل دخول (إن)، وخبرها لأنه في الحقيقة ليس إلا الخبر الأصيل، وأن ما زادته (إن) توكيداً اختصته لنفسها عملاً ومعنـى، وزد على ذلك أن معنى المصطلح يوافق التركيب اللغوي ولا يناقضه [187].

أما الحذف الذي حدث فهو لتحويل الجملة من معناها الدلالي الأول إلـى معنـى دلالي آخر، فتصبح الجملة تحويلية اسمية، ولا يحق للسامع أن يظهر هـذا المحـذوف وإنه إن فعل فقد أفسد الغرض البلاغي للجملة [188].

2.4.3.1 حذف خبر (لا) النافية للجنس:

يقول ابن يعيش: " اعلم أنهم يحذفون خبر (لا) من (لا رجلَ)، (لا غـلام) و(لا إله إلا اللهُ)، والتقدير: (لارجلَ لنا) و(لا غلام لنا)، و(لا اله في الوجودِ إلا اللهُ)، فالخبر الجار والمجرور وهو محذوف، ولا يصح أن يكون الخبر (اللهُ) في قولك: (لا إلـه إلا اللهُ)، وذلك لأمرين: أحدهما أنه معرفة و(لا) لا تعمل في معرفة والثاني أن اسـم(لا) هنا عام، وقولك: (إلا الله) خاص، والخاص لا يكون خبراً عن العام "[189].

أما في الاستعمال اللّغوي فقد ورد خبر (لا) ولم يحذف، وذلك في قول الشـاعر (من البسيط) [190]:

ورد جازرهم حرفاً مصرمةً   ولا كريم من الوِلْدان مصبوح

فقد كان (مصبوح) خبر (لا) وهذا مذهب أهل الحجاز، أما بنو تميم فلا يجيزون ظهور خبر (لا)، ويعتبرونه من الأصول المرفوضة، ويتأولون ما ورد فـي الشـاهد: إن(مصبوح) نعت لـ(كريم) على المحل والخبر مضمر، أما ابن يعيش فلم يوضح رأيه في هذه المسألة، ولم يخالف أياً من الفريقين.

فنلاحظ مما سبق أن الشاهد النحوي السابق لم يكن دليلاً قاطعاً على حتمية حذف خبر (لا) النافية للجنس، فاكتفى ابن يعيش بالاستناد إلى الأمثلة المصنوعة.

---

(187) سيبويه, الكتاب: 233/4، يحيى عبابنة، تطورالمصطلح النحوي البصري: ص92.

(188) خليل عمايرة ، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي: ص 176.

(189) ابن يعيش ، شرح المفصل: 265/1.

(190) البيت لحاتم الطائي، في ملحق ديوانه: ص 294، شرح أبيات سيبويه: 573/1 .

الفصل الثاني

المنصـوبات

وقد درست في هذا الباب التفسير التركيبي لأنماط المنصوبات عند ابن يعيش وقد ترتب على هذا أن قسمت المنصوبات إلى ثلاثة أقسام:

1. المفاعيل: وتشمل:
   أ- المفعول المطلق.
   ب- المفعول به.
   ج- المفعول لأجله.
   د- المفعول معه.
   ه- المفعول فيه.
2. المحمول على المفعول به:
   أ- الاختصاص.
   ب- التحذير والإغراء.
   ج- الاشتغال.
   د- النداء.
   ه- الاستثناء (في بعض حالاته).
3. المشبه بالمفعول به باللفظ:
   أ- الحال.
   ب- التمييز.

1.2 المفاعيل:

1.1.2 المفعول المطلق:

هو" المصدر المنصوب للتأكيد أو لعدد المرات أو لبيان النوع، وسـمي مفعـولاً مطلقاً لصحة إطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بالجـار بخـلاف المفاعيل " (191).

---

(191) الكفوي, الكليات: 4 / 192، وانظر:الأزهري, شرح التصريح على التوضيح: 1 / 323.

هذا يعني أنه لا فرق بين اللازم والمتعدي من الأفعال , فكلاهما يمكـن إطـلاق صيغة المفعول منه وبخلاف المفاعيل الأخرى كالمفعول به مثلاً , فـنحن لا نسـتطيع إطلاق صيغة المفعول به منه إلا بوساطة حرف الجر , كقولنا: (ذهبت إلى بيت زيـدٍ) [192].

وهو ما صدر من فاعل فعل مذكور بمعناه , أي بمعنى الفعل[193]، وقـد عرفـه المحدثون:" بأنه أسم يؤكد عامله أو يبين نوعه أو عدده , وليس خبراً ولا حالاً " [194].

وقد بدأ ابن يعيش بالمفعول المطلق ويعده المفعول الحقيقي وهو يسير على ترتيب غالب النحويين في الابتداء بالمفعول المطلق، إذ قال: " اعلم أن المصدر هو المفعـول الحقيقي ؛ لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود , وصيغة الفعل تدل عليه , والأفعال كلها متعدية إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعده، نحو: (ضـربتُ زيـداً ضرباً) و(قام زيد قياماً) " [195].

وينقسم المفعول المطلق عند ابن يعيش كما ذكر النحويون إلى ثلاثة أقسام [196]:

1. المفعول المطلق المؤكد لفعله, مثل: (ضربت ضرباً).
2. المفعول المطلق المبين لنوعه, مثل: (ضربت ضرباً شديداً).
3. المفعول المطلق المبين لعدده, مثل: (ضربت ضربةً أو ضربتين).

إن الحديث عن المفعول المطلق وأقسامه قد أكثر النحاة القدماء والمحدثون فـي تناوله في مؤلفاتهم ودراساتهم، ولكن ما يهمنا في هذا الباب هو دراسة أهـم الأنمـاط اللغوية والأسباب النحوية التي تناولها ابن يعيش في شرح المفصـل بـاب المفعـول المطلق.

([192]) انظر: يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري: ص 98.

([193]) الشريف الجرجاني،التعريفات: ص 118 .

([194]) عبدالغني الدقر, معجم النحو: ص 361 .

([195]) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 272.

([196]) انظر: ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 273 – 274.

1.1.1.2 المصدر المحذوف فعله في باب الدعاء:

إن الأصل الاستعمالي للمصادر أن تكون منصوبة بفعل مضمر، قـال ابـن يعيش:" اعلم أن هذه المصادر قد وردت منصوبة بإضمار فعل , وذلك الفعل لم يظهر مع هذه المصادر , وذلك قولك في الدعاء للإنسان: (سقياً ورعياً)، والمراد: (سقاك الله سقياً , ورعاك الله رعياً) فانتصبا بالفعل المضمر" [197].

فابن يعيش يوافق سيبويه[198] وجمهور النحاة في أن المصادر منصـوبة بفعـل مضمر , ومعنى هذا أن جميع المصادر تأتي منصوبة بأفعال مضمرة وما جاء غيـر ذلك فهو لا يتماشى مع القاعدة النحوية , حيث جاء المصدر مرفوعاً فـي الاسـتعمال اللغوي قال ابن يعيش: "ومنهم من يرفع، فيقول: (سقي لك ورعي لك)" [199].

ويستشهد على ذلك بقول الشاعر(من الطويل) [200]:

أقام وأقْوى ذاتَ يومٍ وخَيبةٌ لأول من يلْقَى وشَر ميسر

وقال ابن يعيش: " وقد جاء بعض المصادر مرفوعا " [201] فاستشهد بقول رؤبـة (من الكامل) [202]:

عجب لِتلك قَضِيةٌ وإقامتِي فيكم على تلك القَضِيةِ أعجب

فنلحظ مما سبق أن ابن يعيش اضطر - في سبيل اتساق القاعدة وسـيرها علـى وتيرة واحدة - إلى التقدير والتأويل بحثاً عن العامل فإن لم يكن ظاهراً لجأ إلى التقدير , وإذا كان منصوباً فإنه يقدر فعلاً مضمراً، مثل: (سقياً ورعياً) , وإذا كان مرفوعاً فإنه يقدر رافعاً، كما ورد في البيتين السابقين , إذ رفع (خيبةٌ) على الابتداء ورفع (عجـب) على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

---

(197) ابن يعيش, شرح في المفصل: 1 / 280.

(198) سيبويه, الكتاب: 1 / 156.

(199) ابن يعيش, شرح المفصل: 280/1.

(200) البيت لأبي زبيد الطائي ، ديوانه: ص 61 ، الدرر: 3 / 63.

(201) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / (281).

(202) البيت لضمرة بن جابر، الدرر: 172/3، ولهني بن أحمر في الكتاب: 319/1، ولرؤبة في شرح المفصـل: 1 / 281 .

وهذا الالتزام أضفى على القاعدة التي وضعها النحويون كثيـراً مـن الضـوابط الشكلية , إذ إن النحو العربي يعد نحواً للغة المكتوبة , ولا يلتَفَت إلى المسموع إلا نادراً (203).

فقد رأينا أن ابن يعيش توسع في تقدير عامل النصب في المصادر التي حـذفت عواملها سواء اتفق هذا التقدير مع المعنى أو لم يتفق، إذ إن بعضاً من تقديراتـه قـد ابتعدت في التركيب عن المعنى المراد، فمثلاً لو أخذنا جملة (رعياً لك) عندئذ سـيكون شكل الجملة من وجهة نظر ابن يعيش كما يلي: (رعاك اللهُ رعياً لك).

فالجملة الأولى جملة إنشائية انفعالية أراد منها المتكلم الدعاء، ولذا فهي لا تحتمل الصدق أو الكذب , أما الجملة الثانية فهي جملة خبرية تحتمل الصدق أو الكـذب أراد منها المتكلم الإخبار المجرد.

ومما يدل على أن تقدير الفعل والمبتدأ يضيق على اللغة إذ إن كثيراً من المصادر سمعت عن العرب من غير أفعال، يقول ابن يعيش: " وأما قـولهم: ويحـك وويسـك وويلك، فهي من المصادر التي لا أفعال لها, كأنهم كرهوا أن يبنوا منها لاعتلال عينها وفائِها" (204).

2.1.1.2 المصادر المضافة:

لقد اختلف النحاة حول (لبيك) أهي اسم مفرد أم مثنى؟ وما أصل اليـاء فيهـا إن كانت اسماً مفرداً ؟ وإذا كانت اسماً مثنى فما دلالة التثنية فيها؟

وقد اختار ابن يعيش مذهب الخليل وسيبويه (205), فعد (لبيك) اسماً مثنى لا يفرد وذكر أن ما يدلك على صحة مذهبهما أنك إذا أظهرت الاسم , قلت: (لبى زيدٍ) وأنشـد البيت:(من المتقارب) (206):

دعوتُ لِما نابني مِسوراً   فَلبى فَلَبي يدي مِسور

(203) ظاهرة الإعراب في العربية: ص 328.

(204) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 298.

(205) انظر: سيبويه, الكتاب: 1 / 351 ، ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 290 – 293.

(206) البيت لرجل من بني أسد، الدرر: 3 / 68، شرح التصريح: 2 / 38.

فجعل (لبي يدي مِسور) بالياء وإن كان مضافاً إلى الظاهر الذي هو (يدي) دليلاً على أنه تثنية، ولو كان مفرداً من قبيل (يدي) و (كلا) لكان بالألف.

وبعد النظر في كلام ابن يعيش نرى أنه قد أورد سببين في تفسير ياء (لبيك) كان الأول منهما لـ(يونس) الذي جعلها بمنزلة ياء (إليك وعليك ولديك) , فرأى أن هـذه الياء مرَت بمجموعة من التحولات , فأصلها (باء) ثالثة في لفظ (لبب) , ثم تحولـت (ياء) هرباً من التضعيف , ثم انقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت ياء عنـدما أضيفت إلى (كاف) المخاطبة على النحو الآتي:

لبب ← لبي ← (لبى + ك) ← لبيك.

لم يتفق ابن يعيش مع ما ذهب إليه يونس ؛ لأنه لم ينظر إلى ياء (لبيك) على أنها ياء التثنية , إنما رآها تحولاً عن أصل لغوي , كما تقول: (لبيت بالمكان) بمعنى (أقمت فيه)[207].

السبب الثاني الذي أورده ابن يعيش [208]: هو ما ذهب إليه الخليل وسيبويه اللذان جعلا (ياء) لبيك للتثنية، وذلك بالنظر إلى صورتها الظاهرة , واستدلا على أنها للتثنية قياساً على (حنانيك)، إذ وردت مفردة في قول الشاعر(من الطويل) [209]:

فقالت: حنان ما أتى بك ههنَا أذو نَسبٍ أم أنت بالحي عارِفُ

ولا يعد هذا الدليل كافياً لإثبات أن (لبيك) مثنى , لأن من قال: (حنان) لا يقصـد حناناً واحداً أو حناناً مرة واحدة , وإنما يشمل هذا المصدر كل ما انضوى تحت الحنان من معنى.

وحقيقة الأمر أن لفظة (لبيك) جاءت على صورة المثنى شكلاً، ويتضـح ذلـك بالنظر إلى بنيتها السطحية , وأما بنيتها العميقة فهي مجردة من الدلالة على العدد وقد تنبه إلى ذلك ابن يعيش في تفسيره دلالة التثنية في (لبيك) بأنه خـروج عـن معنـاه الأصلي إلى معنى الكثير [210] , ففي هذا القول إحساس بأن هذه اللفظة ليست من قبيل المثنى الحقيقي.

([207]) انظر: ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 292.

([208]) انظر: ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 292.

([209]) البيت لمنذر بن درهم الكلبي، خزانة الأدب: 2 / 112 ، وشرح أبيات سيبويه: 1 / 235.

([210]) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 291.

وعلى الرغم من ذلك الإحساس فقد أجهد ابن يعيش نفسه في إثبات صفة التثنيـة العددية، وسوغ ذلك على أنه خروج عن المعنى الأصلي الذي وضع المثنى له.

ويرى عبد الحميد الأقطاش أن من التكاف أن يجري تصنيف (لبيك) ضمن فصيلة المثنى , ويحملها على أنها رواسب لغوية (211).

ولعل ما يهمنا في هذا الباب أن ابن يعيش قد قاس (لبيك) على (حنانيك) وأثبت أن (لبيك) مثنى , متسبباً بقول الشاعر الذي وردت فيه (حنان) مفردة، ولكن هذا الشاهد يصطدم مع القاعدة التي تقتضي نصب المصادر بأفعال مضمرة والذي يرتفـع عليـه (حنان) غير مستعمل .

ويسوغ ابن يعيش الرفع هنا بقوله: " فرفَع لما أفرد لأنه لم يدخله معنى غير الذي يوجبه اللفظ، كما كان ذلك في حال التثنية، فإذا قلت (حنانيك) فهـو منصـوب بفعـل مضمر تقديره (تحنن تحنناً بعد تحننٍ) " (212) .

وكما نعرف فإن الشعر لغة انفعالية يلجأ فيها الشاعر تحت تأثير الانفعـال إلـى ألفاظ وتراكيب يعتقد أنها أدل على المعنى من غيرها، وما دامت لغة الشـعر انفعاليـة فليس من الممكن وضع قواعد صارمة لها تتسم بالاطّراد والاستمرار.

ومن المصادر المضافة (سبحان اللهِ) والأصل الاسـتعمالي لهـذا المصـدر ألا يستعمل مفرداً ولا معرفاً بـ(الـ) في النثر ولا في الشعر.

يقول ابن يعيش: " وأما قولهم (سبحان اللهِ) فهو مصدر منصوب غير متصـرف ولا منصرف , وأما كونه غير متصرف فإنه لم يستعمل إلا منصوباً ولا يدخله رفع ولا جر ولا ألفٌ ولام " (213).

وقد جاء في الاستعمال اللغوي (سبحان) منوناً مفرداً وذلك في قول الشاعر مـن (البسيط) (214):

سبحانَه ثُم سبحانَاً نَعوذُ بـه وقَبلَنَا سَبَح الجودِي والجمد

---

(211) انظر: عبد الحميد الاقطاش ، التثنية العددية في العربية : مجلة جامعة البعث، العدد (13) ، 1994.

(212) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 293.

(213) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 294.

(214) البيت لورقة بن نوفل ، الأغاني: 3 / 115، شرح أبيات سيبويه: 1 / 194 ، المقتضب: 3 / 217.

حيث جاءت (سبحاناً) في هذا البيت منونة وهذا على خلاف القاعد ة, ويسوغ ذلك ابن يعيش من وجهين [215]:

أحدهما: أن يكون نكرة.

ثانيهما: أن يكون معرفة، إلا أن نونه ضرورة.

وأرى أن الوجه الثاني عند ابن يعيش هو أقرب إلى الصواب لأن الشعر -كمـا قلنا - لغة انفعالية فليس من الممكن وضع قواعد صارمة تتسم بالاطّراد والاستمرار.

2.1.2 المفعول به:

والمفعول به : هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف جر أو بهـا أي: بواسطة حرف الجر [216]، وهو الفارق بين اللازم والمتعدي من الأفعال ويكون واحداً، كما يكون اثنين وثلاثة , وأما غيره من المفاعيل فلا يكون إلا واحداً [217] .

ولقد اختلف النحاة في العامل في المفعول به , فذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل والفاعل , نحو: (ضرب زيد عمراً)، وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في المفعول به هو معنى المفعولية، وهو عامل معنوي، أما البصريون فـذهبوا إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل وحده، والرأي المرجح عند العلماء القدامى هو ما ذهب إليه البصريون من أن العامل في المفعول به هو الفعـل وحـده، وذلـك لأن الأصل في العمل للأفعال دون الأسماء [218].

وكان اختلاف النحاة في العامل في المفعول به سبباً في ظهور أنماط لغوية جديدة بمسوغات واجتهادات كثيرة، وما يهمنا في هذه الدراسة الأنماط التي ظهرت في شرح المفصل، باب المفعول به.

1.2.1.2 تقديم المفعول به:

([215]) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 295.

([216]) انظر: الشريف الجرجاني, التعريفات: ص 241.

([217]) محمد خير الحلواني, المفصل في تاريخ النحو العربي: ص34 .

([218]) انظر:ابن الأنباري, الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة 11.

إن الأصل الاستعمالي في ترتيب أركان الجملة الفعلية أن يتأخر المفعول به على الفعل والفاعل , فالفعل أولاً ثم الفاعل ثم المفعول به , ولكنه يتقدم في حالات عدة، فيرى النحاة أن تقديم المفعول به إذا كان اسماً ظاهراً جائز , وإذا كان ضميراً متصلاً فهو واجب، وكذلك يوجبون تقديمه إذا اتصل بالفاعل المؤخر ضمير يعود عليه، وهناك حالات أخرى بينها النحاة [219]، فإذا ما تقدم المفعول به على الفعل فإن النحاة سرعان ما يلجأون إلى تقدير عامل في هذا المفعول وهو فعل مضمر , مثل: (زيداً فديتُه) لتصبح (فديتُ زيداً فديته).

وقد علل سيبويه ذلك بقوله: " إنما يقدمون الذي ببيانه أهم لهم، وهم ببيانه أغنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويغنيانهم " [220].

والأمثلة على هذا النوع كثيرة , فقد وجدت في استعمالات القرآن الكريم والحديث النبوي وكلام العرب: شعرهم ونثرهم وأمثالهم.

أما الترتيب الذي عد أصلاً عند العلماء القدماء فقد نظر إليه المحدثون على أنه من الأصول التوليدية للجملة الفعلية , وهو يمثل جزءاً من تلك المساحة اللغوية التي أتاحت لأبنائها عدداً كبيراً من الاستعمالات التي تأتي على وفق ما يكون في نية المتكلم عندما يريد أن يعبر عن أمر معين في وقت معين.

ولعل هذه التحولات التي تحدث في الأنماط الاستعمالية التي لا تطابق القاعدة النحوية هي التي دفعت ابن جني إلى أن يعدها قسماً مستقلاً [221]، وذهب أنيس فريحة " إلى أن الأساليب التي يسبق فيها المفعول فاعله واضحة جلية وفي غيرها لا يصح أن يغير أحدهما مكانه , فما قاله النحاة من جواز تقدم المفعول على فاعله حين يؤمن اللبس لا بد له من أساليب صحيحة، ولا يعدو أن يكون رخصة من بها النحاة علينا دون حاجة ملحة إليها " [222].

([219]) المبرد, المقتضب: 4 / 53 ، السيوطي،همع الهوامع: 3 / 9.

([220]) سيبويه, الكتاب: 1 / 34.

([221]) ابن جنّي, الخصائص: 1 / 296 .

([222]) أنيس فريحة, نحو عربية ميسرة : ص242 .

ولعل قول التحويليين يوافق ما قال به ابن يعيش في شرح المفصل وقبله سيبويه في أن المفعول به إذا تقدم على الفاعل في مثل قولك: (ضرب زيداً عبـد الله) فقـدم المفعول به لاهتمام المتكلم به , وإن كانا جميعاً يهمانهم ويغنيانهم [223].

ومعنى هذا أن المفعول به يبقى كذلك بغض النظر عن موقعه، وقد أشار أنـيس فريحة إلى أن المفعول يعرف في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حددته أساليب اللغة [224].

ويمكن القول إن الركن الذي امتاز بحرية الحركة داخل بناء الجملة الفعلية هـو المفعول به، إذ إنه يتوسط الفعل والفاعل أو يتقدم عليهما معاً، وأمثلة هذا النـوع مـن الاستعمالات عند ابن يعيش أكثر من أن تحصى، ومما ورد منها في قولـه تعـالى: " وكل إنسانٍ ألزمناه طائِره في عنُقِه" [225]، فقد أضمر له فعلاً نصبه، وفي قوله تعالى: " يدخِلُ من يشاء في رحمتِهِ والظالمين أعد لهـم عـذاباً أليمـاً " [226]، حيـث نصـب (الظالمين) بإضمار الفعل (يعذب)، وقوله تعالى :" ولقد جاء آلَ فِرعون النُذُر " [227]، إذ توسط المفعول به بين الفعل والفاعل.

وفي قول الشاعر [228] :

فأصبحوا والنوى على معرسِهم   وليس كل النوى تُلقِي المساكين

والتقدير (وليس المساكين تُلقي كل النوى).

2.2.1.2 حذف المفعول به:

إن الأصل الاستعمالي اللغوي أن يتعدى الفعل إلى مفعوله ؛ لأنه يقتضيه , وقـد سوغ ابن يعيش حذف المفعول لسببين: أحدهما ضرب من التخفيف، وهو فـي حكـم المنطوق به، والثاني: أن تحذفه معرضاً عنه ألبتة، وذلك أن يكون الغرض الإخبـار

([223]) انظر:سيبويه, الكتاب: 1 / 34 ، ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 404.

([224]) انظر: أنيس فريحة, نحو عربية ميسرة: ص243 .

([225]) الإسراء/13.

([226]) الإنسان/31 .

([227]) القمر/41 .

([228]) البيت لحميد بن ثور، الأزمنة والأمكنة: 317/2 ، الأشباه والنظائر:6 / 78، خزانة الأدب: 9 / 27.

بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل فيصبح من قبيـل الأفعـال اللازمة [229].

فالأول نحو قوله تعالى [230]: (اللهُ يبسطُ الرزقَ لِمن يشاء ويقدِر) فقـد حـذف المفعول به للفعل (يقدر) وتقديره:(يقدر الرزق)، والسبب عند ابن يعيش تخفيفاً لطـول الكلام فكان من حكم المنطوق به. وهو (الرزقَ)

والثاني في قول الشاعر (من الطويل) [231]:

وإن تَعتَذِر بِالمحل من ذي ضروعِها   إلى الضيفِ يجرح في عراقِيبِها نَصلِي

حيث حذف مفعول (يجرح) وهو الضمير، وتقدير الكلام(يجرحه) في عراقيبهـا نصلي، والسبب عند ابن يعيش لتضمنه معنى يؤثر , فيصبح الفعل من قبيـل الأفعـال اللازمة فشبه الفعل (يجرح) بالفعل إذا بني للمفعول من حيث لم يكن الغرض الإخبـار عن الفاعل، وإنما كان الغرض بيان من وقع به الفعل، وفي هذا البيت الغرض الإخبار عن الفاعل لا غير، من غير تعرض لذكر المفعول، ومن الأمثلة التـي حـذف منهـا المفعول، قوله تعالى:" لا عاصم اليوم مِن أمرِ اللهِ إلا من رحِم"[232] فحذفت الهاء مـن الفعل (رحِم) والتقدير (إلا من رحمه اللهُ) وسبب الحذف للتخفيف لطول الكلام , ويسوغ ذلك ابن يعيش بأن الغرض الإخبار عن الفاعل لا غير, مـن غيـر تعـرض لـذكر المفعول.

ففي هذه الأنماط السابقة يظهر ثبات القاعدة , إذ لا بد للاسم المنصوب من عامل لنصبه , ولا بد من بيان سبب النصب في الكلمة المنصوبة , وذلك بالبحث عن عامـل النصب , لذا فقد أخرج النحاة تلك الأنماط ونظائرها وجعلوها في باب المفعول، وأمام ذلك لجأ ابن يعيش - تحقيقاً لنظرية العامل واستكمالاً لنمطية الجملة العربيـة - إلـى التقدير والتأويل دون الاهتمام بالموقف الانفعالي أو النفسي الذي يكون عليه المتكلم.

3.1.2 المفعول معه

([229]) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 419 – 421.

([230]) الرعد / 26.

([231]) البيت لذي الرمة. ديوانه: ص 156 خزانة الأدب: 2 / 128، وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب:1/ 251.

([232]) هود / 43.

قال سيبويه: " هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ؛ لأنه مفعول معه ومفعول به " [233] .

وجعله ابن عصفور من باب المنصوبات التي تطلبها جميع الأفعال على غير لزوم[234]، وقد ورد في لسان العرب لابن منظور أن (مع) بتحريك العين: كلمة تضم الشيء إلى الشيء , وهي اسم معناه الصحبة , وأصلها (معاً) [235].

وقال الشريف الجرجاني:" هو المذكور بعد الواو لمصاحبة فعل لفظاً وتقديراً نحو: (استوى الماء والخشبةَ) "[236] .

أي إنه اسم فضلة مسبوق بواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه , مذكور لبيان ما فعل الفعل بمقارنته نحو: (دعِ الظالم والأيام) و(أنا سائر وساحلَ البحر) [237].

ويشترط النحاة لصحة وقوع المفعول معه أن تحذف (مع) وتقام (الواو) مقامها لأن (مع) للمصاحبة و(الواو) للجمع، والجمع والمصاحبة سيان[238]، وأن ينقل إعراب الاسم من الجر إلى النصب ؛ لأنه بمنزلة المنصوب بنزع الخافض , ولأن المفعول معه في الأصل كان مجروراً بـ (مع) فلما حذفتها نصبت الاسم وجئت بالواو بعدها لتدل عليها , وقيل: إن الواو قوت الفعل اللازم فنصبت المفعول معه كما قوته (إلا) في الاستثناء [239].

1.3.1.2 نصب المفعول معه بإضمار فعله:

([233]) سيبويه, الكتاب: 1 / 297.

([234]) ابن عصفور, المقرب: ص 175.

([235]) ابن منظور, لسان العرب: 8 / 340.

([236]) الشريف الجرجاني, التعريفات: ص 242.

([237]) عبد الغني الدقر, معجم النحو: ص 264.

([238]) ابن الخشاب،المرتجل: ص 183.

([239]) أبو علي الفارسي, الحجة في القراءات السبع: 1 / 117.

يقول ابن يعيش: " اعلم أن المفعول معه لا يكون إلا بعد الواو, ولا يكون إلا بعد فعل لازم أو منتهٍ في التعدي نحو قولك: (ما صنعتَ وأباك), (وما زلتُ أسير والنيلَ) " [(240)].

ولكن عند النظر في الاستعمال اللغوي وجدتُ أن ابن يعـيش قـد أورد أسـماء منصوبة لم يكن للفعل فيه وجود مثل قول الشاعر (من الوافر) [(241)]:

فما لك والتَـلدد حولَ نَجـدٍ وقد غَصتْ تُهامةُ بالرجال

فـ(التلدد) منصوب - وفق تقدير ابن يعيش - بإضمار فعل تقديره (مـا تصـنع وتلابس التلدد) [(242)]، وبناء على هذا التقدير فان شكل الجملة من وجهة نظر ابن يعيش هو: (فما تصنع والتلدد) فهو بهذا التقدير قد حقق عناصر الإسناد وسوغ حالة النصـب في (التلدد).

وقد يسوغ ابن يعيش لذلك بحمل الكلام على المعنى إذ يقول:"وإنما نصبوا ههنـا لأنه شريك الكاف بالمعنى، ولا يصح عطفه عليها , لأن الكـاف ضـمير مخفـوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة الخافض, ولم يجز رفعه بالعطف على الشأن ؛ لأنه لم يرد أن يجمع بينهما , فلما لم يجز مع خفضه ولا رفعـه حمـل الكلام على المعنى , وجعل (ما لك) بمنزلة ما تصنع " [(243)].

فنلاحظ ابن يعيش قد اصطدم بثبات القاعدة ولجأ إلى التقـدير , حتـى يتوافـق الاستعمال اللغوي مع القاعدة، فقدر الفعل المحذوف وهو (مـا تصـنع) حمـلاً علـى المعنى.

وهذا التقدير يضعف من معنى الجملة ويجعله بعيداً عما أراده المـتكلم , ولكنـه يصر على ضرورة توافر الفعل (تصنع) بغض النظر عن إفادتها معنى يحسن السكوت عليه .

وأرى أن هذا التأويل والتقدير الذي لجأ إليه ابن يعيش حتـى يتفـق الاسـتعمال اللغوي مع القاعدة كان سببه ما ذهب إليه في تفسير المفعول معه وعلاقته بالفعل.

([240]) ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 439.

([241]) البيت لمسكين الدارمي، ديوانه: ص66،الكتاب: 1 / 308، رصف المباني: ص 422 .

([242]) ابن يعيش، شرح المفصل:1 / 443.

([243]) ابن يعيش، شرح المفصل:1 / 442.

ويذهب مهدي المخزومي إلى أن المفعول معه ليس من متعلقات الأفعال وليس له علاقة بالفعل أو ما يشبهه , فتسمية المفعول معه لم تقم على أساس مفهوم إلا بسبب إمعانهم بنظرية العامل، لذا فلم يخلُ شاهد نحوي من تقدير فعل أو عامل ليسوغ نصب الاسم , وهناك من الشواهد ما يظهر فيه التكلف في البحث عن عامل النصب، كما في قولنا: (ما أنت وزيداً) و(كيف أنت وزيداً) [(244)].

فقد قدر ابن يعيش[(245)]: (ما كنت وزيداً ؟) و (كيف تكون أنت وزيداً ؟) وفي هذا تكاف واضح , هدفه إقامة العامل ولو أدى ذلك إلى فساد المعنى.

ومثله قول الشاعر [(246)]:

فما أنا والسـير في متْلَفٍ   يبرح بالـذكر الضـابطِ

إذ قدر الفعل (كنت) كأنه قال: (فما كنتُ أنا والسير) ولكن في هذا البيـت أدرك ابن يعيش ثبات القاعدة فلم يعجبه تقدير فعل مضمر فقال: "ولو رفع لكان أجود" [(247)].

ويتبدى لي أن ناصب المفعول معه هو ما ذهب إليه تمـام حسـان[(248)], وهـو المصاحبة التي تربط ما بعد الواو بما قبلها، ويستوي في هذا الجمل المسبوقة بأفعـال وغير المسبوقة، ونكون بذلك قد ابتعدنا عن التكلف الذي ذهب إليه النحاة.

ولعل ما ذهب إليه الكوفيون أقرب إلى الناحية اللغوية وروح علم اللغة الوصـفي إذ عدوا المفعول معه منصوباً على الخلاف ذلك أن المفعول معه يقع بعد واو لا تفيـد العطف والمشاركة، وإنما تؤدي وظيفة نقل الحكم الإسنادي القائم فيما قبلها إلـى مـا بعدها ويكون مشاركاً له في العلامة الإعرابية، وقد سماه يحيى عبابنـة بـالتحويلات الأسلوبية التي تسهم بتغيير الإعراب[(249)]، ولكي يتضح ذلك سوف تقوم الدراسة بتحليل بعض الأمثلة الاستعمالية كما في المثال التالي:

([244]) انظر: مهدي المخزومي, في النحو العربي نقد وتوجيه: ص 115 .

([245]) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 442.

([246]) البيت لأسامة بن حبيب الهذلي، الدرر: 3 / 157، شرح أبيات سيبويه 1 / 128، والشاهد فيه: قوله: (مـا أنت والسير) إذ نصب السير على أنه مفعول معه بإضمار فعل تقديره (وما كنت).

([247]) ابن يعيش, شرح المفصل: 448/1.

([248]) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها: ص 196 .

([249]) انظر:يحيى عبابنة، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، مجلة أبحاث اليرموك، العدد1,سنة1993م: ص9-42 .

المثال: قول الشاعر:

فما لك والتَـلدد حولَ نَجـدٍ وقد غَصتْ تُهامةُ بالرجال

والتقدير: (ما تصنع والتلدد)

الأصل

<u>تصـ- - - - - - - - - - - - - - - - - -نع و</u>

<u>التلادد</u>

فعل مضارع حرف يفيد اسم

معطوف

مرفـ- - - -وع العطـ- - - - -ف والمشـ- - - -اركة

مرفوع

↓

داخل معنى المصاحبة

↓ ←

فتحولت الجملة أسلوبياً

تصـ- - - - - - - - - - - - - - - - -نع و

التلادد

فعل مضارع حرف يفيـد طـ رأ

على كلمة

مرفوع المصاحبة (التلادد)

تحويل

والمعية أسلوبي

فنصبت

بـ الخلاف

بعد تحويل

المعنى من

العطف

إلـ ـ ـى

المصاحبة

الأصل: تصنع التادد برفع (التادد) على أنّها اسم معطوف على مرفوع,غير انّه لما لم يرد معنى العطف وإنّما أراد معنى المصاحبة, فعندما تّم له هذا المعنـى فغُيـر إعرابه من الرفع إلى النصب لإظهار الدلالة الجديدة.

المثال الثاني: استوى الماء والخشبةَ

الأصل

الماء	و	الخشبةُ فاعل
حرف يفيد	اسم معطوف	
مرفوع	العطف والمشاركة	مرفوع

↓

داخل معنى المصاحبة

↓

فتحولت الجملة أسلوبية ←

الماء	و	الخشـبةَ
فاعل مرفوع	حرف يفيد المصاحبة والمعية	طرأ على كلمة (الخشبة) تحويل أسلوبي فنصبت بالخلاف بعد تحويل المعنى من العطف إلى المصاحبة

الأصل: استوى الماء والخشبة (برفع الخشبة) على أنّها اسـم معطـوف علـى مرفوع(الماء)،غير ان لما لم يرد معنى العطف وإنّما أراد معنى المصاحبة, فعندما تّـم له هذا المعنى غير إعرابه من الرفع إلى النصب لإظهار الدلالة الجديدة.

4.1.2 المفعول فيه:

يسمي البصريون المفعول فيه ظرفاً , أما الكوفيون كالكسائي وأصحابه يسـمونه صفة(250)، في حين يسميه الفراء محالاً , ويسمي الجار والمجرور صفةً, أما مصطلح

(250) ابن السراج, الأصول في النحو:1 / 245 – 246.

المفعول فيه فأول من استخدمه المبرد [251]، وورد في لسان العرب:" ظـرف الشـيء وعاؤه والجمع ظروف، ومنه ظروف الأزمنة والأمكنة، والصفات في الكـلام التـي تكون مواضع غيرها من نحو: (أمام، قدام) وأشباه ذلك تسمى ظروفاً" [252].

ويقسم المفعول فيه إلى قسمين [253]:

1. ظرف زمان: وهو ما كان من أسماء الزمان , وهي تنقسم إلى قسمين: معرب ومبني، فالمعرب مثل: اليوم والشهر والسنة والحقبة، وما شابه ذلـك مـن المعربـات والمبني مثل: إذا، قط، متى، وما شابه ذلك من المبنيات.

2. ظرف المكان: وهو ما كان من أسماء المكان , وينقسم إلى قسمين: معـرب ومبني، فالمعرب مثل: أمام، خلف، قدام، وما شابه ذلك من المعربات، والمبني مثـل: حيث وثم، وهنا، وما شابه ذلك من المبنيات.

1.4.1.2 خروج الظرف عن الظرفية:

يعد النصب في المفعول فيه هو الأصل الاستعمالي الأكثر شيوعاً مـع أن ابـن يعيش قد أجاز الرفع في بعض الأمثلة التي أوردها، مثل: (سِير عليه يـوم الجمعـةِ) (الذي سِرتَه يوم الجمعةِ) [254].

قال:" إن الظرف ما كان منتصباً على تقدير (في) وذلك لأن في الظرفية معنـى زائداً على الاسم , فعلم أن ثم حرفاً أفاده , وليس ثم حرف هذا معناه سوى(في) [255] .

والواضح أن قانون الرفع في المسند إليه قانون لغوي ثابت وليس أمراً اعتباطيـاً يمكن التخلي عنه لأدنى ملابسة , زيادة على أن الظرف اختص بالنصب تمييزاً له عن المرفوع , والمضاف إليه المجرور, فالنصب هنا ليـس أمـراً طارئاً

([251]) المبرد, المقتضب: 1 / 74، وانظر:يحيى عبابنة, تطور المصطلح النحوي البصري: ص 116.

([252]) انظر:ابن منظور,اللسان: 9 / 229 (ظرف).

([253]) التهذيب الوسيط: 2 / 173.

([254]) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 435.

([255]) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 432.

على الظرف، وهو يؤدي دور التكملة، فلاحظنا أن الظرف قد خرج عن الظرفية ومنه قول الشاعر[256] (من الطويل):

ويومٍ شَهِدنَاه سليماً وعامِراً   قليلٍ سِوى الطعن النهال نَوافِله

والشاهد فيه أنه لم يظهر (فيه) حين أضمره لأنه جعله مفعولاً به ويسوغ ابن يعيش ذلك على الاتساع.

ويتبدى لي مما سبق أن الظرف إذا لم يؤد وظيفة الظرفية فحكمه كسائر الأسماء في استحقاق الرفع علماً على الإسناد، والجر علماً على الإضافة , فلذلك يجب أن يدرس موضوع الظرف بعيداً عن نظرية العامل وتوافر أركان الجملة فالجملة التي تؤدي معنى- وإن لم تكتمل عناصر إسنادها - لا داعي للبحث عن عناصر الإسناد فيها.

2.4.1.2 حذف عامل النصب في المفعول فيه:

إن الأصل الاستعمالي للمفعول فيه، وجود ناصب له لأن حكمه كحكم المفعول، ولأنه أحد المفعولاتى، ولكن وجد في الاستعمال اللغوي ظروف حذف عاملها فيقول ابن يعيش:"وكما أن المفعول به ينتصب بعامل مضمر لدلالة قرينة حالية، أو لفظية فكذلك الظرف قد يضمر عامله إذا دل عليه دليل "[257] ومن ذلك قولهم في المثل السائر: (أسائر اليومِ وقد زالَ الظهر)، والتقدير: أنك تسير سائر اليوم، أي باقي اليوم، فقد حذف الفعل (تسير)، والسبب عند ابن يعيش القرينة التي دل عليها الظاهر.

فنلاحظ أن ابن يعيش - كما فعل في المفعولات السابقة - يقدر عاملاً محذوفاً لها عمل فيها النصب، وهو ههنا يقدر الفعل (تسير) عامل لنصب الظرف حتى تسير القاعدة على وتيرة واحدة باطراد.

---

(256) البيت لرجل من بني عامر، الدرر: 3 / 96 ، خزانة الأدب: 7 / 181.

(257) ابن يعيش، شرح المفصل 335/1.

3.4.1.2 مجيء الظرف مصدراً:

إن الأصل الاستعمالي للظرف أن يدل على المكان أو الوقت ولكـن وجـد فـي الاستعمال اللغوي بعض المصادر جعلت أوقاتاً، قال ابن يعيش(258):" اعلم أنهـم قـد جعلوا المصادر أحياناً أو أوقاتاً توسعاً، وذلك نحو (خفـوق الـنجم) بمعنـى مغيبـه و(خلافة فلان) و (صلاة العصر) فالخلافة والصلاة مصدران في الحقيقة جعلا حينـاً توسعاً وإيجازاً، فنلاحظ أن ابن يعيش أجاز أن تأتي المصادر أحياناً وأوقاتاً والسـبب عنده التوسع والإيجاز، إذ التقدير في قولك (فعلته خفوق النجم، وصـلاة العصـر) أي وقت خفوق النجم، ووقت صلاة العصر، فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مكانه.

5.1.2 المفعول لأجله:

وهو علة الإقدام على الفعل , وهو جواب ِلمه (259) وهو مصدر قلبي نُكر علـةً لحدث سابق , واتحد مع هذا الحدث في الزمان والفاعل (260) أو هو اسم يذكر لبيـان سبب الفعل(261) , نحو قوله تعالى: " ولا تقتُلوا أولادكم خَشيةَ إملاقٍ "(262) .

ويسمى المفعول لأجله ومن أجله أي المستغنى عنه , أي: الواقع علة لحدث قـد شاركه المعلل وقتاً وفاعلاً , أي: فهما معاً سواء كان باعثاً وغاية , نحو: (قمت إجلالاً لك)(263).

أما سيبويه فقد تحدث عنه فقال: " هذا باب ما يتشعب من المصادر؛ لأنه عـذر لوقوع الأمر, فانتصب لأنه موقوع له , ولأنه تفسير لما قبله , ِلم كان "(264) وبهذا فهو لم يصطلح الاصطلاح المعروف بالمفعول لأجله وإنما هو من اصطلاحات المتـأخرين (265).

---

(258) ابن يعيش، شرح المفصل: 335/1.

(259) ابن يعيش, شرح المفصل: 1/ 449.

(260) ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 2 / 186، انظر: ابن هشام، أوضح المسالك: 2 / 43.

(261) عبد الغني الدقر, معجم النحو: ص 359 .

(262) الإسراء/ 31.

(263) انظر: الكفوي, الكليات: 161.

(264) سيبويه, الكتاب: 367/1.

(265) انظر:يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري: ص108.

ولقد اشترط النحاة عدة شروط لصحة وقوع المفعول لأجله:

1. أن يكون مصدراً قلبياً ؛ لأنه علـة للفعـل، والعلـل إنمـا تكـون بالمصـادر لا بالذوات[266].
2. أن يكون المفعول لأجله علة للفعل [267] كقولنا: (زرتك محبةً اك).
3. أن يتحد مع ما هو علة له في الزمان [268].

1.5.1.2 تعدية العامل في المفعول لأجله:

يقول ابن يعيش: " اعلم أن المفعول له لا يكون إلا مصدراً ويكون العامل فيه من غير لفظه , وهو الفعل الذي قبله، والفعل يكون لازماً أو منتهياً في التعدي باللام" [269] .

ويسوغ ذلك ابن يعيش [270]بأن دلالة الفعل على المفعول له أقوى من دلالته على المفعول معه وذلك ؛ لأنه لا بد لكل فعل من مفعول له سواء ذكرته أو لم تذكره فجملة المفعول لأجله جملة فعلية مصدرة بفعل لازم , ولهذا عندما وجد ابن يعـيش أن هـذا الفعل قد تعدى إلى المفعول له نصبه، وحسب نظرية العامل التي يتمسكون بها والتـي تنص على أنه لا بد لكل منصوب من ناصب , أخذوا يقدرون ويتأولون حتى يطّـرد الباب معهم، ففي قوله تعالى: " يجعلُون أصابِعهم في آذَانِهم مِن الصواعِقِ حذَر الموتِ" [271]، فالفعل (يجعل) قد عمل النصب بتقوية اللام التي حذفت فاتصل بالمفعول لأجلـه (حذر الموت) فنصبه , وهذا التأويل والتقدير في جملة المفعول لأجله يشبه إلى حد ما التقدير في جملة المفعول معه , فالفعل في جملة المفعول معه لازم لكنه تقوى بـالواو فنصب ما بعده , غير أن الواو في المفعول معه ظاهرة , في حين أن اللام في المفعول لأجله مقدرة , وهذا يخالف كل المخالفة نظرية العامل التي يتمسكون بها.

([266]) ابن هشام, شرح اللمحة البدرية: 2/ 204.

([267]) التهذيب الوسيط: 177 / 178.

([268]) ابن هشام, شرح اللمحة البدرية: 2/ 206.

([269]) ابن يعيش, شرح المفصل: 1 / 449.

([270]) ابن يعيش, شرح المفصل : 1 / 450.

([271]) البقرة /191.

6.1.2 الاختصاص:

الاختصاص لغةً: هو إفراد الشيء دون غيره [272]، قال ابن منظـور: "خصـه يخصه خصاً وخصوصاً وخَصوصيةً وخُصوصـيةً والفـتح أفصـح , وخِصيصـي وخَصصه , واختصه: أفرده به دون غيره , ويقال: اختص فلان بالأمر, وتخصص له , إذا انفرد , وخَص غيره , واختصه ببره , ويقال: فلان مخِص بفلان, أي: خاص به , وله به خِصيه[273].

وأما الاختصاص اصطلاحاً فهو على قسمين[274]:

الأول: ما كان محمولاً على النداء ومنقولاً عنه , وحكمه في البنـاء والإعـراب كحكمه [275] , وذلك نحو قولنا: اللهم اغفر لنا أيتُها العصابة [276].

الثاني: ما لم يكن محمولاً على النداء ولا منقولاً عنه، وهـو عنـد أبـي البقـاء الكفوي: النصب على المدح بإضمار فعلٍ لائق [277]، وذلك نحو: نحـن - العـرب - أقرى الناس للضيف [278].

وذكر عباس حسن أن الاختصاص هو:" قصر حكم أسند إلى ضمير علـى اسـم ظاهر معرفة بعده " [279] ؛ لأن الضمير في العربية يتعلّق بالاسم الظاهر الذي يتقدمه فإذا عرض في الكلام ضمير أو عرض في ابتداء الكلام ضمير، لم يتقدمه اسم يعـين المقصود به , كان الضمير مبهماً ؛ لأن هذه الضمائر عامـة لا تحـدد جماعـة مـن المتكلمين أو المخاطبين , وحين يذكر الاسم فإنه يتعين المقصود من الضمير فيتحـدد

([272]) يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري: ص 123.

([273]) ابن منظور,لسان العرب: 7 / 24 (خصص).

([274]) يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري: ص 123.

([275]) التهانوي, كشاف اصطلاحات الفنون: 2 / 205.

([276]) ابن هشام, أوضح المسالك: 4 / 73، يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري: 123 .

([277]) الكفوي, الكليات: 1 / 76.

([278]) يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري: ص 123.

([279]) عباس حسن, النحو الوافي: 4 / 118.

بعد أن كان مطلقاً ويتخصص بعد أن كان عاماً [280]، والغالب على ذلك الضمير كونه للمتكلم نحو: (أنا) و (نحن) ويقل كونه للمخاطب، ويمتنع كونه للغائب[281].

والباعث على الاختصاص واحد من ستة أمور [282]:

الأول: الفخر , نحو قول الشاعر [283]:

لَنا معشر الأنصار مجد مؤثلٌ بإرضائِنا خَير البريةِ أحمدا

الثاني: التواضع , نحو قول الشاعر [284]:

جد بعفوٍ فإنني أيها العبـ ـد إلى العفو يا إلهي فقير

الثالث: البيان والإيضاح , نحو قول الشاعر [285]:

إنا بني نهشلٍ لاندَعي لأبٍ عنه ولا هو بالأبناءِ يشرينا

الرابع: المدح والتعظيم: نحو قول الشاعر [286]:

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداةِ وآفةُ الجزر

النازلين بكل معتَرك والطيبون معاقِد الأزر

الخامس: الذم والشتم , نحو قول الشاعر [287]:

سقَوني الخمر ثُم تَكَنفُوني عداةَ اللهِ من كَذبٍ وزورِ

([280]) عبد الرحيم رضوان, في النحو العربي: ص 101.

([281]) ابن هشام، شرح غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب: ص 197 .

([282]) انظر:سيبويه، الكتاب: 2 / 170– 194، ابن هشام، أوضح المسالك: 4 / 72.

([283]) البيت مجهول القائل ، انظر شرح غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب: ص 197.

([284]) البيت مجهول القائل ، انظر شرح غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب: ص 198 (الحاشية).

([285]) البيت لبشامة بن حزن النهشلي، انظر شرح غاية الأرب على تهذيب شذور الذهب: ص 198.

([286]) البيت للخرنق بنت هفان، انظر سيبويه، الكتاب: 2 / 57، الفراء، معاني القرآن: 1 / 106.

([287]) البيت لعروة بن الورد ، انظر سيبويه، الكتاب: 4 / 72.

السادس: الترحم، وذلك نحو: [288] (مررتُ بهِ المسكين).

1.6.1.2 تقدير العامل في باب الاختصاص:

ذهب ابن يعيش إلى أن ناصب الاسم المختص فعل مضمر تقديره (أخُص)[289] ومن خلال النظر في هذا الباب نجد سيطرة فكرة العامل وثبات القاعدة والبحث عن أركان الجملة وتسويغ الحركة الإعرابية على موضوع الاختصاص , فالنحاةُ وجدوا أسلوب الاختصاص خروجاً عن مألوفهم في بناء الجملة , حيث يذكر الاسم المنصوب بلا عامل يفسر حكم النصب فيه , واستجابةً لذلك فإنهم يقدرون فعلاً واجب الحذف تقديره (أخص)[290].

مثل قول الشاعر (من البسيط) [291]:

إنَا بني مِنقَرٍ قوم ذوو حسبٍ فينا سراةُ بني سعدٍ وناديها

إذ نصب (بني مِنقَرٍ) على الاختصاص بتقدير فعل محذوف تقدير (أخص). ومثل قوله تعالى : " وامرأتُه حمالةَ الحطَبِ" [292] إذ نصب (حمالة) على الاختصاص أيضاً.

لذا نستطيع أن نصل إلى نتيجة مفادها أن باب الاختصاص له خصوصيته فهو موقف انفعالي لا يقصد به المتكلم الإخبار بل يريد معنى غيره، وهو أن يلفت إليه السامع، وتقدير فعل ناصب للاسم المخصوص وإظهاره في الاختصاص يشوه التركيب [293].

ويمكن لنا عن طريق النظرية التحويلية تفسير ما طرأ على جملة الاختصاص فالأصل التوليدي لجملة الاختصاص في البيت السابق (إنا بني مِنقَرٍ) ومعناها الإخبار , ولما كان الشاعر لا يريد الإخبار في هذا البيت بل يريد الفخر والاعتزاز وجب عليه

([288]) الزمخشري، المفصل في العربية: ص 61 – 62.

([289]) انظر:ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 371 – 372.

([290]) نجاة الكوفي، بناء الجملة: ص198 .

([291]) البيت لعمرو بن الأهتم، الدرر:3 / 13، شرح أبيات سيبويه:2 / 2 ، خزانة الأدب: 8 / 306 والشاهد فيه قوله: (بني منقر) بنصبه على الاختصاص.

([292]) المسد /4.

([293]) انظر: عبد الرحيم رضوان، في النحو العربي: ص 102 – 103.

أن يغير فيه الحركة الإعرابية للاسم الذي يلي الضمير، من الضم إلى الفـتح، وذلـك لإظهار المعنى الجديد، فتتحول الجملة إلى تحويلية (إنا بني مِنقَـرٍ قـوم ذوو حسـبٍ) .(294)

وعليه لا يمكن أن نسير وفق نظرية العامل ونمطية الجملة العربية , ونُقدر لتاك الأسماء المنصوبة عاملاً لنصبه ا؛ لأن الأنماط الاستعمالية في الاختصاص لا تخـالف القاعدة النحوية إذا وردت فيها رواية غير رواية النصب , لأن روايتي الرفع والجـر تُفسران نحوياً، ومن هنا تخرج كل منها إلى باب آخر من الأبواب النحوية وقد أجـاز ابن يعيش مثل هذه التفسيرات ووصفها بالجودة، فيتضح لنا أن أسـلوب الاختصـاص يبنى على حذف العامل لأكثر من قصد منها التبيان والإيضاح أو الذم والشتم أو الفخر أو التواضع أو المدح والتعظيم أو الترحم، فالعامل المقدر يبعِد التركيب عـن المعنـى المراد، كما يجعل هذا التقدير الاختصاص من توابع المفعول به، مـع الأخـذ بعـين الاعتبار الفرق الكبير بين الاختصاص أسلوباً وبين المفعول به.

وتكمن غاية النحاة من هذا التقدير في طرد الباب على وتيرةٍ واحدة، إذ إن كـل عامل لا بد له من معمول، ولا ننسى أن التقدير يحقق لهؤلاء النحـاة أهـم عناصـر الإسناد، التي تتم بها فائدة الجملة.

وفي ما يلي سنأخذ مثالاً يتضح من خلاله أثر المعنى من التبيـان والإيضـاح أو غيره في تغير الإعراب، مستخدمين في ذلك ظاهرة التحويلات الأسلوبية.

المثال على البيان والإيضاح، وذلك نحو قول الشاعر:

إنا بني نهشلٍ لاندَعي لأبٍ عنه ولا هو بالأبناءِ يشرينا

نأخذ من هذا الشاهد شطره الأول:

(294) لإنعام النظر، انظر: خليل عمايرة في نحو اللغة وتراكيبها: ص 165.

الأصل

إنـــا لأبٍ بنـــو نهشـــلٍ لا نـــدعِي

إن حـــرف جار	اســـم	مضـــاف	حـــرف	فعـــل
توكيـــد ونصب وهو مضاف	مرفـــوع	إليـــه مجـــرور	نفـــي	مضـــارع
ومجرور			
ونا: اسم إن منصوب		مرفوع	

داخل معنى الإيضاح والبيان

فتحولت الجملة أسلوبياً إلى

<u>إنـــا لأبٍ</u> <u>بنـــي</u> <u>نهشـــلٍ</u> <u>لا</u> <u>نـــدعِي</u>

إن:حرف جار	اسم منصـوب	مضـاف	حـرف نفـي	فعـل
توكيد ونصب	بالتحويل الأسـلوبي	إليـه مجـرور		مضـارع
ومجرور			
ونا:اسم إن منصوب	بعد تحويل المعنى من		مرفوع

الخبر إلى البيان

وهو مضاف

الأصل أن يكون قوله (بني نهشل) مرفوعاً على أنه خبر إن، ولكنه طـرأ علـى هذه الجملة تحويل أسلوبي ؛ إذ حول المتكلم كلامه من الأسلوب الخبري العادي إلـى أسلوب البيان والإيضاح ؛ لأنه لم يرد مطلق الخبر، وإنما أراد زيادة في البيان فغير- تبعاً لذلك – إعرابه من الرفع إلى النصب.

7.1.2 التحذير والإغراء:

لقد تناول النحاة في مؤلفاتهم موضوع التحذير والإغراء، قال سيبويه: "هذا بـاب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إذا كنت تُحذر: (إياك) كأنك قلت: (إياك نح) و (إياك باعد) , وما أشبه ذلك " [295].

والتحذير: هو إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ (إيا) أو ما جرى مجـراه [296] , ومنه ما جاء في أمثال العرب قولهم: (رأسك والسيفَ) [297]، على تقدير:(نـح رأسك من السيف)، وهو على ضربين [298] :

الأول: ذكر المحذر منه مكرراً أو غير مكرر نحو (يدك والنار) فالمحـذر فـي الجملة (يدك) والمحذر منه (النار).

الثاني: ذكر المحذر منه مكرراً أو غير مكرر نحو: (النار النار)[299] .

ويقدر النحاة فعلاً ناصباً للاسم المحذر منه , كتقديرالفعل(احذر) وإن كان التحذير بغير (إياك) وأخواتها , فلا يجب إضمار الناصب , إلا مع العطف كقولـك: (مـاز رأسك والسيفَ) , أي (يا مازن قِ رأسك واحذر السيفَ)، أو التكرار نحو: (الضـيغم الضيغم) أي: احذر الضيغم، فإن لم يكن عطفاً ولا تكراراً جـاز إضـمار الناصـب وإظهاره , نحو: (الأسد) أي: احذر الأسد , فإن شئت أظهرت وإن شئت أضمرت[300] .

1.7.1.2 حذف الواو في أسلوب التحذير:

لقد ذكر ابن يعيش في كتابه أنه لا بد من ذكر الواو في أسلوب التحذير الذي يقوم على العطف , مثل (إياك والأسد) إذ قال: " فإن قيل هل يجوز حذف الواو من الأسـد؟ فتقول: (إياك الأسد) , قيل: لا يجوز ذلك لأن الفعل المقدر لا يتعدى إلى مفعولين، فلم

([295]) سيبويه، الكتاب 1 / 273.

([296]) السيوطي، همع الهوامع 2 / 17.

([297]) الميداني، مجمع المثال 2 / 279، والزمخشري، 2/ 339.

([298]) فاضل السامرائي، معاني النحو 2 / 525.

([299]) الرضي، شرح الرضي على الكافية 1 / 195.

([300]) السيوطي، همع الهوامع 3 / 27 وانظر:ابن عقيل، شرح ابن عقيل 2 / 275.

يكن بد من حرف العطف , نحو:(إياك والأسد) فتكون قد عديته إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف" [301].

والسبب عنده أن لفظة (إياك) منصوبة بإضمار فعل تقـديره (اتـق) أو (باعـد) واستُغِني عن إظهار هذا الفعل لما تضمن هذا الكلام من معنى التحذير, وهذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد، فإذا كان قد استوفى عمله ونطق بعده باسم آخر لزم إدخـال حرف العطف[302].

ولكن وجِد في الاستعمال اللغوي ما يخالف هذه القاعدة حيث أورد مثالاً على ذلك وهو قول الشاعر [303]:

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب

وفيه حذف الواو في أسلوب التحذير , والتقدير: (إياك إياك والمراء) ولكنه اعتبر هذا الشاهد من قبيل الضرورة الشعرية [304] .

وتبعاً لما سبق فإن ابن يعيش قد حقق نمطية الجملة العربية بتقديره العامل فـي الاسم المنصوب , ولكنه ابتعد كل البعد عن سياق الحال وتقـدير الموقـف الانفعـالي للمتكلم والسامع، فالإغراء والتحذير أسلوبان انفعاليان يلجأ إليهما عند وقوع أمر ما، لذا فالمتكلم في ذلك الموقف يفقد كثيراً من شدته في حالة تقدير الفعل لأن هـذا الموقـف يتطلب ذكر الاسم المحذر منه سريعاً دون شيء يسبقه [305].

ويتبدى لي أن ابن يعيش تنبه إلى هذه القضية ووصفها بـالقُبح , ولكـن ثبـات القاعدة النحوية أجبره على التأويل والتقدير فهو يقول: " ويجوز أن يكون التقدير فـي قولهم: (رأسك والحائطَ) (اتق رأسك واتق الحائطَ).... فإذا كررت هذه الأسـماء ازداد إظهار الفعل قُبحاً" [306].

([301]) ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 390.

([302]) ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 390.

([303]) البيت للفضل بن عبد الرحمن، إنباه الرواة 4 / 76 حماسة البحتري ص 253.

([304]) ابن يعيش، شرح المفصل، 1 / 390.

([305]) انظر: عبد الرحيم رضوان, في النحو العربي ص106 .

([306]) ابن يعيش ، شرح المفصل 1 / 391.

أما الإغراء فهو: أمر المخاطب بلزوم ما يحمد (به) (307)، أو هو تنبيه المخاطب على أمرٍ محمود ليلزمه (308) والإغراء كما أفاد أبو البقاء الكفوي :" هو وضع الظرف أو الجار والمجرور موضع فعل الأمر، نحو: عليك، ودونك ووراءك, ومكانك , وإليك , ولديك " (309).

وقد أقيمت هذه الظروف مقام الفعل طلباً للتخفيف ؛ لأن الأسماء أخف من الأفعال فاستعملوها بدلاً عنها للتخفيف(310).

2.7.1.2 إضمار العامل في الإغراء:

وقف النحاة عند جملة الإغراء وقرروا أنها جملة تحتاج إلى التقدير، حيـث إن الجملة المفيدة هي الجملة التي تستكمل فيها عناصر الإسناد فعندما وجـدوا أن جملـة الإغراء تفتقر إلى عامل في النصب لجأوا إلى التقدير والتأويل الـذين يحققـان لهـم عناصر الإسناد، كما إن هذا التقدير يسوغ لهم الحركة الإعرابية وهي الفتحة.

ولهذا فأن الإغراء عندهم هو اسم منصوب بفعل محذوف إما وجوباً كمـا فـي حالتي العطف والتكرار، إذ يجب الإضمار إذا عطـف أو كـرر, كقولـك: (الزوجـةَ والأولاد) , وتضمر (الزم) (311)، فيقول ابن يعيش:" وكذلك بالإغراء:(أخـاك أخـاك) وانتصاب هذه الأسماء بفعل مضمر تقديره (الزم) " (312)، ومنه قول الشاعر(313):

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ

---

(307) ابن عقيل، شرح ابن عقيل2 / 275 – 276، وانظر:السيوطي، همع الهوامع 3 / 27.

(308) ابن هشام، شرح شذور الذهب ص 212.

(309) الكفوي، الكليات 246/1.

(310) الأنباري، أسرار العربية ص 155.

(311) انظر:ابن عقيل, شرح ابن عقيل 283/3.

(312) ابن يعيش, شرح المفصل398/1.

(313) البيت لمسكين الدارمي، ديوانه 29، شرح أبيات سيبويه 1 / 127.

إذ نصب (أخاك) بفعل مضمر تقديره (الزم)، والسبب في إضمار ذلك الفعل عند ابن يعيش الكثرة، على حد قوله:" فحذفت هذه الأفعال لكثرتها في كلامهم ودلالة الحال" (314).

فيجوز الإظهار فيما عدا ذلك نحو: (العهد)، كأن تقول: (إلزم العهد) ولا يكـون المغزى به إلا ظاهراً , ولا يجوز أن يكون ضميراً (315) .

ووفقاً لذلك فقد عد النحاة الأسماء المنصوبة فـي أسـلوبي التحـذير والإغـراء معمولات لأفعال محذوفة قدروها، وكان لا بد لهم من تسويغ الحركة الإعرابية التي لا بد لها من عامل محدِث لها.

والإغراء والتحذير بهذه الصيغ جمل إنشائية انفعالية أراد منها المتكلم مزيداً مـن الحذر والتفاؤل، ولكن إذا قدرنا لهما الأفعال المحذوفة فسيفقدان كثيراً من دلالتهما على الانفعال والإفصاح، وستتحول إلى جمل طلبية يحتمل فيها الصدق أو الكـذب، فمـثلاً جملة: (الكتاب الكتاب) لا تساوي جملة (الزم الكتاب الكتاب)، إذ الجملة الأولى جملـة إفصاحية فيها معنى الإغراء والحث، في حين أن الجملة الثانية جملة طلبية أراد منهـا المتكلم الإخبار المجرد عما فيها من معنى.

وبعيدا عن هذه التحليلات التي تركز على الناحية الدلالية فإنه يمكن القـول: إن ابن يعيش - كسائر النحاة - كان مكرهاً على هذه التأويلات لأغراض غير دلالية فقد كان مجبراً على البحث عن اتساق القاعدة النحوية لتشمل الأنماط اللغويـة المسـتعملة جميعاً.

فستقوم الدراسة بتحليل بعض الأمثلة بطريقة التحويلات الأسلوبية

(314) ابن يعيش,شرح المفصل398/1.

(315) السيوطي، همع الهوامع 3 / 28.

المثال: النار النار:

الأصل

النار	النار
خبر لمبتدأ محذوف مرفوع تقديره (هذه)	توكيد لفظي

داخل معنى التحذير ↓

فتحولت الجملة أسلوبياً إلى ←

النار	النار
طرأ تحويل أسلوبي على	توكيد لفظي

(النـ-------------------------------ـار)

منصوب

فنصبت بعد

تحويل المعنى

من الخبر

إلى التحذير

طرأ تحويل أسلوبي على كلمة (النار) الأولى إذ لم يقصد المتكلم مطلـق الخبـر وإنما أراد معنى التحذير، ولذا قام بتغيير الحركة الإعرابية من الضمة إلى الفتحة ليعبر عن المعنى الجديد وهو التحذير هنا.

المثال: الكتاب الكتاب:

الأصل

الكتـ---------------------------ــاب

الكتاب

مبتدأ مرفـوع تأكيـد

لفظي مرفوع

والخبر محذوف

لدلالة السياق عليه.

داخل معنى الأغراء

↓

فتحولت الجملة أسلوبياً إلى ←

الكتاب   الكتاب

طرأ تحويل على كلمة(الكتاب)   توكيد لفظـي

منصوب

فنصبت بعد تحويل المعنى من معنى الخبر

إلى معنى الأغراء

الأصل في هذه الجملة الرفع على اعتبار أن (الكتاب) مبتدأ مرفوع، ولكن المتكلم لم يرد مطلق الخبر، وإنما أراد معنى الأغراء، فغير الرفع إلى النصـب ليـدل بهـذا التغيير على المعنى الجديد. وهو الأغراء هنا.

8.1.2 النداء:

النداء لغةً: الصياح، قال ابن منظور: (ونادى به وناداه أي: صاح به) (316).

أما اصطلاحاً: فهو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب (أدعو) لفظاً أو تقـديراً (317)، ويقوم أسلوب النداء على عنصرين رئيسين هما : أداة النداء والمنادى نحو: يا زيد (318).

وتقسم حروف النداء إلى قسمين (319):

---

(316) ابن منظور، لسان العرب14 / 9 (ندى).

(317) الشريف الجرجاني، التعريفات 2 / 182.

(318) ابن يعيش ، شرح المفصل : 316/1..

(319) انظر: سيبويه الكتاب – 2 / 229، المبرد، المقتضب 4 / 334، ابن هشام،أوضح المسالك 4 / 4 – 9.

القسم الأول: الحروف التي ينادى بها البعيد أو ما يكون في حكمه , كالنائم والساهي , وهذه الحروف هي: (ياء، وأي، وهيا، وأيا).

القسم الثاني: الحرف الذي ينادى بها القريب وهو الهمزة.

ويقسم المنادى إلى ثلاثة أقسام [320]:

1- المنادى المفرد: وهو إما أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة أو غير مقصودة، فإذا كان المنادى المفرد معرفة أو نكرة مقصودة، فإنه يبنى على ما يرفع به، فإذا كان يرفع بالضمة فإنه يبنى عليها، وذلك نحو: (يا زيد), ويبنى على الألف والواو إن كان يرفع بهما، وذلك نحو: (يا رجلان) و(يا محمدون)، ويكون في محل نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره (أدعو) , وأما إذا كان المنادى المفرد نكرة غير مقصودة،فإنه يكون منصوباً.

2- المنادى المضاف: وحكمه الإعرابي النصب وذلك نحو: (يا غلام زيدٍ).

3- المنادى الشبيه بالمضاف وحكمه النصب أيضاً، وذلك نحو: (يا طالعاً جبلاً).

وليس من شأن هذه الدراسة الحديث عن النداء حديثاً مفصلاً وإنما رصد الاستعمالات اللغوية المفسرة نحوياً عند ابن يعيش ومن ذلك ما يأتي:

(320) انظر: سيبويه الكتاب – 2 / 182، المبرد ،المقتضب 2 / 2.4، ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1 / 236 – 238.

1.8.1.2 نداء ما فيه الألف واللام:

لا يجيز النحاة نداء ما فيه الألف واللام إلا في الضرورة الشـعرية، قـال ابـن يعيش: " إن حروف النداء لا تجامع ما فيه الألف واللام وإذا أُريد ذلك , تُوصل إليـه بـِ (أي وهذا)" [321].

والسبب عنده أن الألف واللام تفيدان التعريف، والنـداء يفيـد تخصيصـاً، وإذا قصدتَ واحداً بعينه صار معرفة , والتخصيص ضرب من التعريف , فلم يجمع بينهما ؛ لأن أحدهما كافٍ، وصار حرف النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى فاستغني به عنهما، وكذلك لأن الألف واللام تفيدان تعريف العهد وهو معنى الغيبة وذلك أن العهـد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر، فلـم يجمـع بينهمـا لتنـافي التعريفين [322].

وبهذا فإن نداء ما عرف بالألف واللام يكون على الشكل التالي:

يا + (أي) أو (أية) + اسم إشارة(ها) + المنادى المحلى بـ (أل).

وعلى هذا فالاستعمال الذي لا يوافق القاعدة هو المكـون مـن أداة النـداء + المنادى المعرف بالألف واللام (يا الـ...)، دون أن يتَوصل إليه بـ ـ(أي) أو (أيـة) مضافاً إليه اسم الإشارة(ها)، وقد أورد ابن يعيش الأمثلة الاستعمالية التالية:

قول الشاعر (من الوافر) [323]:

مِن أجلكِ يا التي تيمتِ قلبي   وأنتِ بخيلةٌ بالوصل عني

والشاهد في هذا البيت هو: دخول (يا) على ما فيه (أل) وهي (التي) وهـذا لا يجوز عادةً.

ويصرح ابن يعيش عن خروج هذا النمط عن الأصل الاستعمالي إذ قال: "إنه شاذ قياساً واستعمالاً " [324].

([321]) ابن يعيش، شرح المفصل 1 / 343 .

([322]) ابن يعيش، شرح المفصل 1 / 343 .

([323]) البيت بلا نسبة في أسرار العربية: ص230 ، الأشباه والنظائر:2/ 179، شرح عمدة الحافظ :ص 299.

([324]) ابن يعيش، شرح المفصل1 / 344.

وقول الشاعر أيضا (من الرجز) (325):

فيا الغُلامان اللذان فرا

إياكما أن تكسبانا شرا

وفيه يستأنس ابن يعيش نداء (الغلامان) وهي معرفة بـ (أل) ويسوغ ذلك بقوله: " وكان الذي حسنه قليلاً وصفه بـ(اللذان) والصفة والموصـوف كالشـيء الواحـد , فصار حرف النداء كأنه باشر (اللذان) " (326).

مما سبق نلاحظ أن ابن يعيش قد أدرك ثبات القاعدة النحوية التي لا تُجيز نداء ما فيه الألف واللام، فحاول أن يتأول للشواهد الاستعمالية حتى تطرد القاعدة.

2.8.1.2 حذف حرف النداء:

إن الأصل الاستعمالي لأسلوب النداء أن يقع حرف النداء أولاً ثُم يليه المنـادى وأحياناً قد يحذف حرف النداء في بعض الاستعمالات , وهو أمر مقبـول عنـد ابـن يعيش، يقول: " وفي الجملة حذف الحروف مما يأباه القياس ؛ لأن الحروف إنما جيء بها اختصاراً... وحروف النداء نائبة عن (أنادي)، فإذا أخذت تحذفها كـان اختصـار المختصر وهو إجحاف , إلا أنه قد ورد فيما ذكرناه لقوة الدلالـة علـى المحـذوف, فصارت القرائن الدالة كالتلفظ " (327).

ومن الأمثلة على هذا الاستعمال , قوله تعالى: " يوسفُ أَعرِض عـن هـذا"(328) وقوله تعالى :" فَاطِر السمواتِ والأرضِ" (329).

وكذلك قول الشاعر (من البسيط) (330):

حار بن كعبٍ ألا أحلام تَزجركم عني وأنتم من الجوفِ الجماخير

---

(325) البيت بلا نسبة في أسرار العربية: ص 23. والدرر 3 / 3. خزانة الأدب 2 / 294.

(326) ابن يعيش، شرح المفصل 1 / 345.

(327) ابن يعيش، شرح المفصل 1 / 362.

(328) يوسف/29.

(329) يوسف/ 101.

(330) البيت لحسان بن ثابت، ديوانه ص 178، خزانة الأدب 4 /72.

فنلاحظ من خلال الأمثلة السابقة أن ابن يعيش [331] يجيز حذف حرف النـداء ويسوغ ذلك لقوة الدلالة على المحذوف , فالتقدير في الآية الأولى: (يا يوسفُ أعرض عن هذا)، وفي الآية الثانية: (يا فاطِر السمواتِ والأرضِ)، والشاهد في البيت حـذف حرف النداء والتقدير (يا حارثَ)، ولعل النحاة قد أجازوا حذف حرف النداء في مثـل هذه الاستعمالات لأمن اللبس , إلا أن هناك أنواعاً من المنادى لا يجوز معهـا حـذف حرف النداء، قال ابن يعيش: " لا يجوز حذف حرف النداء منه ؛ لأنه لا يجمع عليـه حذف الموصوف، وحذف حرف النداء منه , فيكون إجحافاً فلذلك لا تقول: (رجلُ أقبلْ) ولا (غلام تعالَ)، وأنت تريد النداء حتى يظهر حرف النداء" [332], ولا يجوز ذلك في المبهم , وقد ورد في الاستعمال اللغوي , حذف حرف النداء من النكرة في الشعر قال العجاج (من الرجز) . [333]

جاري لا تَستَنْكِري عذيري

سيري وإشْفاقِي على بعيري

وقد أشار ابن يعيش إلى القاعدة في مثل هذا فقال:" كل ما يجوز أن يكون وصفاً لـ (أي) ودعوته , فإنه لا يجوز حذف حرف النداء منه ؛ لأنه لا يجمع عليـه حـذف الموصوف، وحذف حرف النداء منه فيكون إجحافاً" [334]، كما أنه حمل هذا البيت على الضرورة.

3.8.1.2 تكرير المنادى:

ذكر ابن يعيش أنه في حالة تكرار المنادى المضاف دون المضاف إليه، نحو: (يا زيد زيد عمروٍ) يجوز فيه وجهان، أحدهما: نصب الأول والثاني، والوجه الآخر: ضم الأول ونصب الثاني[335] .

([331]) انظر:ابن يعيش، شرح المفصل 1 / 362.

([332]) انظر:ابن يعيش، شرح المفصل 1 / 362.

([333]) الرجز للعجاج ديوانه 332/1، خزانـة الأدب 2 / 125، شـرح أبيـات سـيبويه461/1،لسـان العـرب 548/4(عذر).

([334]) ابن يعيش، شرح المفصل 1 / 362.

([335]) انظر:ابن يعيش، شرح المفصل 1 / 347.

وهو في ذلك يتبع جمهور النحويين في جواز الـوجهين: وجـه نصـب الأول والثاني , فتقول: (يا زيد زيد عمرو) , ووجه ضم الأول ونصب الثاني, فتقول: (يا زيد زيد عمرو)، لكنه يرى أن الوجه الثاني هو القياس ؛ لأن الأول منادى مفرد معرفـة، بين باسم مضاف إما بدلاً وإما عطف بيان (336).

أما من ناحية الاستعمال اللغوي فقد أورد ابن يعيش شاهدين على هذه الظـاهرة وهما: قول جرير (من البسيط) (337) :

يا تَيم تَيم عدِي لا أبا لَكُم   لا يلْقِينكُم في سوءةٍ عمر

والشاهد الآخر ما نُسب إلى ولد جرير في الكتاب (338)، وهو (من الرجز): (339)

يا زيد زيد اليعملاتِ الذُبل

تَطاولَ الليلُ هدِيتَ فانْزل

فابن يعيش ذكر أن البيتين رويا على الوجهين المذكورين واختار روايـة ضـم الأول ونصب الثاني , وسوغ هذه الرواية على أن الاسم الأول منادى مبني على الضم , كونه معرفة مفردة , والثاني جاء منصوباً كونه إما بدلاً وإما عطف بيان جاء لتبيـين الاسم الأول وتوضيحه.

فنلاحظ مما سبق أن ابن يعيش يرجح الوجه الثاني حتى لا يصطدم مـع ثبـات القاعدة التي تقتضي أن يبنى المنادى المفرد المعرفة على الضم (340).

4.8.1.2 ترخيم المنادى المضاف:

والترخيم من خصائص النداء , وقد حظي باهتمام النحاة ففصلوا فيـه المسـائل وعقدوا له الفصول (341) , وقد ذكره سيبويه وقال: "هذا باب الترخيم , والترخيم حذف كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً" (342)، وقال ابن منظور:" والتـرخيم: التليـين

(336) ابن يعيش، شرح المفصل 1 / 348.

(337) البيت لجرير ديوانه ص 212، الأزهية ص 238، الاغاني 349/21.

(338) سيبويه، الكتاب 2 / 206.

(339) البيت لعبد الله بن رواحة، ديوانه ص 99 ولبعض ولد جرير في الكتاب 2 / 2.6،همع الهوامع 122/2.

(340) انظر:ابن يعيش، شرح المفصل 1 / 348.

(341) السيوطي، همع الهوامع 3 / 102 – 104.

(342) سيبويه، الكتاب 2 / 239.

ومنه الترخيم في الأسماء لأنهم إنما يحذفون أواخرها ليسهلوا النطـق بهـا , وقيـل: الترخيم الحذف، ومنه ترخيم الاسم في النداء , وهو أن يحذف حرف من آخره أو أكثر , كقولك إذا ناديت حارثاً: (يا حار) وحالك: (يا حال)، وسمي ترخيماً لتليين المنـادي صوته بحذف الحرف , قال الأصمعي: أخذ عني الخليل معنى الترخيم وذلك أنه لقيني فقال لي: ما تسمي العرب السهل من الكلام ؟ فقلت له: العرب تقول: جارية رخيمة إذا كانت سهلة المنطق، فعمل باب الترخيم على هذا " [343].

إن الأصل الاستعمالي للترخيم أن يكون المنادى المرخم مفرداً غير مضاف يقول ابن يعيش: " والترخيم له شروط: منها أن يكون منـادى وذلـك لكثـرة النـداء فـي كلامهم... ومنها أن يكون مفرداً غير مضاف ؛ لأن الاسم المفرد قد أثر فيـه النـداء وأوجب له البناء بعد أن كان معرباً" [344].

ولكن وجِد في الاستعمال اللغوي ما يخالف هذه القاعدة، مثل: قول الشاعر (مـن الطويل) [345] :

أبا عرو لا تُبعِد فكُل ابن حرةٍ سيدعوه داعِي مِيتَةٍ فيجيب

وقول زهير (من الطويل) [346] :

خُذُوا حِذْركم يا آلَ عِكرِم واذكُروا أواصِرنا والرحم بِالغَيبِ يذكَر

وهذا الترخيم الذي وقع في البيتين محمول عند ابن يعيش على الضرورة [347] مثل حال الترخيم الذي يقع في غير النداء للضرورة والسبب عنـده؛ لأن الاسـم المفرد قد تأثر بالنداء, ولهذه الميزة التي اكتسبها الاسم المفرد ساغ فيه الترخيم , أمـا المنادى المضاف فحاله في النداء مثل حاله قبل النداء، وبما أن ابن يعـيش قـرر أن الترخيم لا يكون إلا في النداء، فهو يقرر أنه لا مسوغ لترخيم المنادى المضاف لأنـه جارٍ على الإعراب في النداء كجريه عليه في غير النداء.

([343]) ابن منظور، لسان العرب 5 / 179 – 18. (رخم).

([344]) انظر:ابن يعيش، شرح المفصل 1 / 374 – 375.

([345]) البيت بلا نسب في أسرار العربية ص239 / الإنصاف في مسائل الخـلاف ص 348، خزانـة الأدب 2 / 336.

([346]) البيت لزهير بن ابي سلمى، ديوانه ص 214، أسرار العربية ص 239، لسان العرب 333/3(فرد) والشاهد فيه قوله: " آل عكرم " حيث رخم المضاف إليه، والأصل " آل عكرمة ".

([347]) انظر:ابن يعيش، شرح المفصل 1 / 375.

9.1.2 الاشتغال:

عرف ابن هشام الاشتغال بقوله: " أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعـل عامـل فـي ضميره , ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسـم الأول لنصبه، ومثال ذلك : زيداً ضربتُه , وقال: ألا ترى أنك لو حـذفت الهـاء وسـلّطت (ضربت) على (زيد) لقلت: (زيداً ضربتُ) ويكون (زيد) مفعولاً مقدماً, وهذا مثال من اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم "[348].

وعلل ابن عصفور ذكره للاشتغال بعد المبتدأ والخبر بقوله: " لأن كثيـراً مـن مسائله يرجع إلى ذلك، ثم قال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه , ولو لم يعمل فيه لعمل فـي الاسـم المشتغل عنه أو في موضعه " [349].

فالاشتغال هو: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشتغل عن الاسم المتقدم بعملـه في ضميره أو في سبب ضميره بواسطة أو بغيرها , ويكون العامل بحيث لو سلط على الاسم المتقدم لنصبه لفظاً أو محلاً نحـو: (محمـداً أكرمتـه) أي: أكرمـت محمـداً أكرمته[350].

وأركان الاشتغال ثلاثة: مشغول عنه وهو الاسم المتقدم ومشغول وهـو الفعـل المتأخر, ومشغول به وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة [351].

([348]) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى ص 192 - 193، انظر: شرح التصريح 1 / 296.

([349]) المقرب، ابن عصفور: ص 94.

([350]) عبد الغني الدقر معجم النحو ص 28.

([351]) ابن هشام، اوضح المسالك 2 / 158.

1.9.1.2 تقدير عامل النصب في الاسم المشغول عنه:

إن الأصل في الاستعمال اللغوي أن يكون الاسم المشغول عنه منصـوباً بفعـل الضمير على شريطة التفسير, ففي جملة: (زيداً أكرمته) يكون (زيد) منصـوباً بفعـل محذوف يفسره المذكور، ويكون التقدير: (أكرمت زيداً أكرمته) (352).

وقد وافق ابن يعيش مذهب البصريين وانتصر له انتصاراً شديداً، فقال:" إن الاسم المنصوب (زيداً) وإن كان مفعولاً للفعل المتأخر (أكرمت) من حيث المعنـى فإنـه لا يجوز أن تعمله فيه من حيث اللفظ ؛ لأن الفعل استوفى مفعوله , فلذلك وجـب تقـدير فعل من جنس الفعل المتأخر" (353).

وقد ورد في الاستعمال اللغوي المشغول عنه مرفوعاً مثل قولِهِ تعالى: "وأما ثمود فَهديناَهم " (354).

يتضح مما سبق أن ظاهرة الاشتغال تؤكد مدى استحكام نظرية العامل في أذهان النحويين , فالغاية عندهم تفسير حركة النصب ؛ لأن قانون نظريـة العامـل يقـول: المنصوب لا بد له من ناصب ولو لم تسيطر هذه النظريـة علـى إدراكهـم لتقبلـوا المنصوب في جملة (زيداً أكرمته) على أنه مفعول به تبعاً لما يضيفه المعنى وليـس لهم أن يخترعوا باباً جديداً (355).

ويسخر ابن مضاء مما جلبته ظاهرة الاشتغال على النحو العربي من صـيغ لـم ينطق بها العرب ولا دارت على ألسنتهم، ويتابعه عدد من النحويين في العصر الحديث في مهاجمة ظاهرة الاشتغال، وطالبوا بإلغاء باب الاشتغال نهائياً مـن كتـب النحـو العربي (356).

ولعل ابن يعيش أدرك ثبات القاعدة النحوية وكأنه مل من فكرة حـذف العامـل وجوباً، والقاعدة التي بنى النحاة عليها الاشتغال، فقبل الرفع في الأمثلة السابقة واعتبره

---

(352) أنظر:ابن يعيش، شرح المفصل:1 / 401، ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف, مسألة 12.

(353) ابن يعيش، شرح المفصل: 1 / 401 .

(354) سورة فصلت/ 17.

(355) إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء ص 93.

(356) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة ص 122 .

الأصل حين قال: " النصب عربي جيد والرفع أجود " [357] يعني أن النصب في (زيداً ضربته) عربي فصيح في كلام العرب , والرفع أجود منه ؛ لأن الرفع لا يفتقـد إلـى إضمارٍ ولا تقدير محذوف.

10.1.2 الاستثناء:

الاستثناء لغةً: المنع والصرف[358]، أما اصطلاحا فقد قال ابن جني :"أن تخـرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره" [359]، وقال أبو بركـات الأنباري:" إن قال قائل: ما الاستثناء ؟ قيل: إخراج بعض من كل بمعنى إلا" [360].

وقال ابن يعيش : "هو صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناولـه الأول" [361]. وقال الرضي: "المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظاً أو تقديراً بإلا أو أخواتها، والمنقطع ما كان المذكور بعدها غير مخرج" [362] .

وأركان الاستثناء أربعة [363]:

الحكم، والمستثنى منه، وأداة الاستثناء، والمستثنى.

فإذا قلنا: (قام القوم إلا زيداً)، فإن (القوم) هو المستثنى منه و(إلا) أداة الاستثناء، و(زيد) المستثنى.

وللاستثناء ثلاثة أقسام وهي[364] :

القسم الأول: الاستثناء الموجب، وهو ما ذُكرت فيه أركان الاسـتثناء جميعهـا ولا يتقدمه نفي.

القسم الثاني: الاستثناء غير الموجب المتصل, وهو مـا ذكـرت فيـه أركـان الاستثناء ولكنه مسبوق بنفي.

([357]) ابن يعيش، شرح المفصل 1 / 404 .

([358]) الكفوي، الكليات 1/ 134.

([359]) ابن جني، اللمع ص 66.

([360]) الأنباري، أسرار العربية ص 201.

([361]) ابن يعيش، شرح المفصل 2/ 46 – 50.

([362]) الرضي، شرح الكافية 244/1.

([363]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1 / 543 – 548.

([364]) انظر:سيبويه، الكتاب 2 / 311 ، ابن جني،اللمع 66،ابن هشام، شرح شذور الذهب 264.

القسم الثالث: الاستثناء المفرغ: وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه.

وليس من شأن هذه الدراسة أن تتحدث عن الاستثناء حديثاً مفصلاً، بـل تـذكر حديثاً يتمثل مواضع الأنماط الاستعمالية التي لم تتفق مع القاعدة ومطابقتها مع السـبب النحوي عند ابن يعيش, ومن ذلك:

1.10.1.2 الاستثناء التام الموجب:

إن الأصل الاستعمالي لجملة الاستثناء أن يكون المستثنى منصوباً بفعل مضـمر تقديره: (أستثني) وذلك حتى يفسر النصب، فإذا قلنا: (قام القوم إلا زيداً)، فـإن الفعـل المقدر وهو(أستثني) قد حل محل (إلا) فعمل النصب في المستثنى، وعندئـذ سـتكون الجملة على الشكل التالي: (قام القوم استثني زيداً) .

فقد قال ابن يعيش : " فالمستثنى من الموجب منصوب أبداً، نحو قولك: (أتاني القوم إلا زيداً) , ليس فيه إلا النصب " [365].

كما أنه يقدر فعلاً مضمراً حتى يسوغ حركة النصب، غير أن هذا التقدير الـذي يسوغ الحركة الإعرابية لا يمكن أن يكون من جسم اللغة المستعملة، فجملة (قام القـوم إلا زيداً) وهو النمط الموافق للواقع الاستعمالي، لا تساوي جملة: (قام القـوم أسـتثني زيداً) وهو النمط الموافق للقاعدة , وذلك لأن التقدير في الجملة الثانية جعل المسـتثنى في الجملة الأولى من لواحق المفعول به , والفرق كبير بين المستثنى الذي يعد ركنـاً أساسياً في الجملة وبين المفعول به الذي تستكمل به الجملة بناءها.

وقد تنبه إلى ذلك ابن يعيش , ولكنه لم يستطع التصريح بصورة مباشرة ؛ لأنه لا يريد أن يصطدم بثبات القاعدة النحوية إذ قال:"وإنما كان منصـوباً لشـبهه بـالمفعول ووجه الشبه بينهما أنه يأتي بعد الكلام التام فضلة، وموقعه من الجملة الآخِر كموقعـه، وإنما قلنا: إنه مشبه بالمفعول ولم نقل إنه مفعول ؛ لأن المسـتثنى أبـداً بعـض مـن المستثنى منه والمفعول غير الفاعل" [366].

([365]) ابن يعيش، شرح المفصل 2 / 48.

([366]) ابن يعيش، شرح المفصل 2 / 48.

ومع كل هذه التأويلات والتقديرات التي ذكرها ابن يعيش مسوغاً للنصب في المستثنى حتى تساير القاعدة النحوية , إلا أنه وجِد في الاستعمال اللغوي أن المستثنى يتأرجح بين الرفع والنصب والجر، ولهذا فإننا نجد عدم اتّساق وانتظام في تقديرات ابن يعيش وتأويلاته، ومن ذلك أنه أقر أن المستثنى يكون واجب النصب إذا وقع بعد (إلا) في كلام تام موجب [367], نحو قوله تعالى: " فَشَرِبوا مِنْه إلا قليلاً مِنْهم"[368].

ولكن وردت هذه الآية في قراءة أخرى بالرفع على البدلية[369]:" فَشَرِبوا مِنْه إلا قليلٌ منهم "، وقوله تعالى: " لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لَفَسدتَا " [370]، وقول الشاعر (من الوافر) [371].

وكل أخٍ مفارِقُه أخوه لَعمر أَبِيك إلا الفَرقَدان

فنلاحظ في الأمثلة الاستعمالية السابقة مجيء المستثنى مرفوعاً، على غير ما جاءت به القاعدة، وحتى تسير القاعدة على وتيرة الإطراد اضطر ابن يعيش لإيجاد سبب لهذا الخروج ففي الآية: " لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لَفَسدتَا " حمل ذلك على المعنى حيث قال:" والمراد غير الله، فهذا لا يكون إلا وصفاً ولا يجوز أن يكون بدلاً يراد به الاستثناء ؛ لأنه يصير في تقديره: (لو كان فيهما إلا الله لفسدتا) وذلك فاسد لأن (لو) شرط فيما مضى فهي بمنزلة (أن) في المستقبل، ولو نَصبتَ على الاستثناء فقلت: (لو كان فيهما إلهةٌ إلا الله) لجاز " [372].

أما في قول الشاعر فيقول:" فـ (إلا) وما بعدها بمعنى (غير) صفة لـ(كل) لو جعله وصفاً لخفض وقال: (إلا الفرقدين)" [373].

فهو يحمل (إلا) في الشاهدين السابقين على (غير) ونستطيع القول أن عامل الخلاف هو الذي نصب المستثنى, فالمستثنى في هذا نصب ؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره , وهذا الإخراج يقتضي مخالفة العلامة الإعرابية, ولا يمكن أن تكون هذه

([367]) المصدر السابق نفسه.

([368]) البقرة / 249.

([369]) البقرة/ 249 ، وهي قراءة ابن مسعود والأعمش ، انظر:أبو حيان، البحر المحيط 2 / 275.

([370]) الأنبياء / 22.

([371]) البيت لعمر بن معد يكرب، ديوانه ص: 178 العقد الفريد 3 / 107، همع الهوامع 229/1.

([372]) ابن يعيش، شرح المفصل: 2 / 73.

([373]) ابن يعيش، شرح المفصل: 2 / 73.

العلامة غير الفتحة ؛ لأنها أخفّ الحركات، ولأن الضمة خاصة بالمرفوعات والكسرة خاصة بالمجرورات.

أما ما ذهب إليه النحاة من تقدير فعل وغيره فمرده إلى تحقيق نظريـة العامـل ليحققوا نمطية الجملة بتوافر أركانها بتقديرهم (أستثني) , وبذلك يكونوا قد أتموا بنـاء الجملة.

مجمل القول أن الأخذ بالتقدير والتأويل يضيف على أسلوب الاستثناء التعقيد فـي حين أن الأخذ بعامل الخلاف كعامل معنوي عمل النصب بالمستثنى يبتعد باللغة عـن التعقيد ويجعلها أقرب إلى السهولة والتيسير.

11.1.2 الحـال:

الحال في اللغة هو نهاية الماضي وبداية المستقبل[374]، واصطلاحاً هو اسم نكرة فضلة منتصب، يبين هيئة الفاعل أو المفعول في وقت حدوث الفعل لفظاً، نحو: (ضربت زيداً قائماً)، أو معنى، نحو:(زيد في الدار قائما) [375].

وقال ابن السراج: " والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول، أو صفة في وقـت ذلك الفعل المخبر به عنه" [376].

وقد ذكر ابن هشام باب الحال، فقال:" وهو وصف فضلة، يقـع علـى جـواب كيف... وهي عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة شروط، أحدها: أن يكون وصفاً، والثاني: أن يكون فضلة، والثالث: أن يكون صالحاً للوقوع في جواب كيف" [377].

كما أن ابن جنّي عرفه بقوله :" الحال: وصف هيئة الفاعل أو المفعول به وأمـا لفظها، فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم عليها الكلام، وتلك النكرة هي المعرفـة فـي المعنى " [378]، وعليه فإن ابن جني قد زاد على ما أتى به السابقون توضـيحاً لمعنـى الحال، فهي في الحقيقة صاحب الحال الذي هو المعرفة في المعنى[379] .

([374]) الشريف الجرجاني، التعريفات: ص 85.

([375]) الكفوي، الكليات: 187/2،التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون 120/2،عبد الغني الدقر معجم النحو 162.

([376]) ابن السراج، الأصول في النحو 258/1.

([377]) ابن هشام، المغنى ص (234).

([378]) ابن جني، اللمع: ص 62.

([379]) يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري ص 140.

وتقع الجملة حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فالواو هي الرابط الذي يجب أن يذكر[380] .

والعامل في الحال على ضربين، أحدهما أن يكون فعلاً، وذلك نحو: (جاء زيـد راكباً).

ويجوز أن يتقدم الحال عليه، نحو: (راكباً جاء زيد) لأن العامل هنـا متصـرف وأما العامل الثاني فهو معنى الفعل، وذلك نحو: (هذا زيد قائماً) ولا يجوز تقديم الحال عليه[381].

وليس من شأن الدراسة أن تتحدث عن الحال حديثاً مفصلاً، وإنما تذكر بعـض الأنماط اللغوية التي فسرها ابن يعيش تفسيراً نحوياً في كتابة شرح المفصل، ومن ذلك ما يأتي:

1.11.1.2 وقوع الحال معرفة:

إن الأصل في الاستعمال اللغوي أن تأتي الحال نكرة، إذ قال ابن يعـيش:" إنمـا استحقت الحال أن تكون نكرة، لأنها في المعنى خبر ثانٍ" [382].

ولكن وردت بعض الاستعمالات اللغوية جاءت فيها الحال معرفة على خلاف ما سبق، إذ قال ابن يعيش:" وقد جاءت مصادر في موضع الحال لفظها معرفة" [383] نحو قوله لبيد (من الوافر) [384]:

فأرسلَها العِراك ولم يذُدها ولم يشْفِقْ على نَغَصِ الدخال

فنصب (العراك) على الحال وهو معرفة، ويسوغ ذلك ابن يعيش بقوله: "وإنمـا جاء هذا الاتساع في المصادر، لأن لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقة الحال أن تكـون بالصفات ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام، لم تقـل العـرب أرسـلها معتركة، ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال، والتحقيق أن هذا نائب عن الحال وليس بها، وإنما التقدير: (أرسلها معتركة)" [385].

---

(380) الزمخشري، المفصل في العربية: ص 64.
(381) انظر: الأنباري، أسرار العربية ص177 – 178.
(382) ابن يعيش، شرح المفصل 17/2.
(383) ابن يعيش، شرح المفصل 18/2.
(384) البيت للبيد ديوانه ص 8 ،الزمخشري، أساس البلاغة (نغص)،علاء الدين الأربلي جواهر الأدب: ص31.
(385) ابن يعيش، شرح المفصل 18/2.

ومما سبق نلاحظ أن ابن يعيش ذهب إلى أن الحال لا تكون إلا نكـرة، وعنـدما وجد في الاستعمال اللغوي ما يخالف ذلك، سوغ له بأنه نكره في المعنى فاضطُر إلـى التقدير والتأويل، وواجب النحوي - كما نعرف - أن يصف الظاهرة كما هـي ودون تدخل، فكان عليه أن يصفها بالشذوذ الذي لا يقاس عليه.

2.11.1.2 مجيء صاحب الحال نكرة:

إن الأصل الاستعمالي أن يكون صاحب الحال معرفة، لأنه يقع نكرة بمسوغات، قال ابن يعيش:" وتنكير ذي الحال قبيح وهو جائز مع قبحه، لو قالـت: (جـاء رجـلٌ ضاحكاً)، لقبح مع جوازه، وجعله وصفاً لما قبله هو الوجه، فإن قدمت صفة النكـرة، نَصبتَها على الحال، وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة علـى الموصـوف...ويسـميه النحويون أحسن القبيحين، وذلك أن الحال من النكرة قبيح"[386].

وقد أورد ابن يعيش أمثلة استعمالية تخالف ما جاء فيه ومنها: قـول ذي الرمـة (من الطويل) [387]:

وتَحتَ العوالِي بالقَنَا مستظِلةٌ ظِباء أَعارتْها العيون الجآذِر

فقد نصب (مستظلةً) على الحال بعد أن كانت صفةً لـ(ظبـاء) متـأخرة فلمـا صارت متقدمة امتنع أن تكون نعتاً، لأن النعت لا يتقدم على منعوته، ومنها كذلك قول الشاعر (من الوافر) [388]:

لِعزةَ موحشًا طَلَلٌ قَدِيم عفاه كل أسحم مستديم

فقد نصب (موحشاً) على الحال بعد أن كانت صفة لـ(طلـل)، فلمـا صـارت متقدمة امتنع أن تكون نعتاً، لأن النعت لا يتقدم على منعوته.

نلاحظ من حديث ابن يعيش أنه لا يجوز تنكير صاحب الحال وجعله وصفاً لما قبله، ولكن عندما تقدمت الحال على صاحبها اصطدم بقاعدة منعته من تقـديم النعـت على المنعوت فاضطر أن يخالف نفسه ويغيرها حالاً على الرغم من مجيء صـاحبها نكرة، فهو يحاول بذلك أن يجعل القاعدة مطردة وتسير على وتيرة الاستعمال، ويشـير

([386]) ابن يعيش، شرح المفصل 17/2

([387]) البيت لذي الرمة في ديوانه ص 1024، شرح أبيات سيبويه 502/1 .

([388]) البيت لكثير عزة، ملحق ديوانه 536، شرح التصريح 375/1،بلا نسبة فيه أمالي أبن الحاجب 300/1.

إلى أن هذه الأمثلة تخالف الأصل الاستعمالي لها، إلا أنها قبلت في الدرس النحوي لعلة الضرورة.

وقد تحدث ابن يعيش عن قوله تعالى: "أَيحسب الإِنسان أَلَّن نَجمع عِظَامه بلَى قَادِرِين علَى أَن نُسوي بنَانَه" [389]، في مبحث الحال، ولدى شرحه الحال التي تُنصب بعامل مضمر، فأورد رأي سيبويه في ناصب (قادرين) فقال: " انتصاب (قادرين) عند سيبويه بفعل مقدر تقديره (نجمعها قادرين)، ودل على ذلك الفعل قوله تعالى:(أن نَجمع عِظَامه)"[390].

ولم يعلق على هذا الرأي، وإنما أتبعه برأي الفراء وآراء آخرين ناقضاً المذهبين، فقال في الأول: "ذهب الفراء إلى أن انتصابه بإضمار فعل دل عليه الفعل المذكور أولاً، وهو قوله: (أيحسب الإنسان)، وتقديره: (بلى فليحسبنا قادرين على أن نسوي بنانه)، فهو يجعله مفعولاً ثانياً، ومفعولا (حسبت وأخواتها) لا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر " [391]، وقال في الثاني: " وذهب بعضهم إلى أن تقديره (بلى نقدر قادرين)، وهو ضعيف - أيضاً - لأن اسم الفاعل إذا وقع لم يجز أن يعمل فيه فعل من لفظه، فلا تقول (قمت قائماً) وأنت تريد الحال، لأن الحال لا بد فيها من فائدة إذا كانت فضلة في الخبر وليس في ذلك فائدة، لأنك لا تقوم إلا قائماً" [392] ثم ختم المسألة باختيار رأي سيبويه، فقال:" والوجه هو الأول، وهو مذهب سيبويه" [393].

وبذلك يتضح لنا جلياً أن الغاية من هذه التقديرات هي رغبة النحويين في تعميم قواعدهم، فقد حققوا عناصر الإسناد، فالفعل (نجمع) هو المسند والضمير المستتر في هذا الفعل هو المسند إليه، عندئذ سيكون شكل الجملة (بلى نجمعها قادرين).

ولكنهم لم يهتموا بالمعنى الذي لا شك سيتغير، فجملة (بلى قادرين) لا تساوي (بلى نجمعها قادرين) وقد أنكر الفراء هذا التقدير وبعده عن طبيعة اللغة المستعملة[394].

([389]) سورة القيامة، الآيتان (3، 4).
([390]) ابن يعيش، شرح المفصل، 2 / 34.
([391]) ابن يعيش، شرح المفصل، 2 / 34 .
([392]) ابن يعيش، شرح المفصل، 2 / 34 .
([393]) ابن يعيش، شرح المفصل، 2 / 34 .
(394) الفرّاء، معاني القرآن 1 / 225 – 226.

12.1.2 التمييــز:

وهو من المصطلحات التي لم تحظَ - من حيث التعـدد - بمـا حظيـت بـه المصطلحات النحوية الأخرى عند النحاة.

والتمييز لغةً هو: العزل والفرز، قال ابن منظور: " الميز: التمييز بين الأشـياء تقول: مزتُ بعضه عن بعض فأنا أَمِيزه ميزاً " [395].

وأما اصطلاحاً فهو: اسم نكرة بمعنى (من) مبين لإبهام اسم وهو المفرد، أو نسبه وهو الجملة [396].

فهو اسم نكرة، وبذلك خرج المشبه بالمفعول به، نحو:(زيد حسن وجهـه) وهـو بمعنى (من) وبذلك خرج عن (الحال).

كما أنه تخليص الأجناس بعضها من بعض ويأتي بعد الكلام التام فضلة[397] وهو عند المتأخرين[398] : النص على أحد الاحتمالات أمر مبهم لتبيينه[399] .

أما العامل في التمييز فيقسم إلى قسمين:

الأول: الفعل، وذلك نحو: (تصبب زيد عرقاً)، و (عرقاً) تمييز منصوب بالفعل الذي قبله[400] .

وذهب سيبويه إلى أنّه لا يجوز تقديم هذا النوع على عامله، وذلك لأن المنصوب هو الفاعل في المعنى[401] .

والثاني: العامل في التمييز غير فعل، وذلك نحو: عندي عشرون رجلاً فالعامـل فيه هو العدد، لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو: حسن وشديد ولا يجوز في هذا القسم أن يتقدم التمييز عليه بإجماع النحويين، لأن التمييز تبيين للمميز، والتبيين لا يتقدم على المبين[402] .

وسأتناول في هذا الباب بعض الأنماط اللغوية التي خرجت عن القواعد والتفسير النحوي لها عند ابن يعيش ومدى مطابقة السبب النحوي لها.

---

(395) ابن منظور،لسان العرب 231/13.
(396) عبد الغني الدقر، معجم النحو، ص 112.
(397) ابن جني، اللمع في العربية، ص 65.
(398) يحيى عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري، ص 147.
(399) الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص 65.
(400) الأنباري، أسرار العربية ص 181.
(401) سيبويه، الكتاب، 205/1، ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ص828.
(402) سيبويه الكتاب 205/1، الرضي شرح الكافية: 213/1.

1.12.1.2 تقدم التمييز على عامله:

إن الأصل الاستعمالي أن لا يتقدم المميز على عامله سواء أكان العامل فعلاً أم معنى، إذ قال ابن يعيش متمثلاً رأي سيبويه: " اعلم أن سيبويه لا يرى تقدم المميز على عامله، فعلاً كان العامل أم معنى، ولا يجوز أن تقول: (عرقاً تصبب زيد) و(لا نفساً طبتُ)" (403).

ويظهر انتصار ابن يعيش لهذا الرأي من خلال تعليله:" أما إذا كان العامل معنى غير فعل، فأمر امتناع تقديم معمولة عليه ظاهر لضعف عامله، وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عاملهٍ، إلا أنّه منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المعنى والحقيقة، ألا ترى أن النصب في قولك:(تصبب زيد عرقاً) في الحقيقة للعرق، والتقدير (تصبب عرقُ زيدٍ) فلو قدمناه لأوقعناه موقعاً لا يقع فيه الفاعل ؛ لأن الفاعل إذا قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً " (404).

وقد ورد في الاستعمال اللغوي ما يخالف ذلك حيث ذهب أبو عثمان المازني وأبوالعباس المبرد وجماعة من الكوفيين(405) واحتجوا ببيت أنشدوه (من الطويل) (406):

أَتهجر ليلى بالفراقِ حبيبها وما كاد نفسا بالفِراق تَطِيب

والشاهد في هذا البيت تقديم المميز (نفساً) على عامله (تطيب) ويحمل ابن يعيش هذا البيت على الشذوذ إذ يقول: " ولا حجة في ذلك لقلته وشذوذه، مع أن الرواية (وما كاد نفسي بالفراق تطيب)"(407) .

2.12.1.2 تمييز عقد المائة:

إن الأصل الاستعمالي لتمييز عقد المائة أن يكون مجروراً، وابن يعيش يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه حيث لا يجيز في التمييز الذي يقع بعد المائة إلا الجر إذ قال:

---

(403) ابن يعيش، شرح المفصل 42/2.

(404)ابن يعيش، شرح المفصل 42/2.

(405) انظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: ص 828-832.

(406) البيت للمخبل السعدي في ديوانه ص 29، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص133 ، المقتضب 36/3.

(407) ابن يعيش، شرح المفصل 43/2.

" فإذا بلغت العقد الذي يليه، (يعني عقد المائة) تركت التنوين والنون وأضفت وجعلـت الذي يعمل فيه ويبين به العدد، من أي صنف هو واحد، كما فعلت ذلك فيما نونت فيه، إلا انك تُدخل فيه الألف واللام، لأن الأول يكون به معرفة، ولا يكـون المنـون بـه معرفةً، وذلك قولك (مائة درهم) و(مائة الدرهم) وذلك إن ضاعفته قلت: مائتا الـدرهم ومائتا الدينار، وكذلك العقد الذي بعده واحداً كان أو مثنى وذلك قولك: (ألف درهـم وألفا درهم) "[408].

من النص السابق نلاحظ أن ابن يعيش يؤصل لمثل هذا الاستعمال إلا أنه قد ورد في الاستعمال اللغوي ما يخالف هذا النمط، ومنه قول الشاعر[409](من الوافر):

إذا عاشَ الفَتَى مِئَتَين عاما فقد ذَهب اللذاذةُ والفَتاء

فالشاهد فيه إثبات النون في(مئتين) ونصب ما بعدها على التمييز ومثلـه قـول الشاعر (من الرجز) [410]:

أَنْعتُ عيرا من حمِير خَنْزره
في كُل عيـْرٍ مائتـان كمره

إذ أثبت النون ونصب (كمره) على التمييز.

إن إثبات النون في (مئتين) و(مائتان) مع أنها مضافة، وكان يجـب أن تحـذف نونها، وجعله من باب الضرورة الشعرية حتى يستقيم الوزن العروضي، وأما نصـب (عاماً) و (كمره)، والأصل ينص على أن تكون مجرورة، فقد تسبب ابن يعيش لـذلك تشبيهها بألفاظ العقود (عشرين وثلاثين) حيث قال: "وذلك أنك إذا قلت" ثلاثين وأربعين إلى التسعين، صرت إلى عقد ليس لفظه من لفظ قبله، (يقصد مائة) فكذلك: (ثلاثمائـة وسبعمائة إلى تسعمائة) صرت إلى عقد يخالف لفظه لفظ ما قبله، وهو قولك: (ألـف)، فأشبهت (ثلاثمائة العشرين).

ولعل هذه الاجتهادات من ابن يعيش تبدو مستغربة، فعلاقة المشـابهة والمخالفـة التي أوردها من أجل تسويغ خروج تمييز (المائة) منصوباً مع أنه أقر أن ذلك شاذٌ عن القياس، وكأن به - عندما اصطدم بثبات القاعدة - اضطر إلى أن يتأول ما ورد فـي

([408]) سيبويه، الكتاب 2.7/1، ابن يعيش، شرح المفصل 11/4.

([409]) البيت للربيع من ضبع،خزانة الأدب309/7، وبلا نسبة في أدب الكاتب ص 299، مجالس ثعلب: ص 333.

([410]) البيت للأعور من براء الكلبي، معجم البلدان: 2 /393، وبلا نسبة في لسان العرب 26/4.

الاستعمال اللغوي لكثرته ولأنه شذ عن القياس، وكما نعرف أن الشعراء يفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة.

3.12.1.2 الفصل بين العدد وتمييزه:

يرى النحاة أنه لا يجب الفصل بين العدد وتمييزه، وقد عد ابن يعيش ذلك في الكلام قبيحاً، فقال: " فان قيل: فلِمَ قبح الفصل بين العدد ومميزه ولم يحسن:(قبضت خمسةَ عشر لك درهماً) و (رأيت عشرين في المسجد رجلاً) ؟ قيل: إنما كان ذلك لضعف عمل العشرين، ونحوها فيما بعدها، لأنها عملت على التشبيه باسم الفاعل ولم تقو قوته " (411).

وقد ورد في الاستعمال اللغوي أمثلة شعرية تخالف الأصل الاستعمال الذي حدده النحاة، ومن ذلك قول الشاعر(412) (من المتقارب):

على أنّني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كَمِيلا

فقد فصل الشاعر بين (ثلاثين وحولاً) بالجار والمجرور ضرورة، والشاهد الثاني قول الشاعر(413) (من الطويل):

فَأشْهد عند اللهِ أن قد رأيتُها وعشرون منها إصبعاً من ورائِيا

فقد فصل الشاعر بين عشرين وإصبعاً بالجار والمجرور وهذا قبيح، وذلك لضعف عملها فيها من حيث كانت محمولة في العمل على الصفة المشبهة وهي محمولة في عملها على اسم الفاعل واسم الفاعل محمول في عمله على الفعل (414).

نلاحظ أن ابن يعيش في الأمثلة الاستعمالية السابقة يدرك تماماً ثبات القاعدة النحوية، وقصورها عن الأنماط السابقة، لذلك نراه يكتفي بوصف ما ورد فيها بالقبيح .

---

(411) ابن يعيش، شرح المفصل، 174/3.
(412) البيت للعباس بن مرداس، ديوانه ص136، تهذيب اللغة 266/1، أساس البلاغة (كمل).
(413) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس، ديوانه ص 21، بلا نسبة في الدرر 34/4، همع الهوامع 254/1.
(414) ابن يعيش، شرح المفصل: 174/3.

الفصل الثالث
المجرورات

1.3 المجرورات:

الجر لغة هو الجذب، يقول ابن منظور في لسان العرب: " الجر: الجذب جـره يجره جراً وجررت الحبل وغيره، أجره جراً، وانجر الشيء: انجذب " (415).

وقال الزجاجي :" وأما الجر فإنما سمي بذلك لأن معنى الجر: الإضافة وذلك أن الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها، كقولك: (مررتُ بزيـدٍ) فالبـاء أوصلت مرورك إلى زيد، وكذلك: المال لعبد الله، وهذا غـلام زيـدٍ، وهـذا مـذهب البصريين وتفسيرهم، ومن سماه منهم ومن الكوفيين خفضاً ؛ فإنهم فسروه نحو تفسـير الرفع والنصب، فقالوا: لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق بـه وميلـه إلـى إحـدى الجهتين" (416) .

وأما في الاصطلاح فهو إضافة ما قبل حـرف الجـر إلـى مـا بعـده عمـلاً ومعنى(417).

وقد قسمت الدراسة المجرورات طبقاً لتوفر المادة في شرح المفصل فكانت كمـا يلي: الإضافة، وحروف الجر.

والمجرور قسمان:

1- المجرور بالإضافة.

2- المجرور بحرف الجر.

1.1.3 المجرور بالإضافة:

للعلماء في معنى الإضافة في اللغة والاصطلاح أحاديث تتصل بما تؤديه تركيبياً ودلالياً، فالإضافة عند النحويين العرب: هي إسناد اسم إلى اسم آخر بتنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين، أو ما يقوم مقامه في تمام الاسم، وعامل الجر في المضاف إليـه

---

(415) ابن منظور، لسان العرب 125/4 (جرر) .
(416) الزجاجي ، الإيضاح 93
(417) يحيى عبابنة ، تطور المصطلح النحوي البصري: ص 187

هو المضاف عند معظم البصريين، والقصد من الإضافة تعريف السابق بـاللاحق، أو تخصيصه به، أو تخفيفه نحو: (كتاب الأستاذ) و (ضوء الشمعةِ) و (معيد الدرسِ)(418).

وقال عنها ابن منظور " وإضافة الاسم إلى الاسم كقولك: (غلام زيـدٍ) فـالغلام مضاف و (زيد) مضاف إليه، والغرض من الإضافة التخصيص والتعريف، ولهـذا لا يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه ؛ لأنّه لا يعرف نفسه ... والنحويون يسمون (الباء) حرف إضافة، وذلك أنّك إذا قلت: (مررت بزيدٍ) فقد أضفتَ مرورك إلى زيـد بـ (الباء) " (419).

وقال الكفوي:" إنها إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة التنوين أو مـا يقوم مقامه، وذلك أن من فوائدها : التعريف أو التخصيص أو التخفيف أو رفع القـبح" (420).

وتقسم الإضافة إلى قسمين:

1- الإضافة المحضة: وهي ما كان المضاف فيها وصفاً، أي: اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة عاملاً في المضاف إليه، ومثال ذلك: (قارئ الكتابِ) و(معطـي الجائزةِ) و (حسن الصوتِ) وتسمى إضافة لفظية، وهي لا تفيـد تعريـف المضـاف بإجماع النحويين(421).

2- الإضافة غير المحضة: وهي التي لا يكون فيها المضاف وصفاً عاملاً فـي المضاف إليه، وتشمل الإضافة المعنوية، وتفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه مثـل: (حديث الخليفةِ شائقٌ)، أو تخصيصه به إن كان نكرة مثل: (رسالة سلامٍ) (422).

1.1.1.3 إضافة الاسم إلى الفعل:

(418) المبرد، المقتضب 143/4، الزجاجي، الأصول في النحو 3/2 ،يحيى عبابنة ، تطور المصطلح النحوي البصري ص190.

(419) ابن منظور، لسان العرب 109/8 (ضيف).

(420) الكفوي، الكليات ص 197 - 198 .

(421) عبد الغني الدقر، معجم النحو: ص33.

(422) انظر:عبابنة ، تطور المصطلح النحوي البصري ص 190.

إن الأصل الاستعمالي للإضافة أن تقع بين نكرة ونكرة، أو نكرة ومعرفة على أن إضافة النكرة إلى نكرة تفيد التخصيص، وإضافة النكرة إلى معرفـة تفيـد التعريـف، وظاهرة التعريف والتنكير خاصة بالأسماء وحدها.

وقد قال ابن يعيش:" إن الإضافة إلى الأفعال مما لا يصح، لأن الإضافة ينبغـي لها تعريف المضاف وإخراجه من إبهام إلى تخصيص، على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه، والأفعال لا تكون إلا نكرات، ولا يكون شيء منها أخص مـن شـيء، فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها" [423].

وقد ورد في الاستعمال اللغوي أمثلة تخالف هذا الأصل، إذ أضيفت أسماء نكرات إلى أفعال، ومنه قول الشاعر (من الوافر) [424]:

بآيةِ يقْدِمون الخَيلَ شَعثاً   كأن على سنابِكِها مداما

فقد أضيف في هذا البيت (آية) إلى الفعل الذي هو (يقدمون) وقد سوغ ابن يعيش ذلك بأن (آية) تجري مجرى الزمن وتشبهه فجاز أن تضاف إلى الأفعال مثـل قولـه تعالى: " يوم يقُوم الناس"، إذ قال: " فصح إضافة الآية إلى الفعل كما تضيف الوقـت ؛ لأنّها في التحصيل يؤولان إلى شيء واحد "[425].

ومنه أيضا قول الشاعر (من الوافر) [426]:

ألا من مبلِغٌ عني تَمِيماً   بآيةِ ما يحِبون الطَعاما

فقد أضاف (آية) إلى الفعل (يحبون)، فنلحظ مما سبق أن ابن يعيش عندما وجد أن الاستعمال خالف الأصل حاول التسويغ لذلك بتقريب معنى (آية) من معنى الوقت، وأتى بالشاهد الثاني محاولة منه أن يجعل (آية) مطردة مع الأفعال، ولكن لو نظرنا إلى قوله في الشاهد السابق (بآية ما يحبون الطعام) .

فالاسم (آية) مضاف إلى (ما) المصدرية، أي أن (آية) مضافة إلـى المصـدر المؤول من (ما) والفعل بعدها، وهذا دليل على ثبات القاعدة النحوية، مما جعـل ابـن يعيش يسوغ لهذا الخروج ويتسبب له، ولو حمل البيت على الضرورة لكان أجود.

---

(423) ابن يعيش، شرح المفصل 180/2.
(424) البيت للأعشى، خزانة الأدب 512/6، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ص250.
(425) ابن يعيش، شرح المفصل 180/2.
(426) البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق، خزانة الأدب 512/6/ الدرر 1/ 92، شرح أبيات سيبويه186/2.

3.1.1.2 الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

إن الأصل الاستعمالي عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليـه لأنهمـا كالشيء الواحد، إذ يقول ابن يعيش:" الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهمـا كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف يقوم مقام التنوين ويعاقبـه فكمـا لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون كذلك لا يحسن الفصل بينهما" (427).

وقد أورد ابن يعيش أمثلة استعمالية تخالف الأصل الاستعمالي، ومنه قول عمرو بن قُميئة (من السريع) (428):

لما رأتْ ساتِيدما استَعبرتْ ... لِلهِ در اليوم من لامها

فـ(من) في موضع خفض بإضافة (در) إليه و (اليوم) نصب، ومما جاء الفصل فيه أيضاً قول الشاعر(من الطويل) (429) :

هما أَخَوا في الحرب من لا أَخَا له ... إذا خافَ يوما نَبوةً فَدعاهما

حيث أضاف (الأخوين) إلى (من) مع الفصل بالجار والمجرور.

وقد سوغ ابن يعيش خروج هذه الأمثلة الاستعمالية عـن الأصـل بالضـرورة الشعرية فقال:" وقد فصل بينهما بالظرف في الشعر ضرورة " (430)، ثـم أورد مثـالاً ورد فيه الفصل بغير الظرف وهو قول الأخفش (من مجزوء الكامل) (431) .

فزججتُها بمِزجةٍ ... زج القَلُوص أَبِي مزادةْ

والشاهد فيه أنه أضاف المصدر إلى الفاعل، وفصل بينهما بالمفعول، وأورد قوله تعالى - بحسب قراءة ابن عامر - :" وكَذَلِك زين لِكثيرٍ مِن المشْرِكِين قَتْـلُ أولادهـم شُركَائِهم" (432) بنصب (أولاد) وخفض (شركاء)، فهذا فصل بين المضاف والمضـاف إليه بالمفعول .

ونلحظ مما سبق أن ابن يعيش قد جعل سبب الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر من باب الضرورة، هذا إذا كان الفصل بالظرف ؛ لأنـه يجـوز ذلـك لان الأحداث وغيرها لا تكون إلا في زمانٍ أو مكانٍ، فكانت كالموجودة وإن لم تذكر، فكأن

(427) ابن يعيش، شرح المفصل: 188/2
(428) البيت لعمرو بن قميئة، ديوانه ص 182، خزانة الأدب 405/4
(429) البيت لعمرة الخثعمية، الدرر 45/5، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص1083
(430) ابن يعيش، شرح المفصل : 188/2 .
(431) البيت بلا نسبة بتلخيص الشواهد ص82، خزانة الأدب 415/4
(432) الأنعام/ 137.

ذكرها وعدمه سيان، فلذلك جاز إقحامها، ولكنه عندما وجد مثالاً علـى الفصـل بـين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، حاول إرجاعه إلى القاعدة بالتقدير، فقد اضافَ المصدر (زج) الى الفاعل وفصل بينهما بالمفعول (القلوص).

وأما قراءة ابن عامر في الآية السابقة، فقد ورد الفصل بين المضاف والمضـاف إليه بالمفعول، فلم يعلق ابن يعيش على ذلك، وهذا دليل على أن ابن يعـيش قـد أدرك تماماً ثبات القاعدة النحوية، وسكوته هذا دليل على عدم مطابقة السبب الذي ذكره مـع القاعدة النحوية.

3.1.1.3 حذف المضاف:

إن الأصل الاستعمالي وجود المضاف والمضاف إليه، ولكن قد يحذف المضـاف كثيراً في الكلام بدلالة القرائن الدالة عليه، فقال ابن يعيش: "اعلم أن المضاف قد حذف كثيراً من الكلام وهو سائغ في سعة الكلام، وحال الاختيار، إذا لم يشكل" [433] .

ومن ذلك قوله تعالى: " وسَئَل الْقَريةَ " [434]، والمراد أهل القرية، لأنّه قد علم أن القرية من حيث هي جماد لا تُسأل، لأن الغرض من السؤال رد الجواب وليس الجمـاد مما يجيب، إذ حذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب إعرابه.

أما إذا لم يؤمن اللبس "فلا يجوز لنا استعماله ولا القياس عليه على الظرف، وقد فصل به بينهما" [435].

وقد ورد في الاستعمال اللغوي أمثلة استعمالية تخالف هذا الأصل، ومنه قول ذي الرمة (من الطويل) [436]:

عشِيةَ فَر الحارِثيون بعدما قَضى نَحبه في ملْتَقَى القَومِ هوبر

والشاهد فيه حذف المضاف (ابن) وإقامة المضاف إليه (هوبر) مقامه ففي هـذا البيت لبس كبير، إذ المقصود بالكلام هو (ابن هوبر) فلما حذف المضاف (ابن) أصبح المقصود بالكلام هو (هوبر) لأن السامع لا يعرفه ولا يعرف ابنه، وليس هناك قرينـه تشير إلى ذلك.

---

(433) ابن يعيش، شرح المفصل 192/2
(434) يوسف / 82.
(435) ابن يعيش، شرح المفصل /193
(436) البيت لذي الرمّة في ديوانه 647/2، همع الهوامع 1/2، خزانة الأدب 371/4 .

فنلاحظ مما تقدم أن حذف المضاف في كثير من الكلام، ولكن بشرط وجود قرينة دالة وإذا أُمِن اللبس، وقد حل المضاف إليه مكان المضاف وأخذ موقعه الإعرابي وحركته، ونحن نعرف أن حركة المضاف إليه الجر، وهذا خروج على الأصل الذي وضعه النحاة، ولكن مع كثرة الاستعمال أصبح أصلاً، وبقاء الحركة الأصلية للمضاف إليه هو الخروج عن الأصل، فيقول ابن يعيش: "اعلم أن حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال " [437]، ويسوغ ذلك ابن يعيش لسببين: أحدهما أن المضاف نائب عن حرف الجر وخلفٌ عنه، والثاني: أن المضاف عامل في المضاف إليه الجر، ولا يحسن حذف الجار، وإبقاء عمله وقد ورد في الاستعمال اللغوي حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه، فقد قال الشاعر (من المتقارب) [438]:

أَكُلَّ امرئٍ تَحسِبين امرأً ونارٍ تَوقد بالليل نارا

والشاهد فيه حذف المضاف (كل) وإبقاء المضاف إليه مجروراً، كما كان قبل الحذف، وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له وهو (كل) ففي حالة حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه، نجد أنفسنا أمام أمرين:

أولهما: أن يبقى إعراب المضاف إليه المذكور كإعراب المضاف المحذوف قبل حذفه، ويكون ذلك في غير العطف - كما مر في قوله تعالى:"وسئل القرية"- فقد نصب القرية بالفعل (اسأل) ولم يجعلها على الإضافة.

ثانيهما: أن يكون المضاف إليه المذكور مجروراً بالإضافة على الرغم من حذف المضاف، و في هذا قولان:

الأول: حمل ذلك على العطف، وهذا مذهب الكوفيين حيث عطفوا (نار) على (امرئ) .

القول الثاني: هو ما ذهب إليه سيبويه إذ يحمله على المضاف والتقدير (وكل نار) [439].

(437) ابن يعيش،شرح المفصل 197/2.
(438) البيت لأبي داوود في ديوانه ص 353، الأصمعيات ص191، المحتسب 281/1 .
(439) سيبويه، الكتاب 66/1 .

وقد وافق ابن يعيش رأي سيبويه معللاً ذلك بقوله:" فَلِمَ كان حمله علـى الجـار أولى من حمله العطف على عاملين ؟ قيل: لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم، ولـه وجه من القياس " [440]، فقاس حذف الجار على حذف حرف الجر واستشهد على ذلك بقوله تعالى – بحسب قراءة حمزة - : " واتقُوا الله الذي تَساءلُون بِهِ والأرحامِ "[441]، إذ التقدير: (وبالأرحام).

ولعل ذلك خاضع لما تقتضيه مصلحة اللغة التي تُعد مظهراً من مظـاهر سـير استعمالاتها، كما أن الدرس اللغوي قد احتوى كثيراً من الاستعمالات التي فُسرت على أنها حدثت بسبب مصلحة اقتضت اللغة أن تُستعمل من أجلها.

(440) ابن يعيش،شرح المفصل 197/2.
(441) النساء/ 1

2.1.3 المجرور بحروف الجر:

لم يتحدث ابن يعيش عن حروف الجر جميعها في باب المجرورات، بـل كـان حديثه عنها في باب الحروف، وعدتها عشرون حرفاً، وهي[442] :

1- حروف باب الاستثناء: خلا وعدا وحاشا.

2- الحروف الشاذة وهي:متى في لغة هذيل، ولعل في لغة عقيل وكي أو كيمه.

3-الحروف المشهورة وهي: من وإلى وعن وعلى وفي والباء واللام وحتى والكـاف والواو ومذ ومنذُ والتاء ورب.

وليس من شأن الدراسة الخوض في عدد حروف الجر ومعانيها، بل الوقوف على الأنماط الاستعمالية التي وردت عند ابن يعيش في شرح المفصل، وبيان مدى مطابقـة السبب النحوي للقاعدة.

1.2.1.3 حذف حروف الجر:

إن الأصل الاستعمالي لهذه الحروف أن تأتي مع الأسماء، لأنها توصـل معـاني الأفعال لهذه الأسماء، فقد قال ابن يعيش: " إن هذه الحروف إنما أُتِي بها لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، فقولك: (ذهبت إلى بكرٍ) فالحرف الذي هو (إلى) متعلق بالفعـل الذي قبله، فثبت أن هذه الحروف إنما جيء بها مقوية وموصلة لما قبلها من الأفعـال، أو ما هو في معنى الفعل إلى ما بعدها من الأسماء " [443].

ولكن ورد في الاستعمال اللغوي ما يخالف ذلك إذ حذف حرف الجر، فيقول ابن يعيش:" إلا أنهم قد يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال، تخفيفـاً فـي بعـض كلامهم، فيصل الفعل بنفسه " [444]، ومنه قوله تعالى : " واخْتَار موسى قَومهُ سـبعِين رجلاً "[445] والتقدير: (من قومه) وقول الشاعر (من البسيط)[446]:

أمرتُك الخَير فافْعلْ ما أُمِرتَ به   فَقَد تَركْتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ

(442) يحيى عبابنة ، تطور المصطلح النحوي البصري 195.
(443) ابن يعيش، شرح المفصل 456/4.
(444) ابن يعيش، شرح المفصل: 514/4.
(445) الأعراف/ 155.
(446) البيت لعمرو بن معد يكرب، في ديوان 63، خزانة الأدب: 124/9.

والمراد بـ (بالخير) فحذف حرف الجر (الباء).

ويسوغ ابن يعيش هذا الحذف بقوله:" وهذا الحذف وإن كان ليس بقياس لكن لا بد من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم" [447] .

ولكن الناظر في كلام ابن يعيش يجد أن هذا الاستعمال قد خرج عن القاعدة وذلك أنهم يقدرون حرف الجر المحذوف، ولكنه لا يعمل بالاسم المقدر له، فقولهم في الشاهد السابق: (أمرتك الخير)، أصبح (الخير) مفعولاً به للفعل (أمر) ولم يقولوا اسم مجرور بحرف الجر المحذوف.

ويتضح ذلك جلياً في إضمارهم للجار (حرف الجـر)، وحـذف حـرف الجـر وإضماره سيان، ولكنّهم في الإضمار يبقون عمل حرف الجـر مـؤثراً فـي الاسـم المجرور، ومثله قولهم من الرجز[448]:

وبلْدةٍ ليس بها أنِيـس

إلا اليعافِير وإلا العِيس

إذ أضمر حرف الجر (رب) والتقدير (ورب بلدةٍ) وهذا دليـل واضـح علـى محاولة ابن يعيش أن يجعل القاعدة مطّردة بتسويغاته للحذف والإضمار.

2.2.1.3 خروج (كم) عن استعمالها:

ويعدها ابن يعيش مثل (رب)، إذ قال: " واعلم أن (كم) في الخبـر لا تعمـل إلا حيثما تعمل فيه (رب) ؛ لأن المعنى واحد، إلا أن (كم) اسم (ورب) غير اسم والـدليل عليه أنك تقول: (كم رجلٍ أفضلُ منك؟) فيكون (أفضل) خبراً عن (كم) كما يكون خبراً عن زيد إذا قلت (زيد أفضل منك)، حكا ذلك يونس وأبو عمر عن العرب في روايـة سيبويه عنهما " [449].

ومع كل هذا التأصيل إلا أنه وجِد في الاستعمال اللغوي مثال وقع فيه الاسم بعـد (كم) منصوباً، وذلك في إحدى روايات قول الفرزدق، وهو[450]:

---

(447) ابن يعيش، شرح المفصل: 515/4.

(448) الرجز لجرّان العود، ديوانه (97)، خزانة الأدب 15/10، الدرر 162/3، شرح التصريح 353/1 المقاصد النحوية: 107/3.

(449) ابن يعيش، شرح المفصل 481/4 – 482.

(450) البيت للفرزدق، ديوانه 361/1 ، الأشباه والنظائر 123/8 خزانة الأدب 452/6، شرح عمدة الحافظ 536، الكتاب 72/2، مغني اللبيب 185/1.

كم عمةً لَك يا جرير وخالةٍ فَدعاء قد حلبت علي عِشَاري

فعلى رواية النصب في (عمة) يكون المثال شاهداً على الخروج في عمل (كـم) إذ جاء التمييز منصوباً مع أنه قد وقع بعد (كم) الخبرية التي تقرر في الدرس النحوي أن ما يقع بعدها يكون مجروراً.

3.2.1.3 خروج (مِن) عن استعمالها:

إن الأصل الاستعمالي لها هو عملها الجر في الأسماء، إلا أن ابن يعيش يقـول:" وقد قالوا في القسم (م الله لأفعلن) أرادوا (من الله) بحذف النون تخفيفاً " (451).

وسبب الحذف عنده أن النون ساكنة تشبه حروف العلة فتحذف لالتقاء ساكنين وقد استشهد على ذلك بقول الشاعر (من المنسرح) (452):

أبلِغْ أبا دخْتَنوس مأْلُكَةً غير الذي قد يقال: مِ الكَذِبِ

يريد (من) فحذف النون لالتقاء الساكنين، ونحن نعرف أن القياس التحريك لالتقاء الساكنين.

فلاحظنا مما سبق أن ابن يعيش قد أخرج (من) عن الاستعمال اللغوي، إذ يقول: " ويستعملون(من) بضم الميم في القسم، وأنهم جعلوا ضمها دلالة على القسم"(453).

فابن يعيش متأثر برأي سيبويه حين قال::" واعلم أن من العرب من يقول: (مـن رب لأفعلن ذلك) و (من رب لأفعلن) يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء فـي قوله: والله لأفعلن" (454).

ولعل ما دفعهما إلى قبولها عاملة عمل حروف القسم في هذه الأمثلة الاسـتعمالية ما حدث لأصواتها من تغيير في حركاتها.

(451) ابن يعيش، شرح المفصل 393/4

(452) البيت للقيط بن زرارة، شرح شواهد الإيضاح 288، خزانة الأدب 3.5/9، دختنوس: بنت لقيط بن زرارة، والمألكة: الرسالة.

(453) ابن يعيش، شرح المفصل 494/4.

(454) سيبويه، الكتاب 502/3.

الفصل الرابع

التوابـــع

وهي أربعة أقسام:

1- العطـف (عطف بيان، عطف نسق).

2- البـــدل.

3- النعـت.

4- التوكيد.

لقد قدمنا في الحديث على مرفوعات الأسماء ومنصوباتها، وأن الاسم يرفـع إن كان تابعاً لمرفوع، وينصب إن كان تابعاً لمنصوب.

والتوابع هي الكلمات التي يمسها الإعراب على سبيل التبع لغيرها، بمعنى أنهـا تعرب إعراب ما قبلها.

وعن معنى التوابع لغة، قال ابن منظور " تبع الشيء تَبعاً وتَباعاً فـي الأفعـال وتبعت الشيء تُبوعاً سرت في إثره، ومنه قوله تعالى: " إلا من خَطَفَ الخَطْفَةَ فأتبعـه شِهاب ثَاقِب" [455]، وتابع بين الأمور متابعةً وتباعاً: واتَر ووالَى، وتابعته علـى كـذا متابعةً وتباعاً، والتباع: الولاء، يقال: تابع فلان بين الصلاة وبـين القـراءة إذا والـى بينهما، ففعل هذا على إثر هذا بلا مهلة بينهما " [456].

وأما التوابع في الاصطلاح فهي الأسماء التي يكون إعرابها على سـبيل التبـع لغيرها، وهي خمسة أضرب: تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بالحروف وكـل ثانٍ لإعراب سابقه من جهة واحدة، وخرج بهذا القيد المبتدأ والمفعول الثاني والمفعول الثالث من باب (علمتُ) و (أعلمت) فإن العامل في هذه الأشياء لا يعمل من جهة[457] .

والتوابع هي "الأسماء التي لا يمسها إعراب إلا على سبيل التبع لغيرها "[458].

([455]) الصافات/10.

([456]) ابن منظور، لسان العرب " تبع ".

([457]) انظر: الشريف الجرجاني، التعريفات ، ص 51، المرادي توضيح المقاصد والمسالك 130/3.

([458]) الزمخشري، المفصل ص 11. – 111.

والمصطلحات الدالة على التوابع تُعد من المصـطلحات الناضـجة فـي كتـاب سيبويه[459]، وقد قال عنها إبراهيم مصطفى: " المماثلة في الإعراب وهو الذي يسـميه النحاة إتباعاً" [460].

وقد رصدت الدراسة الأنماط الاستعمالية، والسبب النحوي لها عند ابن يعيش في شرح المفصل، وسنقف عند هذه الأنماط التي خرجت عن القواعد، وبيان مدى مطابقة السبب النحوي لها .

1.4 العطـــف:

العطف في اللغة: قال ابن منظور: " عطَفَ يعطِفُ عطفاً، انصرف ورحل ورجل عطوف وعطاف يحمي المنهزمين، وعطف عليه يعطِف عطفاً رجع عليه بما يكـره، والعطف في اللغة الرد، من قولهم: عطفت عنان فرسي أي صرفته ورددته"[461].

أما العطف في الاصطلاح، فقد قال أبو البقاء الكفوي : " هو تابع يتوسـط بينـه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، والأخصـر والأولـى : تـابع صـدر بحـرف العطف"[462].

وقد استخدم سيبويه في كتابه مصطلح العطف، يقول: " هـذا بـاب مـا يكـون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية، ويكون معطوفاً على المفعول وما يكون صفة المرفوع المضمر في النية، ويكون على المفعول " [463].

واستُعمل هذا المصطلح أيضاً عند كل من النحاس[464] والفارسي[465] وقال ابـن جنّي: "فإن كان المضمر مجروراً لم تعطف عليه إلا بإعادة الجار " [466].

([459]) سيبويه، الكتاب 26/2.

([460]) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص 114.

([461]) ابن منظور، لسان العرب، عطف 249/9.

([462]) الكفوي، الكليات 195/3.

([463]) سيبويه، الكتاب 277/1.

([464]) النحاس، إعراب القرآن 215/1.

([465]) الفارسي، الحجة في القراءات السبع 22/1.

([466]) ابن جني، اللمع ص 97.

ويرى إبراهيم مصطفى " أن العطف ليس له إعراب خاص، وليس جديداً أن يعد من باب التوابع، ولا أن يفرد بباب للدراسة" (467).

وهو في اصطلاح النحاة من العرب نوعان: عطف البيان، وعطف النسق:

1.1.4 عطف البيان:

وهو عند أبي البقاء الكفوي: " ما لا يكون إلا بالمعارف، وأما الصفة فتكون بالمعرفة والنكرة، وعطف البيان لا يكون جملة، والنعت قد يكون كذلك، وعطف البيان لا يحتمل الضمير، أما الصفة فتحمله، والمعتمد في عطف البيان الأول والثاني موضع له، والمعتمد في البدل الثاني، والأول توطئة له، وعطف البيان يشترط مطابقته لما قبله في التعريف بخلاف البدل، وهو ليس بنية إيقاعه محل الأول، بخلاف البدل، والبدل قد يكون غير الأول في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان " (468).

وذكره الشريف الجرجاني أنه " تابع غير الصفة يوضع متبوعه نحو: (أقسم بالله أبو حفص عمر) فعمر تابع يوضح متبوعه " (469).

2.1.4 عطف النسق:

فهو التابع الذي يتوسط بينه وبين متبوعه أحد أحرف العطف التسعة والعطف عند الجرجاني" هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه حرف من حروف العطف" (470)، ولقد استعمل النحاة عدداً من المصطلحات للدلالة على العطف منها الاشتراك(471) والنسق، وينسب إلى الكوفيين.

ولتمييز مصطلح العطف يرى عبابنة أنّه يمكن الجمع بين مصطلحي العطف والنسق وجعلهما مصطلحاً واحداً هو عطف النسق، وذلك تمييزاً له عن عطف البيان،

---

(467) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ص 116.

(468) الكفوي،الكليات 199/3 – 200.

(469) الجرجاني، التعريفات 156، انظر: ابن عصفور، المقرب 248.

(470) الشريف الجرجاني، التعريفات ص 156.

(471) سيبويه، الكتاب 277/1.

وبذلك نكون قد جمعنا بين مصطلحي الكوفيين والبصريين بمصطلح واضـح ومحـدد ودقيق [472].

3.1.4 عطف الظاهر على الضمير المخفوض:

إن الأصل الاستعمالي عدم جواز العطف على الضمير إذا كان مخفوضاً فقـال ابن يعيش: " وأما إذا كان الضمير مخفوضاً لم يجز العطف عليه إلا بإعادة الخـافض، ولو قلت: (مررت بك وزيدٍ) أو (به وخالدٍ) لم يجز حتى تعيد الخافض فتقول: (مـرر بك وبزيدٍ) و(به وبخالدٍ) من قِبل أن الضمير صار عِوضاً من التنوين والـدليل علـى استوائهما قولهم: (يا غلامِ) فيحذفون الياء التي في ضميرهم، كما يحـذفون التنـوين، وإنما استويا لأنهما يجتمعان في أنهما على حرف واحد، وأنهما يكملان الاسـم الأول ولا يفصل بينهما، ولا يصح الوقوف على ما اتصلا به دونهما"[473].

ومع أن ابن يعيش لم يجِز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجـرور إلا أنّـه أورد مثالاً جاء فيه الاسم الظاهر معطوفاً على الضمير، وذلك في قول الشاعر (مـن البسيط) [474]:

فاليوم قَربتَ تَهجونَا وتَشْتِمنَا　　　فاذْهب فما بك والأيامِ من عجبِ

إذ عطف (الأيام) على المضمر المتصل بالباء، وقد أجاز ابن يعيش ذلـك فـي ضرورة الشعر، مع أنّه لم يجوز ذلك ووصف ما جاء منه بالقبح، إذ قال فـي تعليقـه على هذا البيت: " وذلك قبيح" [475] مع العلم أن هذا البيت أورده سيبويه في كتابه مثالاً جاء فيه الاسم الظاهر معطوفاً على الضمير بمجرور مع أنه لم يجوز ذلك.

([472]) عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري ص164.

([473]) ابن يعيش، شرح المفصل 281/2.

([474]) البيت بلا نسبة في الإنصاف 464، خزانة الأدب، 123/5، 126، 128، شرح ابـن عقيـل 503، الـدرر 81/2.

([475]) ابن يعيش، شرح المفصل 282/2.

وأما قوله تعالى: " واتقُوا الله الذِي تَساءلُون بِهِ والأرحامِ " [476] فلا يكاد يـذكر هذا النوع من العطف إلا وتذكر معه قراءة حمزة بجر (الأرحامِ)، ويرى ابن الأنباري أن هذه الآية من القرآن الكريم ليست من باب العطف على الضمير المجرور، وإنمـا الكلمة فيها مجرورة بالقسم [477]، ثم إن ابن جني يرى أن قوله (والأرحامِ) مجـرور بباء مقدرة وتقديره (وبالأرحام) حذفت لدلالة الأولى عليها[478] وقد وصف الفراء قراءة حمزة بالجر (والأرحام) بالقبح [479]، وفصل القول في القراءات التـي جـاءت فـي (والأرحام) رفعاً ونصباً وجراً، وحجته أن العرب لا تورد مخفوضاً على مخفـوض، وقد كُني عنه.

أما المبرد فقد انفرد برأي خاص به وهو عدم تجويزه لقراءة الجر في الآية[480] وقد رد عليه ابن يعيش فقال:" وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة وقـال: لا تحلّ القراءة بها، وهذا القول غير مرضي من أبي العباس، لأنّه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنّه قد قرأتها جماعة من غير السبعة كابن مسـعود وابـن عباس والقاسم، وإبراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري، وقتـادة ومجاهـد، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها" [481].

ويرى ابن يعيش أن في جر (والأرحام) وجهين غير العطف، أحدهما أن تكـون الواو للقسم، والثاني أن يكون اعتقد أن يكون قبله (باء) ثانية كأنّه قال: (وبالأرحامِ) ثم حذف الباء لتقدم ذكره قياساً على حذف (الجار) فنلاحظ أن ابن يعيش يجيز العطـف على الضمير المجرور ولكن يقَيد، في حالة الضرورة في الشعر وفي الآيـة السـابقة، وهذا دليل على ثبات القاعدة.

4.1.4 العطف على ضمير الرفع المتصل:

([476]) النساء، 1/.

([477]) ابن الانباري،الإنصاف في مسائل الخلاف 248/2 – 252.

([478]) ابن جنّي، الخصائص 285/1.

([479]) الفراء، معاني القرآن 252/2.

([480]) ابن يعيش، شرح المفصل 283/2

([481]) المصدر السابق نفسه.

إن الأصل الاستعمالي عدم جواز العطف على ضمير الرفع المتصـل إلا بعـد تأكيده نحو قوله تعالى: " اسكُن أَنتَ وزوجك الجنةَ " (482)، فلما أراد العطـف علـى الضمير في (اسكن) أكده بالضمير المنفصل (أنت) ثم أتى بالمعطوف، قال ابن يعيش: " فإن كان مرفوع الموضع لم يجز العطف عليه إلا بعد توكيده" (483).

فنلحظ من كلام ابن يعيش أنه لا يجيز عطف المظهر على ضمير الرفع المتصل إلا بعد توكيده، إلا أنّه أورد أمثلة استعمالية عطف فيها على ضمير الرفـع المتصـل، نحو قوله تعالى: " فَأَجمِعوا أمركُم وشُركاؤُكم " (484)، فقـد عطـف (شـركاء) علـى المضمر المرفوع في (أجمعوا).

وقد سوغ ذلك ابن يعيش بأنّه حين طال الكلام بالمفعول يكون طول الكلام سـاداً مسد التأكيد فجاز العطف عليه، كما أورد قول الشاعر (من الخفيف) (485):

قلتُ إذ أَقْبلتْ وزهر تَهادى كنِعاجِ الملا تَعسفْن رملا

والشاهد فيه: عطف (زهر) على المضمر المستتر في (أقبلت) من غيـر فصـل والوجه فيه أن يقال: (أقبلت هي وزهر) وقد سوغ ذلك ابن يعيش بالضرورة(486).

فنلحظ مما سبق أن ابن يعيش مع أنّه لا يجوز العطف على ضمير رفع إلا أنّـه أورد أمثلة خرجت عن هذا الأصل، وتسبب لها ابن يعيش بالتقدير والتأويـل محـاولاً إرجاعها إلى القاعدة الاستعمالية حتى تسير على وتيرة واحدة.

5.1.4 البـــدل:

البدل في اللغة هو غير الشيء قال الجوهري:" بدل الشيء غيره، يقال: بدَل وبِدلٌ لغتان، مثل شَبه وشِبه، ومثَل ومِثْل...وتبديل الشيء تغييره" (487)، وأما اصطلاحاً فقـد فصل الفاكهي القول في أنواع البدل (488)، وعرفه الجرجاني فقال:" هو تابع مقصـود بما نسب إلى المتبوع دونه، فالحد الأخير مقصود بما نسب إليه المتبوع، يخرج النعت

(482) البقرة/ 35.

(483) ابن يعيش، شرح المفصل، 280/2.

(484) يونس/ 71.

(485) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه 498، شرح أبيات سيبويه 101/2، اللمع 184.

(486) ابن يعيش، شرح المفصل 283/2.

(487) الجوهري الصحاح 1632/4.

(488) الفاكهي، شروح الحدود النحوية 185 – 192.

والتأكيد وعطف البيان، لأنّها ليست بمقصودة بما نسب إلى المتبوع، وأما الحد دونـه يخرج العطف بالحروف ويتم بلا واسطة، ويمكن حذف المبدل منه دون الإخلال فـي تركيب الكلام " (489).

وذكر ابن عصفور أن " البدل إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهـة تبين الأول أو تأكيده، وعلى أن ينوى بالأول منهما الطرح معنى لا لفظاً" (490). ويرى المخزومي " أن مصطلح البدل لا ينطبق إلا على البدل المباين، أما الأنـواع الثلاثـة الأخرى، فلا ينبغي أن تسمى بدلاً " (491)، أما سيبويه فقد اسـتعمل مصـطلح البـدل استعمالاً يدل على أنّه قد وصل إليه ناضجاً، إذ قال في أحد المواضع: " هذا باب بـدل المعرفة من النكرة، والمعرفة من المعرفة، وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة"(492).

وقد فصل عبابنة القول في أقسام البدل ومصطلحاتها، فكانت الأقسام على النحو الآتي: البدل المطابق وبدل بعض من كل وبدل الاشتمال وبدل الغلط (493).

---

(489) الجرجاني، التعريفات ص 44.

(490) ابن عصفور، المقرب ص 266.

(491) المخزومي، في النحو العربي ص195.

(492) سيبويه، الكتاب 14/1.

(493) عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري ص165.

6.1.4 الإبدال من ضمير المتكلم والمخاطب:

إن الأصل الاستعمالي أن لا يبدل من ضمير المتكلم والمخاطب، فقد قـال ابـن يعيش :" اعلم أن المضمرات كلها لك أن تُبدِل منها إلا ضمير المتكلم والمخاطب فـلا يحسن البدل من كل واحد منهما، فلو قلت: (مررتُ بك وزيدٍ) أو (مررتَ بي وزيـدٍ) كان الأمر لم يجز شيء من ذلك ؛ لأن الغرض من البدل البيان، وضـمير المخاطـب والمتكلم في غاية الوضوح، فلم يحتج إلى بيان " (494).

وقد جاء في الاستعمال اللغوي ما خرج على ذلك، نحو قول الشاعر (من الوافر) (495) :

ذَرِيني إن أمركِ لن يطاعا   وما ألْفَيتِني حِلْمِي مضاعا

فقوله (حلمي) بدل من (الياء) في ألفيتني، وهو منصوب من قبيل بدل الاشـتمال والضمير للمتكلم.

وربما جاء أيضاً في بدل البعض نحو قوله (من الرجز) (496) :

أوعدِني بالسجن والأداهـمِ

رجلِي فرجلِي شَثْنَةُ المناسِمِ

فقول (رجلي) بدل من (الياء) في (أوعـدني) والضـمير للمـتكلم فـنلاحظ أن الخروج على الأصل واضح في هذين المثالين، فقد أبدل من ضمير المتكلم (الياء) فـي البيتين.

ويسوغ ذلك ابن يعيش بقوله:" وساغ ذلك هنا ؛ لأن فيه إيضاحاً، إذا كان الثـاني مما يشتمل عليه الأول، أو بعضاً منه، وهو المراد بالكلام، ولا تعلم كل واحد منهما إلا ببيانه" (497).

فنلحظ مما سبق أن سبب عدم جواز الإبدال من ضمير المتكلم هـو أن ضـمير المتكلم في غاية الوضوح لا يحتاج إلى بيان.

---

(494) ابن يعيش، شرح المفصل 269/2.

(495) البيت لعدي بن زيد / ديوانه (35)، خزانة الأدب 191/5، الدرر 65/6، شرح أبيات سيبويه 123/1.

(496) الرجز للعديل بن الفرخ، خزانة الأدب 188/5، الدرر 62/6، المقاصد النحوية 190/4.

(497) ابن يعيش،شرح المفصل 270/2.

ولما وجد في الاستعمال اللغوي إبدال من ضمير المتكلم في البيتين السابقين سوغ ذلك ابن يعيش بأن ضمير المتكلم في هذين البيتين بحاجة إلى إيضـاح، والبـدل فيـه إيضاح [(498)].

ويتبدى لي أن ثبات القاعدة هو الذي جعل ابن يعيش مضطراً لإيجاد سبب لهـذا الخروج حتى تسير القواعد على وتيرة واحدة كما أرادها النحاة.

7.1.4 النعت (الصفة):

ويسميه النحويون الصفة والنعت وهو مع المنعوت شـيء واحـد بـلا حـرف عطف[(499)]، قال الجرجاني في تعريف الصفة: " النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً، وبهذا القيد يخرج مثل: (ضربتُ زيداً قائماً)، وإن تُوهم أنّه تـابع يـدل علـى معنى، لكن لا يدل عليه مطلقاً بل حال صدور الفعل عنه" [(500)].

وقد استعمل سيبويه مصطلح الصفة للدلالة على النعت [(501)]، كما أن غيره مـن النحاة قد استعملوه[(502)]، وقال:" هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحـو: طويل وقصير وعاقل وأحمق" [(503)].

واستعمل أيضاً مصطلح النعت ثم أشار إلى مصطلح النعت السببي بقوله: "هـذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول ؛ إذ كان الشيء من سببه وذلك قولك: (مررت برجلٍ حسنٍ أبوه) و(مررت برجلٍ كريمٍ أخوه)... وإنما أُجريـت هـذه الصفات على الأول حتى صارت كأنها له، لأنك قد تضعها في موضع اسمه، فيكـون منصوباً ومجروراً ومرفوعاً والنعت لغيره" [(504)].

([498]) ابن يعيش، شرح المفصل 2 /270.

([499]) الكفوي، الكليات 356/4.

([500]) الجرجاني، التعريفات: 263.

([501]) سيبويه، الكتاب 2/ 11 و 22.

([502]) المبرد، المقتضب 52/2.

([503]) سيبويه، الكتاب 11/2

([504]) سيبويه، الكتاب 22/2 و 120.

ويرى عبابنة أن النعت معناه الصفة والفرق بينهما أن النعت أكثر مبالغة من حيث المعنى من الصفة أو الوصف [505].

وأما في التعريف الاصطلاحي، فالصفة " كل لفظ يبين حالة الشيء أو الشخص التي تميزه عن غيره" [506].

8.1.4 حذف المنعوت (الموصوف):

إن الأصل الاستعمالي للمنعوت أن لا يحذف، ولكن اللغة أجازت لأبنائها حذفه في بعض الاستعمالات.

إذ قال ابن يعيش:" اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما، وكان القياس أن لا يحذف واحد منهما ؛ لأن حذف أحدهما نقض للغرض وتراجع عما اعتزموه، فالموصوف القياس يأبى حذفه" [507].

والسبب عند ابن يعيش أنه ربما يقع بحذفه لبس، فيقول: " ألا ترى أنك إذا قلت: (مررتُ بطويل)، لم يعلم من ظاهر اللفظ أن الممرور به إنسان أو رمح أو ثوب، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول ؟ إلا أنهم قد حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إما بحال أو لفظ، وأكثر ما جاء في الشعر ؛ لأنه موضع ضرورة وكلما استبهم كان حذفه أبعد في القياس " [508].

ونلاحظ أن ابن يعيش لم يربط حذف الموصوف بالضرورة، وإنما جعل ذلك متوقفاً على ظهور أمره، وقوة الدلالة عليه، ولقد وقع مثل هذا في لغة القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: " وعِندهم قَاصِراتُ الطرفِ عِين " [509]، والمراد (حور قاصرات الطرف).

([505]) عبابنة ، تطور المصطلح النحوي البصري ص176.

([506]) وهبة وزميله، معجم المصطلحات العربية: 225.

([507]) ابن يعيش، شرح المفصل 253/2.

([508]) المصدر نفسه.

([509]) الصافات/ 48.

وقوله تعالى:" وَأَنَا مِنا الصالِحون ومِنا دون ذلك" [510]، أي (قوم دون ذلك).

وأما الأمثلة الشعرية فمما وقع فيها حذف المنعوت، قول الشاعر(من الكامل)[511]:

وعلَيهما مسرودتان قَضاهما داود أو صنَع السوابِغِ تُبع

والمراد: (عليهما درعان مسرودتان)، وكذلك (السوابغ)، المراد: (الدروع السوابغ).

ومنه أيضاً قول النابغة (من الوافر) [512] :

كأنك من جِمال بِني أُقَيشٍ يقَعقَع خَلْفَ رِجلَيهِ بِشَن

ويريد: (كأنك جملٌ من جِمال بني أقيشٍ).

9.1.4 المطابقة بين الصفة والموصوف:

إن الأصل الاستعمالي أن تطابق الصفة الموصوف في إعرابه، وإفراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه وتنكيره وتعريفه.

قال ابن يعيش:" إن الصفة تابعة للموصوف في أحواله، وجملتها عشرة أشياء: رفعه ونصبه وخفضه وإفراده وتثنيته وجمعه وتنكيره وتعريفه وتذكيره وتأنيثه " [513].

وبناء على كلام ابن يعيش فإن الصفة إذا لم تطابق الموصوف في إحدى هذه الأشياء يكون خروج على الأصل الاستعمالي، فقط قال سيبويه:" واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة بالمعرفة، كما لا يجوز وصف المختلفين، وذلك قولك: (هذه ناقةٌ وفصيلها الراتعان)، فهذا محال لأن (الراتعان) لا يكونان صفة للفصيل ولا للناقة ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة، وهذا قول الخليل رحمه الله ".

وأحياناً يستوي في الصفة المذكر والمؤنث، فنقول: امرأةٌ صبور وشكور ورجلٌ صبور ورجلٌ شكور، وقال الشاعر (من الكامل) [514] :

---

(510) الجن/ 11 .

(511) البيت لأبي ذؤيب، في شرح أشعار الهذليين 39/1، سر صناعة الإعراب 760/2.

(512) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه (126)، خزانة الأدب 67/5، شرح أبيات سيبويه 58/2.

(513) ابن يعيش، شرح المفصل 244/2.

(514) البيت لعنترة في ديوانه ص 193، الحيوان 425/3، خزانة الأدب 390/7.

فِيها اثْنَتَان وأربعون حلُوبةً   سوداً كخافِيةِ الغُرابِ الأسحمِ

حيث أثبت التاء في (حلوبة) لأنها بمعنى (محلوبة)، فيقول ابن يعيش في هـذا البيت(515) : كأنّهم أرادوا سقوط التاء من المؤنث ههنا للفرق بين (فعول بمعنى فاعل) وبينه، إذا كان بمعنى (مفعول)، نحو: حلوبة ومحلوبة، فنلاحظ أن ابن يعـيش يحمـل (حلوبة) على معنى (محلوبة).

10.1.4 التوكيد:

قال ابن منظور: " وكد العقد والعهد: أوثقه، والهمز فيه لغة، يقال: أوكدته وأكدته إيكاداً، وبالواو أفصح أي شددته"، أي أنه لغة التوثيق وإزالة اللبس والشك"(516).

وأما اصطلاحاً: فقد قال التهانوي:" التأكيد وكذا التوكيد اصطلاح أهـل العربيـة يطلق على معنيين: أحدهما التقرير: أي جعل الشيء مكرراً ثابتاً في ذهـن المخاطـب وثانيهما: اللفظ الدال على تقرير، أي اللفظ المؤكد الذي يكرر به" (517).

وقال الشريف الجرجاني:" وهو تابع يقرر أمر المتبوع في النسـبة أو الشـمول وقيل عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله " (518).

أما سيبويه فقد استعمل مصطلح التثنية للدلالة على التوكيد اللفظي، إذ قـال : " هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيداً، وليست التثنية بالتي تمنع الرفع حاله قبل التثنيـة، ولا النصب ما كان عليه قبل أن يثنَى، وذلك قولك: (فيها زيد قائماً فيها)... ومثله فـي التوكيد والتثنية: لقيت عمراً عمراً " (519).

وقد أطلق مصطلح الصفة على التوكيد المعنوي، فقال: " وأما أجمعون فلا يكون في الكلام إلا صفةً " (520).

ويرى عبابنة أن حصر التوكيد فيما حصره النحويون به أمر غير يسير وفيه تضييق على لفظه ومعناه، فقد اتفق النحويون على أن التوكيد تابع إلا أننا نجد إشارات

---

(515) ابن يعيش، شرح المفصل، 245/2.

(516) ابن منظور، لسان العرب 466/3 (وكد).

(517) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون 90/1 – 91.

(518) الجرجاني، التعريفات ص 51، وانظر:ابن هشام، شرح اللمحة البدرية 223/2.

(519) سيبويه، الكتاب 125/2.

(520) سيبويه، الكتاب: 379/2.

إلى أن التوكيد أعظم من أن يكون تابعاً عندهم جميعا، فالقسم توكيد والخبـر المؤكـد بـ (أن) توكيد، فهذه كلها توكيد، ولكن لا يشملها تعريف النحويين له [521].

11.1.4 تأكيد النكرة بـ (كل، أجمعون) :

إن الأصل الاستعمالي في توكيد النكرة أن يكون توكيداً لفظياً لا غير، إذ قال ابن يعيش:" اعلم أن النكرات لا تُؤكد بالتأكيد المعنوي وإنما تُؤكد بالتأكيد اللفظي فلو قلت: (أكلت رغيفاً كله) أو: (قرأت كتاباً أجمع) لم يجز وإنما تقول (أكلت رغيفاً رغيفـاً) أو (قرأت كتاباً كتاباً) " [522].

ولكن ورد في الاستعمال اللغوي ما يخالف ذلك، حيث جـاءت نكـرات مؤكـدة بتوكيد معنوي. ومنه قول الشاعر (من البسيط) [523] :

لكِنه شاقه أن قيلَ ذا رجبٍ يا ليتَ عِدةَ حولٍ كُله رجب

فجرت (كُله)على التأكيد لـ (حول) وهو نكرة، ومنه قول الراجز[524]:

إذا القَعود كَر فيها حفَدا

يوماً جدِيداً كُله مطردا

ومنه قول الراجز[525]:

قد صرتِ البكْرةُ يوماً أجمعا

فأكد (يوماً) وهو نكرة.

وسبب منع ابن يعيش توكيد النكرة بالتأكيد المعنوي ؛ لأن النكرة لم يثبـت لهـا حقيقة، والتأكيد المعنوي إنما هو لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته، وتمكين ما لم يثبت في النفس محال، والألفاظ التي تؤكد بها في المعنى معارف، فلا تتبع النكرات توكيـداً لها [526].

---

(521) عبابنه،تطور المصطلح النحوي البصري ص 181.

(522) ابن يعيش، شرح المفصل، 227/2.

(523) البيت لعبدالله بن مسلم الهذلي، شرح أشعار الهذليين 91/2.، مجالس ثعلب 407/2، وبلا نسبة في أسـرار العربية ص 90.

(524) الرجز، بلا نسبة في أسرار العربية: ص290 ، خزانة الأدب 170/5.

(525) الرجز، بلا نسبة في أسرار العربية 291، الإنصاف 455/2، خزانة الأدب 181/1.

(526) ابن يعيش، شرح المفصل 227/2.

أما بالنسبة للأبيات السابقة فإن ابن يعيش يقول: " ولا حجة في هذه الأبيات لقلتها وشذوذها في القياس "[527]، وأنا أتّفق مع ابن يعيش في هذه المسالة ؛ لأنني لـم أقـف على راوٍ لهذه الأبيات، وهي بلا نسبة في جميع الكتب، ولـذلك هـي قليلـة وشـاذة ومخالفة للقياس ولا أتّفق مع الكوفيين الذين استشهدوا بها على جواز ذلك[528].

([527]) ابن يعيش، شرح المفصل 229/2.

([528]) الانباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة 63.

الفصل الخامس
حروف المعاني

1.5 حروف المعاني:

وهي التي تدلُّ على معنى في غيرها، ولها دور كبير في الربط بين أجزاء الكلام، إذ لا تستقيم النصوص بدونها، ولا تؤدي معنى يستقر في ذهن السامع وقد اهتم النحاة القدماء والمحدثون بالحروف وأفردوا لها المؤلفات التي تحدثت عن التأصيل لها، وعن المعاني التي تؤديها ووظائفها التي تربط بين أجزاء الكلام.

وجاء في لسان العرب أن الحروف " كل كلمةٍ بنيت أداة عاريةً في الكلام لِتَفْرِقَة المعاني، فاسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك مثل: (حتى وبل وهل ولعل) " (529).

والحرف " كلمة تدل على معنى في غيرها... ومعنى هذا الكلام أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقه بخلاف الاسم والفعل، فان دلالة كل منهما على معناه الإفرادي غير متوقفة على ذكر متعلق " (530).

وقد ذُكر أن الأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل(531).

وقد قسم ابن يعيش الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وقال عن الحرف: "فالمهمل: ما يمكن ائتلافه من الحروف، ولم يضعه الواضع بإزاء معنى... وهذا وما كان مثله لا يسمى واحد منها كلمة، لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع، ويسمى لفظةً، لأنه جماعةُ حروفٍ ملفوظ بها، هكذا قال سيبويه" (532).

وما يهمنا في هذه الدراسة فيما يتصل بالحروف هو وظائفها التي تؤديها من خلال ارتباطها بالمفردات التي تمثل نصاً، وفي ذلك قال المخزومي : " فليس لها دلالة على معنى، ولا تدل على معانيها إلا أثناء الجملة " (533).

---

(529) ابن منظور، لسان العرب 127/3 (حرف)
(530) المرادي، شرح التسهيل ص 20 –22 .
(531) المصدر السابق نفسه .
(532) ابن بعيش، شرح المفصل 70/1.
(533) المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق ص37.

وسنتناول في هذا الفصل الأنماط الاستعمالية للحروف التي خرجت عن الأصل الاستعمالي لها، وتفسير ابن يعيش لها، لا سيما أن الحروف في اللغـة مقسـمة إلـى حروف مختصة لمباشرة الأفعال، وأخرى مختصة بمباشرة الأسماء وثالثة غير مختصة تباشر الأسماء والأفعال، ولكُل منها قوانين وضوابط محددة استنتجها القدماء بالاستقراء الذي خضعت له كل الاستعمالات اللغوية في كثير من البيئات الاستعمالية المختلفة.

1.1.5 الحروف المختصة:

إن الأصل الاستعمالي المقرر في الدرس النحوي أن في اللغة حروفـاً مختصـة بمباشرة الأفعال المضارعة، وهي حروف النصب، وتنصب الفعل المضـارع الـذي تباشره، وحروف الجزم إذ تجزم الفعل المضارع الذي تباشره.

1.1.1.5 حروف النصب:

وهي حروف مختصة بمباشرة الأفعال المضارعة وتؤدي وظيفة النصـب فيهـا وسأورد بعضها على النحو التالي :

حتى: إن الأصل الاستعمالي لـ(حتى) أن تستعمل للجر، وتفيد انتهاء الغاية مثل (إلى)، إلا أن هذا الحرف غير ملازم للجر فتارةً يكون حرف عطف، وتارة يكون من الحروف التي تنصب الفعل المضارع، فيقول ابن يعيش: "وظاهر أمرها الغاية، وأصل معنى الغاية لـ (إلى) و(حتى) محمولة في ذلك عليها، فهي حرف جر مثلها مثل قوله تعالى[534]: " سلام هِي حتى مطلَعِ الفَجر " [535].

ولكن جاء في الاستعمال اللغوي دخول (حتى) على الفعل المضارع فانتصـب الفعل بعدها، ودخولها على الأسماء فيرتفع الاسم بعدها فقد أورد ابـن يعـيش قـول الشاعر (من الطويل) [536]:

سريتُ بهم حتى تَكِل مطِيهم   وحتى الجِياد ما يقدن بأرسان

(534) القدر/ 5 .
(535) ابن يعيش، شرح المفصل 245/4 .
(536) البيت لامرئ القيس في ديوانه 93 ، الدرر د /141 شرح أبيات سيبويه 42/2.

فجاء الفعل (تكل) بعدها منصوب، وجاء الاسم (الجياد) مرفوع ويسوغ ابن يعيش انتصاب الفعل بعدها بـ (أن) مضمرة وليس لها , والمصدر المؤول من (أن) والفعـل (تكل) مجرور بـ(حتى) .

وسوغ مجيء الاسم (الجياد) مرفوعاً بعد (حتى) باعتبارها حرف ابتداء فيقـول " فهي فيه بمنزلة (أما وإنما وإذا) وليست الخافضة " [537].

فنلحظ أن ابن يعيش يبقي (حتى) جارة وأن وليها فعل مضـارع منصـوب، لأن عامل نصبه هو (أن المضمرة).

(أن) المخففة: والأصل الاستعمالي لهذا الحرف، أن ينصب الأفعال المضارعة على السواء المعتلة منها والصحيحة، يقول ابن يعيش: إن (أن) المخففة نصبت لمشابهة (أن) الثقيلة بعد استحقاق العمل بالاختصاص " [538].

وقد ورد في الاستعمال اللغوي رفع الفعل المضارع بعد (أن) مثل قوله تعـالى: "أن يتم الرضاعةَ " [539]، بالرفع - بحسب قراءة مجاهد - ومنه قولهم [540]:

أن تَقْرآن على أسماء ويحكُما   منّي السلام وأن لا تُشْعِرا أحدا

فقد جاء الفعل المضارع في المثالين السابقين مرفوعاً بالضم في (يتم) وبثبـوت النون في (تقرآن) على الرغم من مباشرة (أن) لهما، ويسوغ ابن يعيش ذلك بقولـه: " فلم تستحق العمل من جهة واحدة على أن من العرب من يلغي عمل (أن) تشبيهاً (بما) وعلى هذا قرأ بعضهم الآية السابقة بالرفع والذي يلغي (أن) عن العمل لمشـابه (مـا) لعدم اختصاصها " .

أو : إن الأصل الاستعمالي للحرف (أو) أن يأتي للعطف، قال ابن يعـيش: "إن أصل (أو) للعطف " [541].

ولكن ورد في الاستعمال اللغوي مجيء (أو) لغير العطف، ومنـه قـول امـرئ القيس (من الطويل) [542] :

فَقُلْتُ له لا تَبكِ عينُك إنما   نُحاولُ ملْكاً أو نَموتَ فَنُعذَرا

---

(537) ابن يعيش، شرح المفصل 247/4 .
(538) المصدر نفسه .
(539) البقرة/ 233.
(540) البيت بلا نسبة في، الأشباه والنظائر 333/1، الإنصاف في مسائل الخلاف: 563/2 .
(541) ابن يعيش، شرح المفصل 249/4.
(542) البيت لامرئ القيس في ديوانه 66، الأزهية 122، خزانة الأدب 212/4.

إذ جاء الفعل المضارع (نموت) منصوباً.

يسوغ ذلك ابن يعيش بقوله " يجوز فيه الوجهان، النصب على معنـى (إلا أن نموتَ) ويجوز أن يكون (أو) ههنا بمعنى (حتى)، كأنه قال: (حتى نموت فنعـذر) ... والرفع على الإشراك بين الثاني والأول" [543]، وقال سيبويه: "هو عربي جيد والمراد: (لا تبكِ عينيك) فإنه لا بد من أحد هذين الأمرين، ويجـوز أن يكـون علـى القطـع والاستئناف، بمعنى:(أو نحن ممن يموت فنعذر)" [544].

فنلحظ أن ابن يعيش عندما وجد في الاستعمال اللغوي شاهداً لا ينطبق مع القواعد التي وضعها النحاة حاول جاهداً أن يرده إلى القواعد حتى لو اضـطر إلـى التقـدير والتأويل والحمل على المعنى.

2.1.1.5 حروف الجزم:

وهي حروف محددة تؤدي وظيفة في الأفعال المضارعة التي تباشـرها، وهـذه الوظيفة حالة إعراب تختص بها الأفعال ولا تكون إلا فيها ؛ لأن الجـزم فـي أصـله اللغوي، يعني القطع، قطع الحرف أو الحركة عن آخر الفعل.

(لم): إن الأصل الاستعمالي لـ (لم) هو الجزم، إذ قال ابن يعيش" وأمـا (لـم ولما)، فإنهما ينقلان الفعل الحاضر على حد لا يكون فيه الاسم، لأن الحد الذي يكـون في الاسم، إنما يكون بقرينة الوقت ... فتنقل الفعل المضارع إلى المعنى بقرينة فلمـا نقلته على حد لا يجوز في الاسم عملت فيه إعرابا لا يكون في الاسـم فلـذلك كانـت جازمة " [545].

وقد ورد في الاستعمال اللغوي عند ابن يعيش مثالاً كانت (لم) أحد أركانه إلا أنها لم تؤد وظيفة الجزم، مثل قول الشاعر[546] (من الطويل):

عجِبتُ لِمولودٍ وليس له أب وذِي ولدٍ لم يلْده أبوان

والشاهد فيه: قوله:(لم يلْده)، والأصل (لم يلده).

---

(543) ابن يعيش، شرح المفصل 250/4.

(544) سيبويه، الكتاب 47/3 .

(545) ابن يعيش، شرح المفصل 263/4 .

(546) البيت لرجل من بني أزد السراة ، في شرح التصريح 18/2 ، خزانة الأدب (381/2)

فنلحظ في البيت السابق أن (لم) قد تكون خرجت عن الأصل الاستعمالي وذلـك لما جاء بعدها الفعل المضارع منصوباً، ولعل (لم) في هذا البيت لم تخرج عن الأصل الاستعمالي، وإنما جاء الفعل منصوباً للضرورة الشعرية حتى يستقيم الوزن العروضي، فالشعر كما نعرف موطن الضرورات.

وقوع (أن)بعد (لعل) : إن الأصل الاستعمالي عدم وقوع (أن) بعد (لعل)، قـال ابن يعيش: "لا يحسن وقوع (أن) المشددة بعد (لعل) إذا كانت طمعاً وإشفاقاً، وذلك أمر مشكوك في وقوعه، لأن (أن) المشددة للتحقيق واليقين، فلا تقع إلا بعد العلم واليقـين، نحو: (علمت أن زيداً قائم) و (تيقنت أن الأمير عادلٌ) " (547).

ولكن ورد في الاستعمال اللغوي ما خرج عن ذلك، إذ جاءت (أن) المشددة بعـد (لعل) في قول الشاعر (من الطويل) (548):

لَعلك يوماً أن تُلِم مِلِمةٌ   عليك من اللائِي يدعنَك أجدعا

فقد جاءت أن في البيت مقرونة بخبر (لعلّ).

ويسوغ ذلك ابن يعيش بأنها بمعنى (عسـى) فلـذلك جـاز دخـول (أن) فـي خبرها(549).

ونلحظ أن ابن يعيش يحمل (لعل) على معنى (عسى)، وذلك لتستقيم القاعدة التي خرج عنها هذا الاستعمال.

(مِـن): إن الأصل الاستعمالي للحرف (مِن) أن تكون حرف جر تجر ما بعـدها إذا دخلت على الأسماء، وتكون أصيلة في الجملة، لأنها توصل معنى الفعل إلى الاسم، ومن معانيها ابتداء الغاية المكانية والتبعيض.

قال ابن يعيش: " وقد صدر صاحب الكتاب كلامه وابتدأه بـ(مِن) وهي حرية بالتقديم، لكثرة دورانها في الكلام، وسعة تصرفها ومعانيها وإن تعددت فمتلاحمة، ومن ذلك كونها لابتداء الغاية المكانية " (550).

---

(547) ابن يعيش،شرح المفصل 571/4.

(548) البيت لرجل من بني أزد السراة ، خزانة الأدب 345/5، شرح شواهد المغنى 567/2، لسان العرب 474/11 (علل)

(549) ابن يعيش،شرح المفصل 572/4 .

(550) ابن يعيش، شرح المفصل 459/4 .

وقد أجاز الكوفيون استعمالها في الزمان[551]، واحتجوا بقوله تعـالى: "لَمسـجِد أُسس على التقْوى مِن أَول يومٍ"[552]، وقول الشاعر(من الكامل)[553]:

لِمن الديار بقُنة الحِجر أقْوين مِن حِججٍ ومِن دهر

ولا يرى ابن يعيش استعمالها في الزمان، ويتأول الآية بأن ثم مضـافاً محـذوفاً تقديره: من تأسيس أول يوم، وفي البيت تقديره:(ومن مر حجج).

وقد تزاد (مِن) مؤكدة وهو أحد وجوهها، وإن كان عملها باقيـاً، مثـل قولـه تعالى:" ما جاءنَا مِن بشيْر ولا نذيرٍ"[554] .

فنلحظ أن (مِن) تخرج عن الاستعمال في معناها وفي زيادتها وفي إلغائها ولكن ابن يعيش في كل حالة يتأول لها، ويعيدها للقاعدة النحوية.

2.5 الخاتمة:

بعد دراسة الأنماط اللغوية التي خرجت فيها الأمثلة الاستعمالية الحية عـن الأصل الاستعمالي النحوي التي رصدتها الدراسة في كتاب (شرح المفصل لابن يعيش) وبيان السبب النحوي لها عند ابن يعيش، فقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية:

1. موافقة ابن يعيش الواضحة - على الأغلب - للبصريين، وعلى رأسهم (سـيبويه) إذ انتصر ابن يعيش للبصريين في أغلب القضايا الخلافية بين المذهبين .
2. كان ابن يعيش من أبرز الشراح الذين بسطوا القول في تفسـير الأنمـاط اللغويـة وقدموا لها الأسباب والحجج، وأظهر قدرة عالية في مناقشة الاجتهادات النحويـة، وتوجيهها فكان يطوف بين تلك الاجتهادات مخالفاً قسماً منها، مبيناً ما فيهـا مـن ضعف وبعد عن المنطق النحوي، وموافقاً قسمها الآخر، مضيفاً إليها ما تقوى بـه من العلل والحجج.
3. سعى ابن يعيش إلى المواءمة بين التراكيب النحوية ودلالتها، إذ لجأ إلى الاحتكـام إلى المعني، وكثرة الاستعمال في كثير من الأنماط .

(551) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 54.
(552) التوبة / 108 .
(553) البيت لزهير، بن أبي سلمى في ديوانه ص86، الازهية ص 283، أسرار العربية ص273، الإنصاف 371/1، خزانة الأدب 439/9.
(554) المائدة / 19.

4. أكثر ابن يعيش من اللجوء إلى القياس فكانت أسبابه التي أوردها لتعليـل بعـض الأنماط ناتجةً عن نزعة عقلية نحو القياس، وعن رغبة في اطراد القواعـد علـى نسقٍ واحد.

5. تبين أن ابن يعيش اتخذ من العامل نظرية بنى عليها، وفسر كثيراً مما واجهه من أنماط، مما دفعه إلى اللجوء إلى التقدير والتأويل في كثير من الأنماط اللغوية التي لم يكن فيها العامل ظاهراً، وكان سبب هذا اللجوء أن للإسناد أثراً كبيراً في تشكيل القاعدة النحوية، إذ إن الجملة العربية لا تتم فائدتها إلا بتوفر عنصـري الإسـناد، ولتسويغ بعض الأنماط الجديدة التي خرجت عن الأصل الاستعمالي، ولكـن هـذا التقدير كان يذهب ببعض الأنماط عن المعنى الذي أراده المتكلم، ويحولهـا مـن الصيغة الإنشائية إلى الصيغة الخبرية.

6. للتحويلات الأسلوبية دور بارز في تفسير العديد من الأنماط اللغوية، ولذا فهي تُعد بديلاً لنظرية العامل، وظهر ذلك في الدراسة في أبواب الاختصاص والأغـراء والتحذير.

7. لم يقتصر ابن يعيش على الأسباب النحوية، بل أتبعها بأسباب صوتية، مثل علـة رفع الفاعل ونصبه المفعول.

8. بدا ابن يعيش دقيقاً إلى حدٍ كبير في نقل الآراء من مصادرها، وثبت عنده صـحة نسبة الآراء إلى أصحابها.

9. بدا ابن يعيش في تعليله لبعض الأنماط متماشياً مع النظرة المعاصرة لعلم اللغة إذ إنه يدرك أحياناً ثبات القاعدة النحوية، ويلمح إلى ذلك إما بسكوته عن ذكر السبب في بعض القضايا أو اتكائه على عبارة (والعرب إذا أرادت الاهتمام بالشيء قدمته) أو رفضه لمن اعتبر بعض الحروف زائدة واعتبارها للتوكيد أو وصفه ذكـر المحذوف بالقبح، وعدم تصريحه المباشر بذلك كان مرده لتسير هذه القواعد على وتيرة واحدة.

10. كان ابن يعيش يبدأ بالمثال المصنوع ؛ لأنه أيسر وأسهل، ثم يـذكر بعـد ذلـك الأمثلة الاستعمالية رغبةً في تعزيز آرائه.

وبعد:

فإن الأنماط اللغوية الجديدة التي فسرها ابن يعيش كانت علامة من علامات الفكر النحوي عنده، إذ إن هذه الأنماط لم تكن مرفوضة رفضاً تاماً، وذلك أنها تمثل استعمالاً عربياً حياً، ولكن إجهاد هذه الأنماط بإيراد الأسباب لردها إلى القاعدة النحويـة، هـو الذي يضعفها ويخرجها عن الاستعمال المألوف فتصبح نافرة، واللغة العربية - مثلهـا مثل أي كائن حي - ينمو ويتطور .

والله تعالى أعلى وأعلم.

المراجع

الأبادي، أبي داود، (1959)، **ديوان أبي داود الأبادي،** ط1، بيروت منشورات مكتبة الحياة. ترجمة إحسان عباس .

ابن أبي الصلت، أبو عثمان أمية بن عبد الله، (1985 **)، شرح ديوان أمية،** د.ط، قـدم له وعلق حواشيه: سيف الدين الكاتب، بيروت، دار مكتبة الحياة .

ابن أبي سلمى،(1964)، **ديوان زهير،** القاهرة الدار القومية للطباعة والنشر.

ابن الأنباري، أبو بركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعد (577هـ ـ) (د.ت). **الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكـوفيين**. د.ط. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر .

ابن الحاجب، عمرو بن عثمان(1989)، **آمالي ابن الحاجـب** ط1، تحقيق فخر سليمان قدارة، بيروت، دار الجيل.

ابن الخشاب،(1972) **المرتجل،** تحقيق علي حيدر دمشق.

ابن السراج، محمد بن سهل 316هـ ،(1987) **الأصول في النحو** ط2، تحقيـق عبـد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق،(1987) **إصلاح المنطق،** ط1 تحقيـق عبـد السـلام هارون مصر، دار المعارف .

ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني (1985**)، اللمع في العربيـة،** ط2، تحقيـق حامـد مؤمن، بيروت عالم الكتاب .

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (1999) **المحتسب في تبيين وجوه الشواذ القراءات والإفصاح عنها** د.ط، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتـاح إسماعيل شلبي القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (1985) **سر صناعة الإعراب،** ط1 تحقيق حسـن هنداوي، دمشق: دار القلم.

ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، (د.ت)، **الخصائص،** ط2, محمد علـي النجـار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين الأزدي، 321هـ ـ،(د.ت) **جمهـرة اللغـة**, ط1، حيدر أباد، مطبعة مجلس دار المعارف العثمانية .

ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، 328هـ(1989) **العقد الفريد**، ط, تحقيق: علي شيري، بيروت، لبنان إحياء التراث .

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن علي (669هـ ـ) (د.ت)، **المقـرب**، د.ط تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، بغداد مطبعة العاني.

ابن عقيل بهاء الدين عبد الله (769هـ)(1964) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ط14، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد بيروت، لبنان، دار العلوم .

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، (1982) **أدب الكاتب**، تحقيق محمد الدالي ط1، بيـروت، مؤسسة الرسالة.

ابن قميئة، عمرو **ديوان عمرو بن قميئة**،(1965) د.ط تحقيق: حسن كامل الصيرفي، الكويت.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله (د.ت) **شرح التسهيل** ط1 تحقيق محمد عبد القـادر عطا، بيروت، دار الكتب العربية.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله 672هـ **(**1977م)، **عمدة الحافظ وعـدة اللافـظ**، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري بغداد مطبعة المعاني .

ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله، 672هـ(1967) **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق محمد كامل بركات دار الكاتب العربي .

ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي 92 هـ (1982)**،الـرد علـى النحاة** ط3، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة دار المعارف.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم 711هـ(1999)، **لسان العـرب**، ط3 تحقيق أمين محمد عبد الوهاب بيروت، دار إحياء التراث .

ابن هشام، أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف، 761هـ،(1987) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ط2، تحقيق محمد محي الدين بيروت دار إحياء التراث .

ابن هشام، أبو عبد الله جمال الدين بن يوسـف، 761ه (1986) **تخلـيص الشـواهد وتلخيص الفوائد** ط1، تحقيق عباس مصطفى بيروت، المكتبة العربية .

ابن هشام، أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف، 761ه (1987) **قطر الندى وبل الصدى** ط2 تحقيق محمد محي الدين، بيروت المكتبة العصرية .

ابن هشام، أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف، 761ه (1992)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محي الدين بيروت، المكتبة العصرية.

ابن هشام، أبو عبد الله جمال الدين بن يوسف، 761ه (1999 **)، شرح شذور الـذهب**، د.ط، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، دار الكتاب المصري .

ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء، **(**2001) **شرح المفصل للزمخشري**, ط1 تحقيـق إميل يعقوب، بيروت, لبنان, دار الكتب العلمية .

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف(745هـ)،(2001)، **تفسير البحر المحيط**، ط1، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية .

أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي،(1986)، **تذكرة النحاة**، ط1، تحقيق عفيف عبد الرحمن، بيروت مؤسسة الرسالة.

أبو زبيد الطائي، المنذر بن حرملة،(1976)، **ديوان أبي زبيد**، تحقيق نوري حمـودي القيسي، بغداد مطبعة المعارف.

أحمد مختار عمر، عبد العال مكرم(د.ت)، **معجم القراءات القرآنية** منشورات أسـوة، إيران.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، (905 هـ) د. ت **شـرح التصـريح علـى التوضيح**، د. ط القاهرة: طبعة علي البابي الحلبي .

الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد 900هـ(1998) **شرح الأشموني** ط1، تحقيق إميل يعقوب بيروت دار الكتب العلمية.

الأصفهاني علي بن الحسين أبو فرج،(1983) ، **الأغاني**، تحقيق لجنـة مـن الأدبـاء بيروت دار الكتب العلمية،ط2 .

الأصمعي، عبد الملك بن قريب،(د.ت) **الأصمعيات**، تحقيق أحمد محمد شـاكر وعبـد السلام هارون ط5، دار المعارف، مصر.

الأعشى، ميمون بن قيس (629م) (د.ت)، **ديوان الأعشى** د.ط بيروت: دار صادر.

الأقطش عبد الحميد،. التثنية العددية في العربية، **مجلة جامعـة البعـث**، العـدد 13/ 1994،المجلد الثاني، ص73.

الإمام علاء الدين بن علي الإربلي،(1991)، **جواهر الأدب في معرفة كـلام العـرب**، ط1، تحقيق أميل يعقوب بيروت، دار النفائس.

امرؤ القيس، أبو وهب بن حجر الكندي (565هـ) (2000.) **ديوان امـرئ القـيس**، د.ط بيروت، دار صادر

الأنصاري، عبد الله بن رواحة، (1972)م ط1 **ديوان عبد الله بن رواحة**، تحقيق حسن محمد، القاهرة مكتبة التراث.

أنيس، إبراهيم،(1975)، **من أسرار اللغة**، ط.هـ، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

البغدادي، عبد القادر عمر، (1986)، **خزانة الأدب ولب لبـاب لسـان العـرب**، ط1، بيروت: دار صادر.

التهانوي، محمد علي، (1996) **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنـون والعلـوم**، ط1، تحقيق: علي دحروج وزملاؤه، لبنان مكتبة لبنان ناشرون .

ثابت، ابن جابر،(1984)**،ديوان تأبط شرّاً**، تحقيق علي ذو الفقـار، ط1 دار الغـرب الإسلامي، بيروت.

ثابت، حسان،(1974)، **ديوان حسان بن ثابت**، د.ط، تحقيـق سـيد حنفـي حسـنين، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب .

ثعلب، أبو العابس أحمد بن يحي، 291هـ (د.ت)، **مجالس ثعلب**، النشرة الثانية، د.ط شرح وتحقيق عبد السلام هارون مصر، دار المعارف .

الجاحظ، أبو عثمان، (1982)، **الحيوان**، تحقيق فوزي عطوي، بيروت دار صعب.

الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد بن علي، 816هـ،(1986)، **التعريفـات**، د.ط، بغداد دار الشؤون الثقافية العامة وزارة الثقافة والإعلام .

الجرجاني، عبد القاهر، **(**1961) **دلائل الإعجاز في علم البيان**، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، القاهرة، مكتبة القاهرة .

حاتم، بن عبد الله، (1995)، **ديوان حاتم الطـائي** ط2، دراسة عادل سليمان، القـاهرة مكتبة الخانجي .

حسان، تمام، (1973) ، **اللغة العربية في معناها ومبناها**، الهيئـة المصـرية العامـة للكتاب.

الحسحاس، (1995) **سحيم، ديوان سحيم عبد بني الحسحاس**، تحقيق عبـد العزيـز الميمني، القاهرة، مكتبة الانجلو .

الحلواني، محمد خير،(د.ت)، **المفصل في تاريخ النحو العربي**، ط1 مؤسسة الرسـالة، بيروت.

الحموي، ياقوت، شهاب الدين أبو عبد الله،(1960)، **معجم البلـدان**، مكتبـة الحيـاة، بيروت.

الدقر، عبد الغني،(1986)، **معجم النحو**، مؤسسة الرسالة بيروت ط3 .

الذبياني،النابغة زياد بن معاوية بن ضباب 602هـ،(1976)، **ديوان النابغة الـذبياني**، تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور، الجزائر، الشركة الوطنية للتوزيع

ذي الرمة غيلان، (1982)، **ديوان غيلان بن عقبة**، تحقيق عبد القدوس أبي صـالح، ط1، بيروت مؤسسة الأبحاث .

الرضي، الشريف الرضي، (د.ت)، **شرح الرضي علـى الكافيـة**، د.ط بيـروت: دار الكتب العلمية .

الزجاجي، أبو قاسم، (1982) **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمد بن عمر 538هـ،(د.ت)، **المفصل فـي علـم العربية** د.ط، بيروت، لبنان: دار الجيل .

الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، (1982) **أساس البلاغة** د.ت، د.ط تحقيق عبد الرحيم محمود دار المعرفة، بيروت .

السامرائي، إبراهيم السامرائي،(د.ت)، **النحو العربي نقد وبنـاء**،د.ط، دار الصـادق، بغداد.

السامرائي، فاضل صالح، (1987)، **معاني النحو**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد بيت الحكمة.

السعدي،المخبل (1987)، **شعراء مقلون** ط1 تحقيق حاتم الضـامن، بيـروت عـالم الكتاب.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن قمبر 180هـ،(1983)، **الكتاب**، ط2 تحقيق عبـد السـلام هارون، القاهرة مكتبة الخانجي .

السيرافي، أبو سعيد بن أبي سعيد 385هـ،(1976)، **شرح أبيات سيبويه**، د.ط، تحقيق محمد علي سلطاني، دمشق مطبعة الحجاز.

السيوطي،، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر،(1985)، **الأشباه والنظائر في النحو**، ط1 تحقيق عبد العال مكرم، بيروت مؤسسة الرسالة.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر **شرح شـواهد المغنـى(** د.ت)، د.ط، بيروت دار مكتبة الحياة .

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، 911هـ، (1970)،**همع الهوامع على شرح جمع الجوامع**، د.ط، تحقيق عبد العال مكرم الكويت دار البحوث.

العامري، لبيد بن ربيعة، (1984) **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، ط2 تحقيـق، حسان عباس, الكويت وزارة الإعلام.

العاملي، أحمد قصيد,(1980)، **متن الأجرومية ودروس في النحو**، بيـروت ط5، دار التوجيه في الإسلام .

عبابنة، يحيى عطية، (2006)، **تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلـى الزمخشري**، ط1 إربد، عالم الكتب الحديث .

عبابنة، يحيى عطية، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنيـة والشواهد الشعرية،**مجلة أبحاث اليرموك**،العدد 1،ص 21، 1993.

العباد،عدي بن زيد العباد، (د.ت)، **ديوان عدي بن زيـد**، تحقيق محمد جبار المعيبـد، بغداد، منشورات وزارة الثقافة د.ط .

العباس بن مرداس،(1986)**، ديوان العباس بن مرداس**، ط1 تحقيق يحي الجبـوري، بغداد وزارة الثقافة والإعلام.

عباس، حسن عباس،(1986) ، **النحو الوافي**،، د.ط، دار المعارف، القاهر .

العجاج، رؤبة بن العجاج،(1980) **ديوان رؤبة،** ط2 تحقيق ويلـيم بـن الـورد, دار الأفاق الجديدة بيروت .

العجاج، أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة.(1997)، **ديوان العجاج** ط1، تحقيـق: سـعدي ضناوي، بيروت: دار صادر.

عزة، كثير، أبو صخر بن عبد الرحمن بن الأسود 115هـ (1990)، **شـرح ديـوان كثير عزة،** ط1، تحقيق رحاب عكاوي بيروت دار الفكر .

العسكري أبو هلال حسن بن عبد الله (395هـ) (1993) ، **جمهرة الأمثال،** ط2 محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، لندن دار الجيل .

عمايرة، خليل أحمد (2004 **)، المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغـوي** ط1, دار وائل للنشر عمان الأردن .

عمايرة، خليل أحمد، **في نحو اللغة وتراكيبها،** (د.ت)، ط1 جدة، عالم المعرف .

عمر بن معد يكرب، (1985)، ط2، شعر عمرو بن معد يكرب **مجلة اللغـة العربيـة** بدمشق مج1،ع2، ص112.

عمرو بن أبي ربيعة، ط4، **(**1988) **شرح ديوان عمر بن ربيعة،** تحقيق محمد محـي الدين، دار الأندلس، بيروت .

عنترة بن شداد،(1983)، **ديوان عنترة،** تحقيق محمد سعيد مولـوي، ط2 بيـروت المكتب الإسلامي.

العيني، محمود بن أحمد، (د.ت)، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيـة،** مطبوع مع خزانة الأدب. دار صادر، بيروت، د.ط .

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد 377هـ (1983)، **الحجة في القـراءات السـبع** ط2، تحقيق علي النجدي ناصف القاهرة، الهيئة المصدرية العامة للكتاب .

الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن علي بن محمد 972هـ ـ (1996)، **شـرح الحـدود النحوية،** ط1، تحقيق محمد الطيب بيروت دار النفائس .

الفراء، أبو زكريا يحي بن زياد 207هـ، (1980)، **معاني القرآن** ط2 تحقيق أحمـد يوسف نجاتي القاهرة الهيئة المصدرية العامة للكتاب .

الفرزدق، همام بن غالب بن صحصحة (114هـ)،(1987)، **ديوان الفـرزدق**، ط3، بيروت، دار الكتب العلمية .

فريحة، أنيس،(1995 **)، نحو عربية ميسرة**، د.ط بيروت دار الثقافة .

القطامي**،**أبو عبدالله**، (**1960 **)، ديوان القطامي**، ط1 تحقيق إبراهيم السامرائي، بيروت دار الثقافة .

القفطي، جمال الدين علي بن يوسف 624هـ،(1952)، **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، د.ط القاهرة: دار الكتب .

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (1094)هـ،(1992)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية** ط1، وضع فهارسة عدنان درويش، بيروت مؤسسة الرسالة .

الكوفي، نجاة عبد العظيم،(1978)، **بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو**، القـاهرة دار النهضة العربية، د.ط .

المالقي، أحمد بن عبد النور 702هـ،(1985)، **وصف المباني فـي شـرح حـروف المعاني** ط2 تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق دار القلم .

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد 285هـ(د.ت)، **المقتضب** د.ط تحقيق محمـد عبـد الخالق عظيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية .

المخزومي, مهدي (1986)، **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، ط2، مصـر مطبعـة مصطفى البابي الحلبي.

المخزومي، مهدي(1986)، **في النحو العربي نقد وتوجيه** ط2 بيـروت دار الرائـد العربي.

المرادي، بدر الدين أبو الحسن، 749هـ،(1973)، **الجني الداني في حروف المعاني**، ط1 تحقيق فخر الدين قباوة،حلب المكتبة العربية .

المرتضى، الشريف علي بن الحسين الموسوي، 436هـ،(1954)،**أمـالي المرتضـى غرر الفوائد ودرر القلائد** ط1 تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم, القاهرة، مطبعـة عيسى البابي الحلبي .

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد،(1332هـ)، **الأزمنة والأمكنة**، د.ت الهند مطبعة مجلس دائرة المعارف .

المرزوقي، أحمد بن محمد (1953)، **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق عبد السلام هارون القاهرة.

مسكين الدرامي، ربيعة بن عامر،(1970) **ديوان مسكين الدرامي**، ط1 تحقيق خليـل إبراهيم عطية مطبعة دار البصري .

مصطفى، إبراهيم،(1959)،**إحياء النحو**، القاهرة مطبعة لجنـة التـأليف والترجمـة والنشر.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم 518هـ(1987)، **مجمع المثـال** ط2 بيروت دار الجيل .

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل 338هـ،(د.ت)، **شرح أبيات سيبويه**، د.ط تحقيق: زهير غازي بيروت عالم الكتب.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل،(1986)، **إعراب القرآن**، تحقيق، زهير غازي، بغداد مطبعة العاني.

النعيمي، حسام سعيد،(1977)، **النواسخ في كتاب سيبويه** د.ط بغداد دار الرسالة.

الهروي، علي بن محمد،(1981)، **الأزهية في علم الحروف**، تحقيـق عبـد المعـين الحلوحي ط1، دمشق مجمع اللغة العربية.

اليربوعي، متمم بن نويرة. متمم بن نويرة اليربوعي،(1968 **)، ديـوان مـتمم بـن نويرة**،، تحقيق ابتسام الصفار، بغداد مطبعة الإرشاد د.ط.